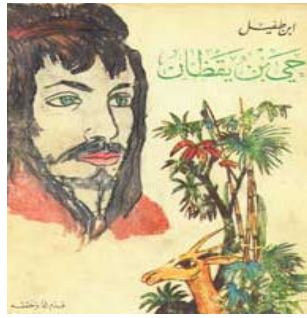
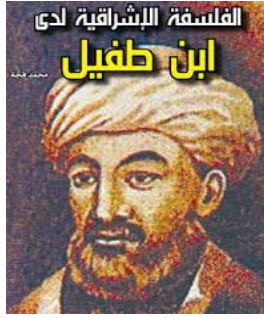
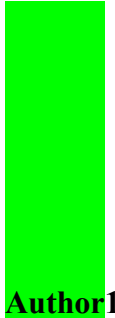


A4P database: Authorship attribution of Ancient Arabic Philosophers

Description: This database, built for a purpose of authorship attribution, contains 5 groups of old Arabic texts, belonging respectively to 5 ancient authors. Each group contains 4 different texts with different size that are written by a same author and each group corresponds to only one ancient author. This database has been collected in 2014. Click on the Author link (below):

[Author1](#) [Author2](#) [Author3](#) [Author4](#) [Author5](#)



Author1

Date : Between 1105 and 1185 after the Christ birth.

Author name : Ibn Tofiel

Title : Hie ibn yakdan

Subject : Philosohpe

Arabic info:

تأليف : أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن طفيل القيسي الأندلس
موضوع الكتاب : حي بن يقظان

Text 1 :

ذكر سلفنا الصالح رضي الله عنهم أن جزيرة من جزائر الهند التي تحت خط الاستواء وهي الجزيرة التي يتولد بها الإنسان من غير أم ولا أب وبها شجر يثمر نساء وهي التي ذكر المسعودي أنها جزيرة الوقواق لان تلك الجزيرة اعدل بقاع الأرض هواء أتممها لشروق النور الأعلى عليها استعداد وان كان ذلك خلاف ما يراه جمهور الفلاسفة وكبار الأطباء فإنهم يرون إن اعدل ما في المعمورة الإقليم الرابع فان كانوا قالوا ذلك لأنه صح عندهم انه ليس على خط الاستواء عمارة لمانع من الموانع الأرضية فلقولهم أن الإقليم الرابع اعدل بقاع الأرض وجه وان كانوا إنما أرادوا بذلك إن

Text 2 :

ذكر سلفنا الصالح رضي الله عنهم أن جزيرة من جزائر الهند التي تحت خط الاستواء وهي الجزيرة التي يتولد بها الإنسان من غير أم ولا أب وبها شجر يثمر نساء وهي التي ذكر المسعودي أنها جزيرة الوقواق لان تلك الجزيرة اعدل بقاع الأرض هواء أتممها لشروق النور الأعلى عليها استعداد وان كان ذلك خلاف ما يراه جمهور الفلاسفة وكبار الأطباء فإنهم يرون إن اعدل ما في المعمورة الإقليم الرابع فان كانوا قالوا ذلك لأنه صح عندهم انه ليس على خط الاستواء عمارة لمانع من الموانع الأرضية فلقولهم أن الإقليم الرابع اعدل بقاع الأرض وجه وان كانوا إنما أرادوا بذلك إن ما على خط الاستواء شديد الحرارة كالذي يصرح به أكثرهم فهو خطأ يقوم البرهان على خلافه وذلك أنه قد تبرهن في العلوم الطبيعية أنه لا سبب لتكون الحرارة إلا الحركة أو ملاقة الأجسام الحارة والإضاءة وتبين فيها أيضا إن الشمس بذاتها غير حارة ولا متكيفة بشيء من هذه الكيفيات المزاجية وقد تبين فيها أيضا إن الأجسام التي تقبل الإضاءة أتم القبول هي الأجسام الصقيلة غير الشفافة ويليها في قبول ذلك الأجسام الكثيفة غير الصقيلة فأما الأجسام الشفافة التي لاشيء فيها من الكثافة فلا



تقبل الضوء بوجه وهذا وحده مما برهنه الشيخ أبو علي خاصة ولم يذكره من تقدمه فإذا صحت هذه المقدمات فاللازم عنها أن الشمس لا تسخن الأرض كما تسخن الأجسام الحارة أجسام أخر تماسها لان الشمس في ذاتها غير حارة ولا الأرض أيضا تسخن بالحركة لأنها ساكنة وعلى حالة واحدة في شروق الشمس عليها وفي وقت مغيبها عنها وأحوالها في التسخين والتبريد ظاهرة الاختلاف للحس في هذين الوقتين ولا الشمس أيضا تسخن الهواء أولا ثم تسخن بعد ذلك الأرض بتوسط سخونة الهواء وكيف يكون ذلك ونحن نجد أن ما قرب من الهواء من الأرض في وقت الحر أسخن كثيرا من الهواء الذي يبعد منه علوا فبقي أن تسخين الشمس للأرض إنما هو على سبيل الإضاءة لا غير فان الحرارة تتبع الضوء أبدا حتى إن الضوء إذا افترط في المرأة المقعرة أشعل ما حاذها وقد ثبت في علوم التعاليم بالبراهين القطعية أن الشمس كروية الشكل وأن الأرض كذلك وأن الشمس أعظم من الأرض كثيرا وأن الذي يستضيء من الشمس أبدا هو أعظم من نصفها وأن هذا النصف المضيء من الأرض في كل وقت أشد ما يكون الضوء في وسطه لأنه أبعد المواضع من المظلمة ولأنه يقابل من الشمس أجزاء أكثر وما قرب من المحيط كان أقل ضوءا حتى ينتهي إلى الظلمة عند محيط الدائرة الذي ما أضاء موقعه من الأرض قط وإنما يكون الموضع وسط دائرة الضياء إذا كانت الشمس على سمت رؤوس الساكنين فيه وحينئذ تكون الحرارة في ذلك الموضع أشد ما يكون فان كان الموضع مما تبعد الشمس عن مسامتة رؤوس أهله كان شديد البرودة جدا وان كان مما تدوم فيه المسامتة كان شديد الحرارة وقد ثبت في علم الهيئة أن بقاع الأرض التي على خط الاستواء لا تسامت الشمس رؤوس أهلها سوى مرتين في العام عند حلولها برأس الحمل وعند حلولها برأس الميزان وهي في سائر العام ستة أشهر جنوبا منهم وستة أشهر شمالا منهم فليس عندهم حر مفرط ولا برد مفرط وأحوالهم بسبب ذلك متشابهة وهذا القول يحتاج إلى بيان أكثر من هذا لا يليق

Text 3:

ذكر سلفنا الصالح رضي الله عنهم أن جزيرة من جزائر الهند التي تحت خط الاستواء وهي الجزيرة التي يتولد بها الإنسان من غير أم ولا أب وبها شجر يثمر نساء وهي التي ذكر المسعودي أنها جزيرة الوقواق لان تلك الجزيرة اعدل بقاع الأرض هواء أتممها لشروق النور الأعلى عليها استعداد وان كان ذلك خلاف ما يراه جمهور الفلاسفة وكبار الأطباء فإنهم يرون إن اعدل ما في المعمورة الإقليم الرابع فان كانوا قالوا ذلك لأنه صح عندهم انه ليس على خط الاستواء عمارة لمناخ من الموانع الأرضية فلقولهم أن الإقليم الرابع اعدل بقاع الأرض وجه وان كانوا إنما أرادوا بذلك إن ما على خط الاستواء شديد الحرارة كالذي يصرح به أكثرهم فهو خطأ يقوم البرهان على خلافه وذلك أنه قد تبرهن في العلوم الطبيعية أنه لا سبب لتكون الحرارة إلا الحركة أو ملاقات الأجسام الحارة والإضاءة وتبين فيها أيضا إن الشمس بذاتها غير حارة ولا متكيفة بشيء من هذه الكيفيات المزاجية وقد تبين فيها أيضا إن الأجسام التي تقبل الإضاءة أتم القبول هي الأجسام الصقيلة غير الشفافة ويلبها في قبول ذلك الأجسام الكثيفة غير الصقيلة فأما الأجسام الشفافة التي لاشيء فيها من الكثافة فلا تقبل الضوء بوجه وهذا وحده مما برهنه الشيخ أبو علي خاصة ولم يذكره من تقدمه فإذا صحت هذه المقدمات فاللازم عنها أن الشمس لا تسخن الأرض كما تسخن الأجسام الحارة أجسام أخر تماسها لان الشمس في ذاتها غير حارة ولا الأرض أيضا تسخن بالحركة لأنها ساكنة وعلى حالة واحدة في شروق الشمس عليها وفي وقت مغيبها عنها وأحوالها في التسخين والتبريد ظاهرة الاختلاف للحس في هذين الوقتين ولا الشمس أيضا تسخن الهواء أولا ثم تسخن بعد ذلك الأرض بتوسط سخونة الهواء وكيف يكون ذلك ونحن نجد أن ما قرب من الهواء من الأرض في وقت الحر أسخن كثيرا من الهواء الذي يبعد منه علوا فبقي أن تسخين الشمس للأرض إنما هو على سبيل الإضاءة لا غير فان الحرارة تتبع الضوء أبدا حتى إن الضوء إذا افترط في المرأة المقعرة أشعل ما حاذها وقد ثبت في علوم التعاليم بالبراهين القطعية أن الشمس كروية الشكل وأن الأرض كذلك وأن الشمس أعظم من الأرض كثيرا وأن الذي يستضيء من الشمس أبدا هو أعظم من نصفها وأن هذا النصف المضيء من الأرض في كل وقت أشد ما يكون الضوء في وسطه لأنه أبعد المواضع من المظلمة ولأنه يقابل من الشمس أجزاء أكثر وما قرب من المحيط كان أقل ضوءا حتى ينتهي إلى الظلمة عند محيط الدائرة الذي ما أضاء موقعه من الأرض قط وإنما يكون الموضع وسط دائرة الضياء إذا كانت



الشمس على سمت رؤوس الساكنين فيه وحينئذ تكون الحرارة في ذلك الموضع أشد ما يكون فان كان الموضع مما تبعد الشمس عن مسامتة رؤوس أهله كان شديد البرودة جدا وان كان مما تدوم فيه المسامتة كان شديد الحرارة وقد ثبت في علم الهيئة أن بقاع الأرض التي على خط الاستواء لا تسامت الشمس رؤوس أهلها سوى مرتين في العام

عند حلولها برأس الحمل وعند حلولها برأس الميزان وهي في سائر العام ستة أشهر جنوبا منهم وستة أشهر شمالا منهم فليس عندهم حر مفرط ولا برد مفرط وأحوالهم بسبب ذلك متشابهة

وهذا القول يحتاج إلى بيان أكثر من هذا لا يليق بما نحن بسبيله وإنما نبهناك عليه لأنه من الأمور التي تشهد بصحة ما ذكر من تجويز تولد الإنسان بتلك البقعة من غير أم ولا أب

فمنهم من بت الحكم وجزم القضية بأن حي بن يقظان من جملة من تكون في تلك البقعة من غير أم ولا أب ومنهم من أنكر ذلك وروى من أمره خبرا نقصه عليك فقال

انه كان بازاء تلك الجزيرة جزيرة عظيمة متسعة الأكتاف كثيرة الفوائد عامرة بالناس يملكها رجل منهم شديد الأنفة والغيرة وكانت له أخت ذات جمال وحسن باهر فعزلها ومنعها الأزواج إذا لم يجد لها كفوا

وكان له قريب يسمى يقظان فتزوجها سرا على وجه جائز في مذهبهم المشهور في زمنهم

ثم إنها حملت منه ووضعت طفلا فلما خافت أن يفتضح أمرها وينكشف سرها وضعت في تابوت أحكمت زمه بعد أن أروته من الرضاع وخرجت به في أول الليل في جملة من خدمها وثقاتها إلى ساحل البحر وقلبها يحترق صباقة به وخوفا عليه ثم إنها ودعته وقالت اللهم انك خلقت هذا الطفل ولم يكن شيئا مذكورا ورزقته في ظلمات الأحشاء وتكفلت به حتى تم واستوى

وأنا قد سلمته إلى لطفك ورجوت له فضلك خوفا من هذا الملك الغشوم الجبار العنيد

فكن له ولا تسلمه يا أرحم الراحمين ثم قذفت به في اليم فصادف ذلك جري الماء بقوة المد فاحتمله من ليلته إلى ساحل الجزيرة الأخرى المتقدم ذكرها

وكان المد يصل في ذلك الوقت إلى موضع لا يصل إليه بعد علم فأدخله الماء بقوته إلى أجمة ملتفة الشجر عذبة التربة مستورة عن الرياح والمطر محجوبة عن الشمس تزاور عنها إذا طلعت وتميل إذا غربت

ثم أخذ الماء في الجزر وبقي التابوت في ذلك الموضع وعلت الرمال بهبوب الرياح وتراكت بعد ذلك حتى سدت مدخل الماء إلى تلك الأجمة

فكان المد لا ينتهي إليها وكانت مسامير التابوت قد فلتت وألواحه قد اضطربت عند رمي الماء في تلك الأجمة

فلما أشد الجوع بذلك الطفل بكى واستغاث وعالج الحركة فوقع صوته في أذن ظبية فقدت طلاها خرج من كناسه فحمله العقاب فلما سمعت الصوت ظنته ولدها فتنبت الصوت وهي تتخيل طلاها حتى وصلت إلى التابوت ففحصت عنه بأظلافها وهو ينوء ويئن من داخله حتى طار عن التابوت لوح من أعلاه

فحنت الظبية وحنّت عليه ورثفت به وألقمه حلمتها وأروته لبنا ساغيا ومازالت تتعهده وتربيته وتدفع عنه الأذى

هذا ما كان من ابتداء أمره عند من ينكره التولد ونحن نصف هنا كيف تربي وكيف أنتقل في أحواله حتى يبلغ المبلغ العظيم وأما الذين زعموا أنه تولد من الأرض فانهم قالوا إن بطننا من أرض تلك الجزيرة تخمرت فيه طينه على مر السنين والأعوام حتى امتزج فيها الحار بالبارد والرطب باليابس امتزاج تكافؤ وتعادل في القوى وكانت هذه الطينة المتخمرة كبيرة جدا وكان بعضها يفضل بعضا في اعتدال المزاج والتهيؤ لتكون الأمشاج

وكان الوسط منها أعدل ما فيها وأتمه مشابهة بمزاج الإنسان فتمخضت تلك الطينة وحدث فيها شبه نفاخات الغليان لشدة لزوجتها وحدث في الوسط منها لزوجة ونفاخة صغيرة جدا منقسمة بقسمين بينها حجاب رقيق ممتلئة بجسم لطيف هوائي في غاية من الاعتدال اللائق به فتعلق به عند ذلك الروح الذي هو من أمر الله تعالى وتشبث به تشبثا يعسر انفصاله عنه عند الحس



وعند العقل إذ قد تبين أن هذا الروح دائم الفيضان من عند الله عز وجل وأنه بمنزلة نور الشمس الذي هو دائم الفيضان على العالم فمن الأجسام ما لا يستضيء به وهو الهواء الشفاف جدا ومنها ما يستضيء به بعض الاستضاءة وهي الأجسام الكثيفة غير الصقيلة وهذه تختلف في قبول الضياء وتختلف بحسب ذلك ألوانها ومنها ما يستضيء به غاية الاستضاءة وهي الأجسام الصقيلة كالمرأة ونحوها فإذا كانت هذه المرأة مقعرة على شكل مخصوص حدث فيها النار لإفراط الضياء الذي هو الروح الذي هو من أمر الله تعالى فياض أبدا على جميع الموجودات فمنها ما لا يظهر أثره فيه اعدم الاستعداد وهي الجمادات التي لا حياة لها وهذه بمنزلة الهواء في المثال المتقدم ومنها ما يظهر أثره فيه وهي أنواع النبات بحسب استعداداتها وهذه بمنزلة الأجسام الكثيفة في المثال المتقدم ومنها ما يظهر أثره فيه ظهورا كثيرا وهي الأجسام الصقيلة في المثال المتقدم ومن هذه الأجسام الصقيلة ما يزيد على شدة قبوله لضياء الشمس أنه يحكي صورة الشمس ومثالها وكذلك أيضا من الحيوان ما يزيد على شدة قبوله للروح أنه يحكي الروح ويتصور بصورته وهو الإنسان خاصة واليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم إن الله خلق آدم على صورته فان قويت في هذه الصورة حتى تتلاشى جميع الصور في حقها وتبقى هي وحدها وتحرق سبحات نورها كل ما أدركته كانت حينئذ بمنزلة المرأة المنعكسة على نفسها المحرقة لسوها وهذا لا يكون إلا للأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين وهذا كله مبين في مواضعه اللائقة به فليرجع إلى تمام ما حكوه من وصف ذلك التخلق قالوا فلما تعلق هذا الروح بتلك القرارة خضعت له جميع القوى وسجدت له وسخرت بأمر الله تعالى في كمالها فتكون بازاء تلك القرارة نفاخة أخرى منقسمة إلى ثلاث قرارات بينهما حجب لطيفة ومسالك نافذة وامتلات بمثل ذلك الهوائي الذي امتلات منه القرارة الأولى إلا أنه ألطف منه وفي هذه البطون الثلاثة المنقسمة من واحد طائفة من تلك القوى التي خضعت له وتوكلت بحراستها والقيام عليها وإنهاء ما يطرأ فيها من دقيق الأشياء وجلبيلها إلى الروح الأول المتعلق بالقرارة الأولى وتكون بازاء هذه القرارة من الجهة المقابلة للقراءة الثانية نفاخة ثالثة مملوءة جسما هوائيا إلا أنه أغلظ من الأولين وسكن في هذه القرارة فريق من تلك القوى الخاضعة وتوكلت بحفظها والقيام عليها فكانت هذه القرارة الأولى والثانية والثالثة أول ما تخلق من تلك الطينة المتحجرة على الترتيب الذي ذكرناه واحتاج بعضها إلى بعض فالأولى منها حاجتها إلى الآخرين حاجة استخدام وتسخير والآخرين حاجتهما إلى الأولى حاجة المروءوس إلى الرئيس والمدير إلى المدير وكلاهما لما يتخلق بعدهما من الأعضاء رئيس لا مروءوس وأحدهما وهو الثاني أتمم رئاسة من الثالث فالأول منهما لما تعلق به الروح واشتعلت حرارته تشكل بشكل النار لصنوبري وتشكل أيضا الجسم الغليظ المحقق به على شكله وتكون لحما صلبا وصار عليه غلاف صفيق يحفظه وسمي العضو كله قلبا واحتاج لما يتبع الحرارة من التحليل وافناء الرطوبات إلى شيء يمدده ويغذوه ويخلف ما تحلل منه على الدوام وإلا لم يطل بقاؤه واحتاج أيضا إلى تحسس بما يلائمه فيجذبه وبما يخالفه فيدفعه فتكفل له العضو الواحد بما فيه من القوى التي أصلها منه بحاجته الواحدة وتكفل له العضو الآخر بحاجته الأخرى وكان المتكفل بالحس هو الدماغ و المتكفل بالغذاء هو الكبد واحتاج

Text 4:

ذكر سلفنا الصالح رضي الله عنهم أن جزيرة من جزائر الهند التي تحت خط الاستواء وهي الجزيرة التي يتولد بها الإنسان من غير أم ولا أب وبها شجر يثمر نساء وهي التي ذكر المسعودي أنها جزيرة الوقواق لان تلك الجزيرة اعدل بقاع الأرض هواء أتممها لشروق النور الأعلى عليها استعداد وان كان ذلك خلاف ما يراه جمهور الفلاسفة وكبار الأطباء فإنهم يرون إن اعدل ما في المعمورة



الإقليم الرابع فان كانوا قالوا ذلك لأنه صح عندهم انه ليس على خط الاستواء عمارة لمانع من الموانع الأرضية فلقولهم أن الإقليم الرابع اعدل بقاع الأرض وجه وان كانوا إنما أرادوا بذلك إن ما على خط الاستواء شديد الحرارة كالذي يصرح به أكثرهم فهو خطأ يقوم البرهان على خلافه وذلك أنه قد تبرهن في العلوم الطبيعية أنه لا سبب لتكون الحرارة إلا الحركة أو ملاقات الأجسام الحارة والإضاءة وتبين فيها أيضا إن الشمس بذاتها غير حارة ولا متكيفة بشيء من هذه الكيفيات المزاجية وقد تبين فيها أيضا إن الأجسام التي تقبل الإضاءة أتم القبول هي الأجسام الصقيلة غير الشفافة ويليهما في قبول ذلك الأجسام الكثيفة غير الصقيلة فأما الأجسام الشفافة التي لاشيء فيها من الكثافة فلا تقبل الضوء بوجه وهذا وحده مما برهنه الشيخ أبو علي خاصة ولم يذكره من تقدمه فإذا صحت هذه المقدمات فاللازم عنها أن الشمس لا تسخن الأرض كما تسخن الأجسام الحارة لأجسام أخر تماسها لان الشمس في ذاتها غير حارة ولا الأرض أيضا تسخن بالحركة لأنها ساكنة وعلى حالة واحدة في شروق الشمس عليها وفي وقت مغيبها عنها وأحوالها في التسخين والتبريد ظاهرة الاختلاف للحس في هذين الوقتين ولا الشمس أيضا تسخن الهواء أولا ثم تسخن بعد ذلك الأرض بتوسط سخونة الهواء وكيف يكون ذلك ونحن نجد أن ما قرب من الهواء من الأرض في وقت الحر أسخن كثيرا من الهواء الذي يبعد منه علوا فبقي أن تسخين الشمس للأرض إنما هو على سبيل الإضاءة لا غير فان الحرارة تتبع الضوء أبدا حتى إن الضوء إذا افترط في المرأة المقعرة أشعل ما حاذاها

وقد ثبت في علوم التعاليم بالبراهين القطعية أن الشمس كروية الشكل وأن الأرض كذلك وأن الشمس أعظم من الأرض كثيرا وأن الذي يستضيء من الشمس أبدا هو أعظم من نصفها وأن هذا النصف المضيء من الأرض في كل وقت أشد ما يكون الضوء في وسطه لأنه أبعد المواضع من المظلمة ولأنه يقابل من الشمس أجزاء أكثر وما قرب من المحيط كان أقل ضوءا حتى ينتهي إلى الظلمة عند محيط الدائرة الذي ما أضاء موقعه من الأرض قط وإنما يكون الموضع وسط دائرة الضياء إذا كانت الشمس على سمت رؤوس الساكنين فيه وحينئذ تكون الحرارة في ذلك الموضع أشد ما يكون فان كان الموضع مما تبعد الشمس عن مسامتة رؤوس أهله كان شديد البرودة جدا وان كان مما تدوم فيه المسامتة كان شديد الحرارة وقد ثبت في علم الهيئة أن بقاع الأرض التي على خط الاستواء لا تسامت الشمس رؤوس أهلها سوى مرتين في العام

عند حلولها برأس الحمل وعند حلولها برأس الميزان وهي في سائر العام ستة أشهر جنوبا منهم وستة أشهر شمالا منهم فليس عندهم حر مفرط ولا برد مفرط وأحوالهم بسبب ذلك متشابهة

وهذا القول يحتاج إلى بيان أكثر من هذا لا يليق بما نحن بسبيله وإنما نبهناك عليه لأنه من الأمور التي تشهد بصحة ما ذكر من تجويز تولد الإنسان بتلك البقعة من غير أم ولا أب فمنهم من بت الحكم وجزم القضية بأن حي بن يقظان من جملة من تكون في تلك البقعة من غير أم ولا أب ومنهم من أنكروا ذلك وروى من أمره خبرا نقصه عليك فقال

انه كان بازاء تلك الجزيرة جزيرة عظيمة متسعة الأكتاف كثيرة الفوائد عامرة بالناس يملكها رجل منهم شديد الأنفة والغيرة وكانت له أخت ذات جمال وحسن باهر فعزلها ومنعها الأزواج إذا لم يجد لها كفوا وكان له قريب يسمى يقظان فتزوجها سرا على وجه جائز في مذهبهم المشهور في زمنهم

ثم إنها حملت منه ووضعت طفلا فلما خافت أن يفتضح أمرها وينكشف سرها وضعت في تابوت أحكمت زمه بعد أن أروتها من الرضاع وخرجت به في أول الليل في جملة من خدمها وثقاتها إلى ساحل البحر وقلبها يحترق صباة به وخوفا عليه ثم إنها ودعته وقالت اللهم انك خلقت هذا الطفل ولم يكن شيئا مذكورا ورزقته في ظلمات الأحشاء وتكفلت به حتى تم واستوى

وأنا قد سلمته إلى لطفك ورجوت له فضلك خوفا من هذا الملك الغشوم الجبار العنيد

فكن له ولا تسلمه يا أرحم الراحمين ثم قذفت به في اليم فصادف ذلك جري الماء بقوة المد فاحتمله من ليلته إلى ساحل الجزيرة الأخرى المتقدم ذكرها

وكان المد يصل في ذلك الوقت إلى موضع لا يصل إليه بعد علم



فأدخله الماء بقوته إلى أجمة ملتفة الشجر عذبة التربة مستورة عن الرياح والمطر محجوبة عن الشمس تزاور عنها إذا طلعت وتميل إذا غربت ثم أخذ الماء في الجزر وبقي التابوت في ذلك الموضع وعلت الرمال بهبوب الرياح وتراكت بعد ذلك حتى سدت مدخل الماء إلى تلك الأجمة فكان المد لا ينتهي إليها وكانت مسامير التابوت قد فلقنت وألواحه قد اضطربت عند رمي الماء في تلك الأجمة فلما أشد الجوع بذلك الطفل بكى واستغاث وعالج الحركة فوقع صوته في أذن طبية فقدت طلاها خرج من كناسه فحمله العقاب فلما سمعت الصوت ظنته ولدها فتتبعت الصوت وهي تتخيل طلاها حتى وصلت إلى التابوت ففحصت عنه بأظلافها وهو ينوء ويئن من داخله حتى طار عن التابوت لوح من أعلاه فحنت الطبية وحنث عليه ورثفت به وألقمه حلماتها وأروته لبننا سائغا ومازالت تتعهده وتربيته وتدفع عنه الأذى هذا ما كان من ابتداء أمره عند من ينكره التولد ونحن نصف هنا كيف تربي وكيف أنتقل في أحواله حتى يبلغ المبلغ العظيم وأما الذين زعموا أنه تولد من الأرض فانهم قالوا إن بطنا من أرض تلك الجزيرة تخمرت فيه طينه على مر السنين والأعوام حتى امتزج فيها الحار بالبارد والرطب باليابس امتزاج تكافؤ وتعادل في القوى وكانت هذه الطينة المتخمرة كبيرة جدا وكان بعضها يفضل بعضا في اعتدال المزاج والتهيؤ لتكون الأمشاج وكان الوسط منها أعدل ما فيها وأتمه مشابهة بمزاج الإنسان فتمخضت تلك الطينة وحدث فيها شبه نفاخات الغليان لشدة لزوجتها وحدث في الوسط منها لزوجة ونفاخة صغيرة جدا منقسمة بقسمين بينها حجاب رقيق ممتلئة بجسم لطيف هوائي في غاية من الاعتدال اللائق به فتعلق به عند ذلك الروح الذي هو من أمر الله تعالى وتشبث به تشبثا يعسر انفصاله عنه عند الحس وعند العقل إذ قد تبين أن هذا الروح دائم الفيضان من عند الله عز وجل وأنه بمنزلة نور الشمس الذي هو دائم الفيضان على العالم فمن الأجسام ما لا يستضيء به وهو الهواء الشفاف جدا ومنها ما يستضيء به بعض الاستضاءة وهي الأجسام الكثيفة غير الصقيلة وهذه تختلف في قبول الضياء وتختلف بحسب ذلك ألوانها ومنها ما يستضيء به غاية الاستضاءة وهي الأجسام الصقيلة كالمرأة ونحوها فإذا كانت هذه المرأة مقعرة على شكل مخصوص حدث فيها النار لإفراط الضياء الذي هو الروح الذي هو من أمر الله تعالى فياض أبدا على جميع الموجودات فمنها ما لا يظهر أثره فيه اعدم الاستعداد وهي الجمادات التي لا حياة لها وهذه بمنزلة الهواء في المثال المتقدم ومنها ما يظهر أثره فيه وهي أنواع النبات بحسب استعداداتها وهذه بمنزلة الأجسام الكثيفة في المثال المتقدم ومنها ما يظهر أثره فيه ظهورا كثيرا وهي الأجسام الصقيلة في المثال المتقدم ومن هذه الأجسام الصقيلة ما يزيد على شدة قبوله لضياء الشمس أنه يحكي صورة الشمس ومثالها وكذلك أيضا من الحيوان ما يزيد على شدة قبوله للروح أنه يحكي الروح ويتصور بصورته وهو الإنسان خاصة واليه الإشارة بقوله صلى الله عليه وسلم إن الله خلق آدم على صورته فان قويت في هذه الصورة حتى تتلاشى جميع الصور في حقها وتبقى هي وحدها وتحرق سبحات نورها كل ما أدركته كانت حينئذ بمنزلة المرأة المنعكسة على نفسها المحرقة لسوها وهذا لا يكون إلا للأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين وهذا كله مبين في مواضعه اللائقة به فليرجع إلى تمام ما حكوه من وصف ذلك التخلق قالوا فلما تعلق هذا الروح بتلك القرارة خضعت له جميع القوى وسجدت له وسخرت بأمر الله تعالى في كمالها فتكون بازاء تلك القرارة نفاخة أخرى منقسمة إلى ثلاث قرارات بينهما حجب لطيفة ومسالك نافذة وامتلات بمثل ذلك الهوائي الذي امتلات منه القرارة الأولى إلا أنه ألطف منه وفي هذه البطون الثلاثة المنقسمة من واحد طائفة من تلك القوى التي خضعت له وتوكلت بحراستها والقيام عليها وإنهاء ما يطرأ فيها من دقيق الأشياء وجليلها إلى الروح الأول المتعلق بالقرارة الأولى وتكون بازاء هذه القرارة من الجهة المقابلة للقراءة الثانية نفاخة ثالثة مملوءة جسما هوائيا إلا أنه أغلظ من الأولين وسكن في هذه القرارة فريق من



تلك القوى الخاضعة وتوكلت بحفظها و القيام عليها فكانت هذه القرارة الأولى والثانية والثالثة أول ما تخلق من تلك الطينة المتحمررة على الترتيب الذي ذكرناه

واحتاج بعضها إلى بعض فالأولى منها حاجتها إلى الآخرين حاجة استخدام وتسخير والأخريان حاجتهما إلى الأولى حاجة المرؤوس إلى الرئيس والمدير إلى المدير وكلاهما لما يتخلق بعدهما من الأعضاء رئيس لا مرؤوس وأحدهما وهو الثاني أتمم رئاسة من الثالث فالأول منهما لما تعلق به الروح واشتعلت حرارته تشكل بشكل النار لسنوبري وتشكل أيضا الجسم الغليظ المحقق به على شكله وتكون لحما صلبا وصار عليه غلاف صفيق يحفظه وسمي العضو كله قلبا واحتاج لما يتبع الحرارة من التحليل وافناء الرطوبات إلى شيء يمدّه ويغذوه ويخلف ما تحلل منه على الدوام وإلا لم يطل بقاءه واحتاج أيضا إلى تحسس بما يلائمه فيجذبه وبما يخالفه فيدفعه فتكفل له العضو الواحد بما فيه من القوى التي أصلها منه بحاجته الواحدة وتكفل له العضو الآخر بحاجته الأخرى

وكان المتكفل بالحس هو الدماغ و المتكفل بالغذاء هو الكبد واحتاج كل واحد من هذين إليه في أن يمدّها بحرارته وبالقوى المخصوصة بهما التي أصلها منه فانتمسجت بينهما لذلك كله مسالك وطرق

بعضها أوسع من بعض بحسب ما تدعو اليه الضرورة فكانت الشرايين و العروق وصفه الطبيعيون في خلقه الجنين في الرحم لم يغادروا من ذلك شيئا إلى أن كمل خلقه وتمت أعضاؤه وحصل في حد خروج الجنين من البطن واستعانوا في وصف كمال ذلك بتلك الطينة الكبيرة المتخمرة وأنها كانت قد تهيأت لان يتخلق منها كل ما يحتاج إليه في خلق الإنسان من الأغشية المجللة لجملة بدنه وغيرها فلما كمل انشقت عنه تلك الأغشية بشبه المخاض وتصعد باقي الطينة إذ كان قد لحقه الجفاف

ثم استغاث ذلك الطفل عند فناء مادة غذائه واشتداد جوعه فلبتته طبية فقدت طلاها ثم استوى عبد ما وصفه هؤلاء بعد هذا الموضع وما وصفه الطائفة الأولى في معنى التربية فقالوا جميعا

إن الطبية التي تكفلت به وافقت خصبا ومرعى أثيئا فكثر لحمها وكثر لبنها حتى قام بغذاء ذلك الطفل أحسن قيام وكانت معه لا تبعد عنه إلا لضرورة الرعي وألف الطفل تلك الطبية حتى كان بحيث إذا هي أبطأت عنه اشتد بكاؤه فطارت إليه

ولم يكن بتلك الجزيرة شيء من السباع العادية فتربي الطفل ونما واغذى بلبن تلك الطبية إلى أن تم له حولان وتدرج في المشي وأثغر فكان يتبع تلك الطبية وكانت هي ترفق به وترحمه وتحمله إلى مواضع فيها شجر مثمر فكانت تطعمه ما تساقط من ثمراتها الحلوة النضيجة وما كان منها صلب القشر كسرتة له بطواحنها ومتى عاد إلى اللبن أروته ومتى ظمئ إلى الماء أروته متى ضحا ظلته ومتى خصر أدفأته

وإذا جن الليل صرفته إلى مكان الأول وجللته بنفسها وبريش كان هناك مما ملئ به التابوت أولا في وقت وضع الطفل فيه

وكان في غدوهم ورواحهم قد ألفهما وبرب يسرح ويبيت معهما حيث مبيتهم فما زال الطفل مع الأطباء على تلك الحال يحكي نغمتها بصوته حتى لا يكاد يفرق بينهما وكذلك كان يحكي جميع ما يسمعه من أصوات الطير وأنواع سائر الحيوان محاكاة شديدة لقوة انفعاله لما يريده ما كانت محاكاته لأصوات الأطباء في الاستصراخ والاستئلاف والاستدعاء والاستدفاع إذ للحيوانات في هذه الأحوال المختلفة أصوات مختلفة فألفته الوحوش وألفها ولم تنكره ولا أنكرها

فلما ثبت في نفسه أمثلة الأشياء بعد مغيبها عن مشاهدته حدث له نزوغ إلى بعضها وكراهية لبعض وكان في ذلك كله ينظر إلى جميع الحيوانات فيراها كاسية بالابوار والأشعار وأنواع الريش وكان يرى ما لها من العدو وقوة البطش وما لها من الأسلحة المعدة لمدافعة من ينازعها مثل القرون والأنياب و الحوافر و الصياصي والمخالب

ثم يرجع لي نفسه فيرى ما به من العري وعدم السلاح وضعف العدو وقلة البطش عندما كانت تنازعه الوحوش أكل الثمرات وتستبد بها دونه وتغلبه عليها فلا يستطيع المدافعة عن نفسه ولا الفرار عن شيء منها وكان يرى أترابه من أولاد الأطباء قد تبتت لها قرون بعد أن لم تكن وصارت قوية بعد ضعفها في العدو



ولم ير لنفسه شيئاً من ذلك فكان يفكر في ذلك ولا يدري ما سببه وكان ينظر إلى ذوي العاهات والخلق الناقص فلا يجد لنفسه شبيهاً فيهم وكان أيضاً ينظر إلى مخارج الفضول من سائر الحيوانات فيراها مستورة أما مخرج أغلظ الفضلتين فبالا أذنان وأما مخرج وأما مخرج أرقهما فبالا وبار وما أشبههما

ولأنها كانت أيضاً أخفى قضباناً منه فكان ذلك ما يكرهه ويسؤه فلما طال همه في ذلك كله وهو قد قارب سبعة أعوام ويئس من أن يكمل له ما قد أضر به نقصه اتخذ من أوراق الشجر العريضة شيئاً جعل بعضه خلفه و بعضه قدمه وعمل من الخوض والحلفاء شبه حزام على وسطه علق به تلك الأوراق فلم يلبث إلا يسيراً حتى ذوى ذلك الورق وجف وتساقت فما زال يتخذ غيره ويخفف بعضه ببعض طاقات مضاعفة وربما كان ذلك أطول لبقائه إلا أنه على كل حال قصير المدة واتخذ من أغصان الشجر عصياً وسوى أطرافها وعدل متنها وكان بها على الوحوش المنازعة له فيحمل على الضعيف منها ويقاوم القوي منها فنبل بذلك قدره عند نفسه بعض نباله ورأى أن ليد له فضلاً كثيراً على أيديها إذ أمكن له بها ستر عورته واتخاذ العصي التي يدافع بها عن حوزته ما استغنى به عما أراد من الذنب والعذاب الطبيعي وفي خلال ذلك ترعرع واربي على السبع سنين وطال به العناء في تجديد الأوراق التي كان يستتر بها

فكانت نفسه عند ذلك تنازعه إلى اتخاذ ذنب من ذنوب الوحوش الميته ليعلقه على نفسه إلا أنه كان يرى أحياء الوحوش تتحامي ميتها وتفر عنه فلا يتأتى له الأقدام على ذلك الفعل إلى أن صادف في الأيام نسراً ميتاً فهدي إلى نيل أملة منه واغتنم الفرصة في إذ لم ير للوحوش عنه نفرة فأقدم عليه وقطع جناحيه وذنبه صحاحاً كما هي وفتح ريشها وسواها وسلخ عنه سائر جلده وفصله على قطعتين

ربط إحدهما على ظهره وأخرى على سرتيه وما تحتها وعلق الذنب من خلفه وعلق الجناحين على عضديه فأكسبه ذلك ستراً ودفناً ومهابة في نفوس جميع الوحوش حتى كانت لا تنازعه ولا تعارضه

فصار لا يدنو إليه شيء منها سوى الطيبة التي كانت أرضعته وربته فانها لم تفارقه ولا فارقها إلى أن اسنت وضغت فكان يرتاد بها المراعي الخصبة ويجتني لها الثمرات الحلوة ويطعمها ومازل الهزل والضعف يستولي عليها ويتوالى إلى أن أدركها الموت فسكنت حركاتها بالجملة وتعطلت جميع أفعالها فلما رآها الصبي على تلك الحالة جزع جزعاً شديداً وكادت نفسه تفيض أسفاً عليها فكان يناديها بالصوت الذي كانت عادت لها أن تجيبه عند سماعه ويصيح بأشد ما يقدر عليه فلا لها عند ذلك حركة ولا تغييراً فكان ينظر إلى أذنيها وإلى عينيها فلا يرى بها آفة ظاهرة وكذلك كان ينظر إلى جميع أعضائها فلا يرى بشيء منها آفة فكان يطمع إن يعثر على موضع الآفة فيزيلها عنها فترجع إلى ما كانت عليه فلم يلتفت له شيء من ذلك ولا استطاعة

وكان الذي أرشده لهذا الرأي ما كان قد اعتبره في نفسه قبل ذلك لانه كان يرى انه إذا غمض عينيه أو حجبهما بشيء لا يبصر حتى نزول ذلك العائق وكذلك كان يرى انه إذا ادخل إصبعه في أذنيه وسدها لا يسمع شيئاً حتى يزول ذلك العارض وإذا أمسك أنفه بيده لا يشم شيئاً من الروائح حتى يفتح أنفه فاعتقد من أجل ذلك إن جميع ماله من الإدراكات والأفعال قد تكون لها عوائق تعوقها فإذا أزيلت العوائق عادت الأفعال فلما نظر إلى جميع أعضاء الظاهرة ولم ير فيها آفة ظاهرة وكان يرى مع ذلك العطفة قد اشتملها ولم يختص بها عضو دون عضو وقع في خاطرة أن الآفة التي نزلت بها إنما هي العضو غائب عن العيان مستكن في باطن الجسد وان ذلك العضو لا يغني عنه في فعله شيء من هذه الأعضاء الظاهرة

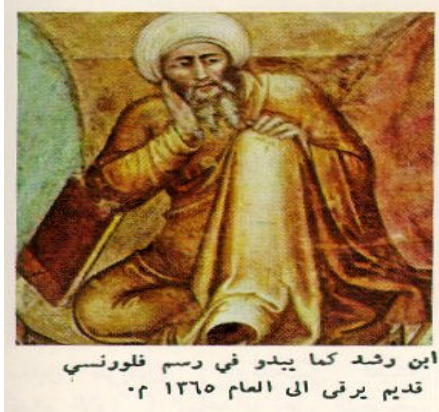
فلما نزلت به الآفة عمت المضرة وشملت العطفة وطمع لو أنه عثر على ذلك العضو وأزال عنه ما يزال به لاستقامت أحواله وفاض على سائر البدن نفعه وعادات الأفعال إلى ما كانت عليه

وكان قد شاهد قبل ذلك في الأشباح الميته من الوحوش وسواها أن جميع أعضائها مصمتة لا تجوف فيها إلا القحف والصدر والبطن فوقع في نفسه أن العضو الذي بتلك الصفة لن يعدو أحد هذه المواضع الثلاثة وكان يغلب على ظنه غلبة قوية أنه إنما هو في الموضع المتوسط من هذه المواضع الثلاثة إذ استقر في نفسه أن جميع الأعضاء محتاجة إليه وأن الواجب بحسب ذلك أن يكون مسكنه في الوسط وكان

أيضا إذا رجع إلى ذاته شعر بمثل هذا العضو في صدره لانه كان يعترض سائرا
اعضائه كاليد والرجل والأذن والانف والعين ويقدر مفارقتها فيتلى له أنه كان
يستغني عنها وكان يقدر في رأسه مثل ذلك ويظن أنه يستغني عنه فإذا فكر في
الشيء الذي يجده في صدره لم يتأت له الاستغناء عنه طرفة عين وكذلك كان عند
محاربته للوحوش أكثر ما كان يتقي من صياصيمهم على صدره لشعوره بالشيء الذي
فيه فلما جزم الحكم بان العضو الذي نزلت به الآفة إنما هو في صدورها اجمع
على البحث عليه والتنقيير عنه لعله يظفر به ويرى آفته فيزيلها ثم انه خاف
أنه يكون نفس فعله هذا أعظم من الآفة التي نزلت بها أولا فيكون سعيه عليها
ثم أنه تفكر

هل رأى من الوحوش وسواها من ضار في مثل تلك الحال ثم عاد إلى مثل حاله
الأول فلم يجد شيئا فحصل له من ذلك اليأس من رجوعها إلى حالها الأولى إن هو
تركها وبقي له بعض الرجاء في رجوعها إلى تلك الحال إن هو وجد ذلك العضو
وأزال الآفة عنه فعزم على شق صدرها وتفتيش ما فيه فاتخذ من كسور الأحجار
الصلدة وشقوق القصب اليابسة أشباه السكاكين وشق بها بين أضلاعها حتى قطع
اللحم الذي بين الأضلاع وأفضى إلى الحجاب المستبطن للأضلاع فراه قويا فقوي ظنه
مثل ذلك الحجاب لا يكون إلا لمثل ذلك العضو وطمع بأنه إذا تجاوزه ألقى
مطلوبه فحاول شقه فصعب عليه لعدم الآلات ولأنها لم تكن إلا من الحجارة والقصب
فاستجدها ثانية واستحدها وتلطف في خرق الحجاب حتى انخرق له فأفضى إلى
الرئة فظن أنها مطلوبة فما زال يقلبها ويطلب موضع الآفة بها وكان أولا نصفها
الذي هو في الجانب الواحد فلما رآها مائلة إلى جهة واحدة وكان قد اعتقد أن
ذلك العضو لا يكون إلا في الوسط في عرض البدن كما في الوسط في طوله فمازال
يفتش في وسط الصدر حتى ألقى القلب وهو مجلل بغشاء في غاية القوة مربوط
بعلائق في غاية الوثاقة والرئة مطيفة به من الجهة التي بدأ بالشق منها فقال
في نفسه

إن كان لهذا العضو من الجهة الأخرى مثل ما له من الجهة فهو في حقيقة الوسط
ولا محالة أنه مطلوب لا سيما مع ما أرى له حسن الوضع وجمال الشكل وقلة
التشتت وقوة اللحم وأنه محجوب بمثل هذا الحجاب الذي لم أر



Author2

Date : Between 1126 and 1198 after the Christ birt.

Author name : Averroës

Title : Sophistry summarized

Subject : philosophy

Arabic info:

تأليف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد
موضوع الكتاب: تلخيص السفسطة

Text 1 :

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبكيئات السوفسطائية التي يظن بها أنها
تبكيئات حقيقية وإنما هي ضلالت
ونحن مبتدئون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا الجنس
فنقول



إن من المعلوم أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة ومنه ما يغلط فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة وما عرض في القياس من ذلك هو شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به أنه عابد وهو مرأى ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل

Text 2:

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبكيات السوفسطائية التي يظن بها أنها تبكيات حقيقية وإنما هي ضللات ونحن مبتدئون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا الجنس فنقول

إن من المعلوم أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة ومنه ما يغلط فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة وما عرض في القياس من ذلك هو شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به أنه عابد وهو مرأى ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس وليس هو في الحقيقة جميلا ومن الفضة أيضا والذهب ما هو في الحقيقة وذهب ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة كذلك الأمر في القياسات وإنما يخفى هذا الصنف من القياس أعني الذي يوهم أنه قياس وليس بقياس على من لم يجرب الأقاويل ولا اختبرها لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذي ينظر إلى الأشياء من بعد

فأما القياس بإطلاق فقد قيل فيه إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطرابا وأما القياس المبكت فهو القياس الذي يلزم عنه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب

وذلك أنه إذا لزم من المقدمات التي اعترف بها المخاطب فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجودا كذا وغير موجود كذا والتبكيت السوفسطائي هو القياس الذي يوهم أنه بهذه الصفة من غير أن يكون كذلك وقد يقع مثل هذا القياس لأسباب نذكرها بعد وأشهر هذه الأسباب هو ما يعرض للمعاني من قبل الألفاظ وذلك أنه لما لم تكن مخاطبة إلا بالألفاظ أقيمت الألفاظ مقام المعاني فأوهم ما يعرض في الألفاظ أنه يعرض في المعاني مثل ما يعرض للحساب من الغلط في العدد في حين إقامتهم العقد في الأصابع مقام العدد فيظنون أن ما عرض في العقد في الأصابع هو شيء عرض في العدد وإنما عرض ذلك للمعاني مع الألفاظ لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل مساوية للمعاني ومتعددة بتعددتها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية فلو جعلت الألفاظ معادة للمعاني لعسر ذلك عند النطق بها أو الحفظ لها أو لم يمكن

ولذلك اضطر الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة على معان كثيرة و كما أن من كان من الحساب ليست عنده الجملة التي تسمى طرح الحساب فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ في المسائل العددية كذلك ممن لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشيء وإن هو أيضا سمعه فلهذا السبب ولغيره من الأسباب عرض أن يكون القياس والتبكيت السوفسطائي شيئا موجودا بالطبع

ولأن كثيرا من الناس أيضا يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفة ولا تعب أو من غير أن يكونوا أهلا لذلك إذا كانوا ممن لا يمكن فيهم تعلم الحكمة كان ذلك سببا لأن يعتمد هذا الجنس من القول كثير من الناس يراءون به ويوهمون أنهم حكماء من غير أن يكونوا في الحقيقة حكماء ولذلك سموا باسم الحكمة المرائية وهو الذي يعنى باسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين

وبين أن هؤلاء حرصهم إنما هو أن يظن بهم أنهم يعملون عمل الحكماء من غير أن يعملوا



Text 3 :

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبكيات السوفسطائية التي يظن بها أنها تبكيات حقيقية وإنما هي ضللات ونحن مبتدئون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا الجنس فنقول

إن من المعلوم أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة ومنه ما يغلط فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة

وما عرض في القياس من ذلك هو شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به أنه عابد وهو مرأى ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس وليس هو في الحقيقة جميلاً ومن الفضة أيضاً والذهب ما هو في الحقيقة وذهب ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة كذلك الأمر في القياسات وإنما يخفى هذا الصنف من القياس أعني الذي يوهم أنه قياس وليس بقياس على من لم يجرب الأقاويل ولا اختبرها لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذي ينظر إلى الأشياء من بعد

فأما القياس بإطلاق فقد قيل فيه إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطراراً

وأما القياس المبكت فهو القياس الذي يلزم عنه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب

وذلك أنه إذا لزم عن المقدمات التي اعترف بها المخاطب فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجوداً كذا وغير موجود كذا

والتبكيك السوفسطائي هو القياس الذي يوهم أنه بهذه الصفة من غير أن يكون كذلك وقد يقع مثل هذا القياس لأسباب نذكرها بعد

وأشهر هذه الأسباب هو ما يعرض للمعاني من قبل الألفاظ

وذلك أنه لما لم تكن مخاطبة إلا بالألفاظ أقيمت الألفاظ مقام المعاني فأوهم ما يعرض في الألفاظ أنه يعرض في المعاني مثل ما يعرض للحساب من الغلط في العدد في حين إقامتهم العقد في الأصابع مقام العدد فيظنون أن ما عرض في العقد في الأصابع هو شيء عرض في العدد وإنما عرض ذلك للمعاني مع الألفاظ لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل مساوية للمعاني ومتعددة بتعددتها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية

فلو جعلت الألفاظ معادة للمعاني لعسر ذلك عند النطق بها أو الحفظ لها أو لم يمكن

ولذلك اضطر الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة على معان كثيرة

وكما أن من كان من الحساب ليست عنده الجملة التي تسمى طرح الحساب فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ في المسائل العددية كذلك من لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشيء وإن هو أيضاً سمعه فلهذا السبب ولغيره من الأسباب عرض أن يكون القياس والتبكيك السوفسطائي شيئاً موجوداً بالطبع

ولأن كثيراً من الناس أيضاً يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفة ولا تعب أو من غير أن يكونوا أهلاً لذلك إذا كانوا ممن لا يمكن فيهم تعلم الحكمة كان ذلك سبباً لأن يعتمد هذا الجنس من القول كثيراً من الناس يراءون به ويوهمون أنهم حكماء من غير أن يكونوا في الحقيقة حكماء ولذلك سموا باسم الحكمة المرآئية وهو الذي يعنى باسم السفسطة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين

وبين أن هؤلاء حرصهم إنما هو أن يظن بهم أنهم يعملون عمل الحكماء من غير أن يعملوا عملهم

وعمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون إذا قال قال صواباً وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب

وهاتان الخصلتان الموجودتان في الحكيم إحداهما هي فيما يقوله و الأخرى فيما يسمعه

ومن اللازم لمن أراد السوفسطائية طلب معرفة هذا الجنس من الكلام فان بذلك يقوون على أن يراءون أنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك إلا بحسب هواهم

فأما أن هذا الجنس من الكلام شيء موجود فمعروف بنفسه

وإنما الذي يفحص عنه هنا كم أنواع هذا الكلام السوفسطائي وبكم من شيء تحصل هذه الملكة وبالجملة

كم أجزاء هذه الصناعة وما الأشياء التي تتم بها هذه الصناعة وهذا هو قصد الذي قصد الفحص عنه هاهنا فنقول



إن أجناس المخاطبات الصناعية التي يمكن أن تتعلم بقول أربعة أجناس
المخاطبة البرهانية
والمخاطبة الجدلية
والمخاطبة الخطبية
والمخاطبة السوفسطائية
وهذه المخاطبة إذا بها مستعملها بالحكماء خصت بهذا الاسم وإذا تشبه بها
بالجدليين سميت مشاغبية
فالمخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الأولى الخاصة بكل تعليم وهي
التي تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقي إليه المعلم لا أن يفكر
فيما يبطل قول المعلم مثل ما يفعله السوفسطائيون
والمخاطبة الجدلية هي التي تألف من المقدمات المشهورة المحمودة عند
الجميع أو الأكثر
والمخاطبة الخطبية هي التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي
والمخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها جدلية من مقدمات محمودة
من غير أن تكون كذلك في الحقيقة
فأما المخاطبة البرهانية فقد قيل في كتاب البرهان وكذلك الجدلية قد قيل
فيها في كتاب الجدل والخطبية في كتاب الخطابة
والتي يقال فيها ها هنا هي المخاطبة المشاغبية أي المغلطة
فلنقل أولاً في أغراض هذه المخاطبة فنقول
إن مقصد هذا الجنس من الكلام هو أحد خمسة مقاصد
إما أن يبكت المخاطب
وإما أن يلزمه شناعة وأمرأ هو في المشهور كاذب
وإما أن يشككه
وإما أن يصيره بحيث يأتي بكلام مستحيل المفهوم
وإما أن يصيره إلى أن يأتي بهذر من القول يلزم عنه مستحيل من المفهوم بحسب
الظن
فهذه الأغراض الخمسة هي التي يؤمها السوفسطائيون وأشهر هذه الأغراض الخمسة
إليهم وأكثرها مقصوداً عندهم هو التبكيك ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب
ثم يتلو ذلك التشكيك ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالته ثم يتلو ذلك سوقه
إلى الهذر والتكلم بالهذيان والتبكيك والتغليط منه ما يكون من قبل الألفاظ
من خارج ومنه ما يكون من قبل المعاني
والذي يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف
أحدها اشتراك اللفظ المفرد والثاني اشتراك التأليف والثالث الذي من قبل
الإفراد والرابع الذي من قبل القسمة والخامس اشتراك شكل الألفاظ والسادس من
قبل الإعجام
وهذه القسمة تعرف من القياس والاستقراء
فمثال اشتراك الاسم المفرد قول القائل
المتعلم عالم لأن المتعلم يعلم والذي يعلم عالم فالمتعلم عالم ووجه
المغالطة في هذا أن لفظة يعلم تقال على الزمان المستقبل وتقال على الحاضر
فهى تصدق على العالم في الحاضر وعلى المتعلم في المستقبل
وكذلك قول القائل أيضاً
بعض الشر واجب والواجب خير فبعض الشر خير
والمغالطة في هذا أن اسم الواجب دل في قولنا
بعض الشر واجب على ما يدل عليه اسم الضرورى ودل في قولنا
والواجب خير على ما يدل عليه المؤثر والشيء الذى ينبغى
وأما اشتراك التأليف فهو أصناف وذلك أنه قد يكون من قبل التقديم والتأخير
كمن يقول
الشريف هو العالم إذا أراد أن العالم هو الشريف فيوهم بتقديم الشريف
وتأخير العالم أن المحمول في هذا القول هو العالم والشريف هو الموضوع
وقد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر من واحد
مثل قول القائل
ما يعرف الإنسان فهو يعرف والإنسان الحجر إذن يعرف
وإنما وقعت هذه المغالطة لأن لفظ يعرف قد يقع على العارف والمعروف
ومثل قول القائل
ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك وقال الإنسان صخرة فالإنسان صخرة
والسبب في ذلك أن لفظة هو مرة تعود على الإنسان ومرة تعود على القول
وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة مثل قولك
أعجبنى ضرب زيد



فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروبا وضاربا
وقد يكون من قبل الحذف والنقصان مثال ذلك أن يقول القائل
إن الذي لا يمشى يستطيع أن يمشى
والذي لا يكتب يستطيع أن يكتب
فيكون ذلك صادقا
فإذا حذفنا لفظة يستطيع فقال
الذي لا يمشى يمشى والذي لا يكتب يكتب أو هم أن الذي ليس بماش ماش والجاهل
بالكتابة كاتب
ويشبه أن يعد هذا في باب الأفراد والتركيب
وذلك أن النقصان هو تصير المركب مفردا
وأما الموضع الذي يكون من قبل أفراد اللفظ المركب فمثل قولك
سقراط عالم بالطب فسقراط إذن عالم
وذلك أنه قد يصدق علي سقراط أن عالم بالطب وليس يصدق عليه أنه عالم بإطلاق
وإنما كان ذلك كذلك أنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق
أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء
وأما الموضع الذي من القسمة
فهو أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت أو على الشيء
بأسره صدقت
فإذا ركب بعضها إلى بعض كذبت
فيوهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة
وهو عكس الموضع الأول
فمثال التي تصدق على أجزاء الشيء مفردة ولا تصدق على كلمه مجموعة قول
القائل
الخمسة منها زوج والخمسة منها فرد فالخمسة إذن زوج وفرد
وذلك كذب
فإن الزوجية والفردية إنما صدق كل واحد منهما على جزء من الخمسة غير الجزء
الذي صدق عليه الآخر
فإذا حمل على الكل كان كذبا
ومثال المحمولات التي تصدق مفردة على كل الشيء ولا تصدق عليه مركبة قول
القائل
أنت عبد وأنت لي فأنت عبد لي
وذلك مما قد يكذب
وأما الموضع الذي من الإعجام فمثل أن يتغير إعراب اللفظ فيتغير مفهومه أو
يغير من المد إلي القصر أو من التشديد إلى التخفيف أو من الوصل إلى الوقف
أو يهمل إعرابه أو يبدل لفظه وإعجابه
والذي يكون من قبل النقط إنما يكون من قبل المكتوب فقط مثل ما يعتذر به
جالينوس عن أبقراط في مواضع انتقدت عليه
وأمثلة تغير المفهوم بتغير الإعراب أو لإهماله كثيرة موجودة مثل قول القائل
ضرب زيد عمرا
إذا كان زيد هو المضروب وعمرو هو الضارب
وذلك كثير
وكذلك ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله وهو الذي يسمى التصحيف
وأما الموضع الذي من شكل الألفاظ فمثل أن تكون صيغة لفظ المذكر صيغة لفظ
المؤنث أو صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل فيوهم أن المذكر مؤنث مثل قول
القائل
عاصم بمعنى معصوم
قال
فهذه هي المضللات التي تكون من قبل الألفاظ وقد يظهر أنها ستة بطريق القسمة
وذلك أن اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى
وإذا لم يطابق المعنى
فظاهر أنه دل على معنى أكثر

Text 4 :

الغرض في هذا الكتاب هو القول في التبيكات السوفسطائية التي يظن بها أنها
تبيكات حقيقية وإنما هي ضللات
ونحن مبتدئون بالنظر في ذلك من المقدمات المعروفة بالطبع في هذا الجنس
فنقول



إن من المعلوم أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة ومنه ما يغلط فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة

وما عرض في القياس من ذلك هو شبيه بما عرض في سائر الأشياء المتنفسة وغير المتنفسة وذلك أنه كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به أنه عابد وهو مرأى ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزى واللباس وليس هو في الحقيقة جميلا ومن الفضة أيضا والذهب ما هو في الحقيقة وذهب ومنه ما يظن به أنه ذهب وفضة كذلك الأمر في القياسات وإنما يخفى هذا الصنف من القياس أعني الذي يوهم أنه قياس وليس بقياس على من لم يجرب الأقاويل ولا اختبرها لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذي ينظر إلى الأشياء من بعد

فأما القياس بإطلاق فقد قيل فيه إنه قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم عنها بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها اضطرابا

وأما القياس المبكت فهو القياس الذي يلزم عنه نتيجة هي نقيض النتيجة التي وضعها المخاطب

وذلك أنه إذا لزم عن المقدمات التي اعترف بها المخاطب فيلزمه عن ذلك أن يكون الشيء بعينه موجودا كذا وغير موجود كذا

والتبكيك السوفسطائي هو القياس الذي يوهم أنه بهذه الصفة من غير أن يكون كذلك وقد يقع مثل هذا القياس لأسباب نذكرها بعد

وأشهر هذه الأسباب هو ما يعرض للمعاني من قبل الألفاظ

وذلك أنه لما لم تكن مخاطبة إلا بالألفاظ أقيمت الألفاظ مقام المعاني فأوهم ما يعرض في الألفاظ أنه يعرض في المعاني مثل ما يعرض للحساب من الغلط في العدد في حين إقامتهم العقد في الأصابع مقام العدد فيظنون أن ما عرض في العقد في الأصابع هو شيء عرض في العدد وإنما عرض ذلك للمعاني مع الألفاظ لأن الألفاظ ليس يمكن أن تجعل مساوية للمعاني ومتعددة بتعددتها إذ كانت المعاني تكاد أن تكون غير متناهية والألفاظ متناهية

فلو جعلت الألفاظ معادة للمعاني لعسر ذلك عند النطق بها أو الحفظ لها أو لم يمكن

ولذلك اضطر الواضع أن يضع الكلمة الواحدة دالة على معان كثيرة

و كما أن من كان من الحساب ليست عنده الجملة التي تسمى طرح الحساب فليس يمكنه الوقوف على الصواب من الخطأ في المسائل العددية كذلك من لم تكن عنده معرفة بطبائع الألفاظ فهو جدير أن يغلط إن هو تكلم بشيء وإن هو أيضا سمعه فلهذا السبب ولغيره من الأسباب عرض أن يكون القياس والتبكيك السوفسطائي شيئا موجودا بالطبع

ولأن كثيرا من الناس أيضا يحبون أن يوصفوا بالحكمة ويعظموا بتعظيمها من غير كلفة ولا تعب أو من غير أن يكونوا أهلا لذلك إذا كانوا ممن لا يمكن فيهم تعلم الحكمة كان ذلك سببا لأن يعتمد هذا الجنس من القول كثير من الناس يراءون به ويوهمون أنهم حكماء من غير أن يكونوا في الحقيقة حكماء ولذلك سموا باسم الحكمة المرائية وهو الذي يعنى باسم السفسة والسوفسطائيين في لسان اليونانيين

وبين أن هؤلاء حرصهم إنما هو أن يظن بهم أنهم يعملون عمل الحكماء من غير أن يعملوا عملهم

وعمل الحكيم بالحقيقة هو أن يكون إذا قال قال صوابا وإذا سمع كلام غيره ميز الكذب منه من الصواب

وهاتان الخصلتان الموجودتان في الحكيم إحداهما هي فيما يقوله و الأخرى فيما يسمعه

ومن اللازم لمن أراد السوفسطائية طلب معرفة هذا الجنس من الكلام فان بذلك يقوون على أن يراءون أنهم حكماء من غير أن يكونوا كذلك إلا بحسب هواهم

فأما أن هذا الجنس من الكلام شيء موجود فمعروف بنفسه

وإنما الذي يفحص عنه هنا كم أنواع هذا الكلام السوفسطائي وبكم من شيء تحصل هذه الملكة وبالجملة

كم أجزاء هذه الصناعة وما الأشياء التي تتم بها هذه الصناعة وهذا هو قصد الذي قصد الفحص عنه هاهنا فنقول

إن أجناس المخاطبات الصناعية التي يمكن أن تتعلم بقول أربعة أجناس

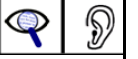
المخاطبة البرهانية
والمخاطبة الجدلية
والمخاطبة الخطبية
والمخاطبة السوفسطائية



وهذه المخاطبة إذا بها مستعملها بالحكماء خصت بهذا الاسم وإذا تشبه بها بالجدليين سميت مشاغبية فالمخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الأولى الخاصة بكل تعليم وهي التي تكون بين عالم ومتعلم بشأن أن يقبل ما يلقي إليه المعلم لا أن يفكر فيما يبطل قول المعلم مثل ما يفعله السوفسطائيون والمخاطبة الجدلية هي التي تألف من المقدمات المشهورة المحمودة عند الجميع أو الأكثر والمخاطبة الخطبية هي التي تكون من المقدمات المظنونة التي في بادئ الرأي والمخاطبة المشاغبية هي المخاطبة التي توهم أنها جدلية من مقدمات محمودة من غير أن تكون كذلك في الحقيقة فأما المخاطبة البرهانية فقد قيل في كتاب البرهان وكذلك الجدلية قد قيل فيها في كتاب الجدل والخطبية في كتاب الخطابة والتي يقال فيها ها هنا هي المخاطبة المشاغبية أي المغلطة فلنقل أولا في أغراض هذه المخاطبة فنقول إن مقصد هذا الجنس من الكلام هو أحد خمسة مقاصد إما أن يبكت المخاطب وإما أن يلزمه شناعة وأمرأ هو في المشهور كاذب وإما أن يشككه وإما أن يصيره بحيث يأتي بكلام مستحيل المفهوم وإما أن يصيره إلى أن يأتي بهذر من القول يلزم عنه مستحيل من المفهوم بحسب الظن فهذه الأغراض الخمسة هي التي يؤمها السوفسطائيون وأشهر هذه الأغراض الخمسة إليهم وأكثرها مقصودا عندهم هو التبكيث ثم يتلو ذلك التشنيع على المخاطب ثم يتلو ذلك التشكيك ثم يتلو ذلك استغلاق الكلام واستحالاته ثم يتلو ذلك سوقه إلى الهذر والتكلم بالهذيان والتبكيث والتغليط منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج ومنه ما يكون من قبل المعاني والذي يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف أحدها اشتراك اللفظ المفرد والثاني اشتراك التأليف والثالث الذي من قبل الأفراد والرابع الذي من قبل القسمة والخامس اشتراك شكل الألفاظ والسادس من قبل الإعجام وهذه القسمة تعرف من القياس والاستقراء فمثال اشتراك الاسم المفرد قول القائل المتعلم عالم لأن المتعلم يعلم والذي يعلم عالم فالمتعلم عالم ووجه المغالطة في هذا أن لفظة يعلم تقال على الزمان المستقبل وتقال على الحاضر فهي تصدق على العالم في الحاضر وعلى المتعلم في المستقبل وكذلك قول القائل أيضا بعض الشر واجب والواجب خير فبعض الشر خير والمغالطة في هذا أن اسم الواجب دل في قولنا بعض الشر واجبي ما يدل عليه اسم الضروري ودل في قولنا والواجب خير على ما يدل عليه المؤثر والشيء الذي ينبغي وأما اشتراك التأليف فهو أصناف وذلك أنه قد يكون من قبل التقديم والتأخير كمن يقول الشريف هو العالم إذا أراد أن العالم هو الشريف فيوهم بتقديم الشريف وتأخير العالم أن المحمول في هذا القول هو العالم والشريف هو الموضوع وقد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر من واحد مثل قول القائل ما يعرف الإنسان فهو يعرف والإنسان الحجر إذن يعرف وإنما وقعت هذه المغالطة لأن لفظ يعرف قد يقع على العارف والمعروف ومثل قول القائل ما قال الإنسان إنه كذلك فهو كذلك وقال الإنسان صخرة فالإنسان صخرة والسبب في ذلك أن لفظة هو مرة تعود على الإنسان ومرة تعود على القول وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة مثل قولك أعجبنى ضرب زيد فإنه يحتمل أن يكون زيد مضروبا وضاربا وقد يكون من قبل الحذف والنقصان مثال ذلك أن يقول القائل إن الذي لا يمشى يستطيع أن يمشى والذي لا يكتب يستطيع أن يكتب فيكون ذلك صادقا



فإذا حذفنا لفظة يستطيع فقال
الذي لا يمشى يمشى والذي لا يكتب يكتب أوهم أن الذي ليس بماش ماش والجاهل
بالكتابة كاتب
ويشبه أن يعد هذا في باب الأفراد والتركيب
وذلك أن النقصان هو تصير المركب مفردا
وأما الموضع الذي يكون من قبل أفراد اللفظ المركب فمثل قولك
سقراط عالم بالطب فسقراط إذن عالم
وذلك أنه قد يصدق علي سقراط أن عالم بالطب وليس يصدق عليه أنه عالم بإطلاق
وإنما كان ذلك كذلك أنه ليس يلزم إذا صدق القول المركب على شيء أن تصدق
أجزاؤه مفردة على ذلك الشيء
وأما الموضع الذي من القسمة
فهو أن تكون أشياء إذا حملت مفردة على أجزاء الشيء صدقت أو على الشيء
بأسره صدقت
فإذا ركب بعضها إلى بعض كذبت
فيوهم المغالط أنها إذا صدقت مفردة أنه يلزم أن تصدق مركبة
وهو عكس الموضع الأول
فمثال التي تصدق على أجزاء الشيء مفردة ولا تصدق على كلمه مجموعة قول
القائل
الخمسة منها زوج والخمسة منها فرد فالخمسة إذن زوج وفرد
وذلك كذب
فإن الزوجية والفردية إنما صدق كل واحد منهما على جزء من الخمسة غير الجزء
الذي صدق عليه الآخر
فإذا حمل على الكل كان كذبا
ومثال المحمولات التي تصدق مفردة على كل الشيء ولا تصدق عليه مركبة قول
القائل
أنت عبد وأنت لي فأنت عبد لي
وذلك مما قد يكذب
وأما الموضع الذي من الإعجام فمثل أن يتغير إعراب اللفظ فيتغير مفهومه أو
يغير من المد إلي القصر أو من التشديد إلى التخفيف أو من الوصل إلى الوقف
أو يهمل إعرابه أو يبدل لفظه وإعجابه
والذي يكون من قبل النقط إنما يكون من قبل المكتوب فقط مثل ما يعتذر به
جالينوس عن أبقراط في مواضع انتقدت عليه
وأمثلة تغير المفهوم بتغير الإعراب أو لإهماله كثيرة موجودة مثل قول القائل
ضرب زيد عمرا
إذا كان زيد هو المضروب وعمرو هو الضارب
وذلك كثير
وكذلك ما يعرض عند تغير النقط أو إهماله وهو الذي يسمى التصحيف
وأما الموضع الذي من شكل الألفاظ فمثل أن تكون صيغة لفظ المذكر صيغة لفظ
المؤنث أو صيغة لفظ المفعول صيغة لفظ الفاعل فيوهم أن المذكر مؤنث مثل قول
القائل
عاصم بمعنى معصوم
قال
فهذه هي المضللات التي تكون من قبل الألفاظ وقد يظهر أنها ستة بطريق القسمة
وذلك أن اللفظ إنما يغلط إذا لم يطابق المعنى
وإذا لم يطابق المعنى
فظاهر أنه دل على معنى أكثر من واحد
لأنه لا يخلو أن يدل على ذلك المعنى وعلى معنى زائد عليه أو على ذلك المعنى
وعلى معنى ناقص عنه
وإذا كان ذلك كذلك فقد دل على معنى أكثر من واحد إما بزيادة منه على
المعنى أو نقصان منه
وإذا كان ذلك فلا تخلو دلالاته على معنى أكثر من واحد إما من قبل ما
يؤخذ مفردا وإما من قبل ما يؤخذ مضموما إلى غيره
ثم إذا كان من جهة ما هو مفرد فلا يخلو ذلك من ثلاثة أقسام
إما أن يكون ذلك لا من قبل صيغته الأولى الموضوعه وهذا هو الاسم المشترك
وإما أن يكون ذلك له من قبل زيادة أو نقصان في حروفه أو تبدل ترتيبها
وهو التغليف الذي قيل فيه إنه من قبل الشكل
وإما أن يكون في أحواله الخارجة وهو التغليف الذي يعرض من قبل الإعراب
والتثقيب والتشديد وغير ذلك من الأشياء التي جرت بها العادة في الألسنة



وإذا عرض له ذلك من قبل ما هو مضموم إلى غيره فلا يخلو أن يعرض له ذلك في نفس التركيب وإما أن يعرض له عند تغييره من أفراد إلى تركيب وهو موضع القسمة وإما من تركيب إلى أفراد وهو موضع التركيب

وإذا كان من المعروف بنفسه أن ليس هاهنا قسمة سابعة للفظ يدل بها على أكثر من معنى واحد من جهة ما هو مغلط بذاته لا من جهة ما هو مغلط بالعرض مثل التخليط الذي يعرض عنه عند الإبدال أعني إبدال لفظ مكان لفظ فظاهر أن المواضع المغلطة من الألفاظ هي هذه الستة القول من المغلطات من المعاني قال والمواضع المغلطة من المعاني سبعة مواضع أحدها

أجراء ما بالعرض مجرى ما بالذات والثاني أخذ المقيد مطلقاً بأن يؤخذ ما سبيله أن يصدق مقيداً فقط على أنه صادق بإطلاق وأعني ما كان مقيداً بصفة أعني بصفة ما إما بزمان أو بمكان أو غير ذلك من أنواع التقييدات والثالث الغلط الذي يقع من قلة العلم بشروط التبكيث وإنتاج مقابل ما اعترف الخصم بوجوده والرابع

موضع اللاحق والخامس المصادرة على المطلوب والسادس

أخذ ما ليس بسبب على أنه سبب والسابع أخذ المسائل الكثيرة على أنها مسألة واحدة فالمغلطات التي تكون مما بالعرض تقع متى اتفق أن يحمل شيء على شيء بالذات ويتفق لأحد الشينين أمر بالعرض فإنه يظن أن ما بالعرض يوجد لأحد ذينك الشينين بالذات ومثال ذلك قول القائل

زيد المشار إليه غير الإنسان وزيد إنسان فالإنسان غير الإنسان وذلك أن حمل الإنسانية على زيد هو بالذات وعرض لزيد من جهة ما هو شخص أن كان غير الإنسان الذي هو نوع كلى فظن لذلك أنه يلز ومثال ذلك أيضاً قول القائل

زيد غير عمرو وعمرو إنسان فزيد غير إنسان وأما التخليط الذي يعرض من أخذ المقيد مطلقاً فمثل أن يقول قائل إن كان ما ليس بموجود فهو متوهم والمتوهم موجود فما ليس بموجود فهو موجود أو يقول

إن كان ما هو موجود متوهماً ليس بموجود فما هو موجود فليس بموجود وهذا إنما يصدق إذا قيد لا إذا أطلق وذلك أن ما ليس بموجود خارج الذهن فهو وجود في الوهم لا بإطلاق وكذلك ما هو موجود في الوهم فهو غير موجود خارج الوهم لا بإطلاق وأعني أن يكون الشيء يصدق لا بإطلاق فيلزم منه أن يصدق وإنما يعرض الغلط في هذا الموضع إذا عرض أن يكون الخلاف بين المطلق والمقيد في المعنى يسيراً وخفياً

وكلما كان الخلاف أخفى كان الغلط فيه أكثر والوقوف على وجه الغلط فيها أعسر وكلما كان أظهر كان الغلط فيه أقل والوقوف عليه أسهل وذلك يختلف بحسب المواد

وفي بعض المواضع يمكن أن يعرض فيه غلط ليس يسهل حله وفي بعض المواضع يعرض فيه غلط بسهل حله ومثال ذلك أن يقول قائل

الزنجي أسود والزنجي أبيض الأسنان فالزنجي إذا أسود أبيض معاً فإنه قد يمكن أن يعرض في مثل هذا هذا الغلط إذ كان الخلاف الذي بين سواد الزنجي وبياض أسنانه خفي

ولذلك يمكن أن يسلم إنسان ما أن الزنجي أسود ويسلم أنه أبيض من قبل بياض أسنانه وذلك أنه ليس يخفى جداً

ولذلك قد يسهل على كثير من الناس حله وفي بعض المواضع لا يقع في ذلك غلط لظهور الخلاف بينهما مثل أن يقول قائل الزنجي إنسان أسود والإنسان أبيض

فإنه ليس يعرض عن هذا القول أن يظن أن الإنسان الأسود أبيض إذ كان الأبيض والأسود صنفين من الناس معلومين واخلاف بينهما ظاهر جداً ومكشوف للجميع ولذلك ليس يمكن أحد أن يسلم أن الإنسان الزنجي أسود والإنسان أبيض ويمكن أن يسلم أن الزنجي أسود وأبيض من قبل أسنانه



وأما الموضوع الذي يعرض الغلط فيه من إغفال أحد شروط التبكيث فلذلك يقع من عدم المعرفة بشروط القياس المنتج للتبكيث وعدم معرفة شروط النقيض وذلك أن النقيض ليس هو الذي يناقض في اللفظ فقط بل وفي المعنى أعنى أن يكون المعنى بعينه في القضية الموجبة هو بعينه المعنى في القضية السالبة التي تقابلها من جميع الجهات

وإنما يكون كذلك إذا كان المعنى المحمول فيهما واحدا والموضوع واحدا وتكون سائر الشرائط التي تشترط بعينها في إحدى القضيتين المتقابلتين هي بعينها مشترطة في الثانية

من زمان ومكان وجهة وغير ذلك مما قيل في الكتاب المسمى

وإنما كان هذا الموضوع مغلطا لأن بعض الناس يرى أنهم إذا نقضوا القضية التي يدعيها الخصم أنهم قد بكتوا من غير أن ينقضوها على الشروط التي حددت فيما سلف مثل أن يضع واضع أن هذا ضعف لهذا فبين مبين أنه ليس بضعف ويكون قولنا فيه إنه ليس بضعف يصدق عليه بجهة غير الجهة التي تصدق بها أنه ضعف فيظن الفاعل لهذا أنه قد بكت مثل أن يصدق أن الخط ضعف للحظ من جهة الطول وغير ضعف من جهة العرض إذا الخط طول لا عرض له

وأما التغليط الذي يعرض من قبل المصادرة على المطلوب الأول فلذلك يقع على عدد الأنحاء التي يمكن أن يؤخذ فيها مقابل الشيء عند السؤال على أنه غير المقابل أعنى مقابل الشيء الذي يقصد إبطاله فيقع بذلك التبكيث وذلك إذا قرن بالشيء نفسه على ما تبين في المقاييس التي تتركب من المتقابلات وهي صنفان

مصادرة على المطلوب وهي التي ذكرها أرسطو هاهنا لأنها التي يعرض فيها التبكيث أكثر ذلك

ومصادرة على المطلوب نفسه

وقد قيل في الأنحاء التي يمكن أن يعرض منها هذا العارض حقيقة في كتاب القياس وفي الأنحاء التي يظن أنه قد عرض هذا ولم يعرض في كتاب الجدل

وأما الموضوع الذي يعرض فيه التغليط في التبكيث من قبل اللاحق فالسبب فيه توهم عكس الموجبة الكلية كلية

مثال ذلك

أنه إذا كان عند الإنسان أن كل حامل منتفخة الجوف فقد يغلب على ظنه أن كل منتفخة الجوف حامل ومن هذا الموضوع يعرض كثيرا الغلط للحس حتى يظن بالمرار مثلا أنه عسل لأنه أحس أن الأرض الممطورة مبلولة

وهذا ليس بصحيح

ولذلك قيل إنه لا ينتج قياس من موجبتين في الشكل الثاني وقياس العلامة الذي يكون في الخطابة قد يكون من موجبتين في الشكل الثاني لأن أمثال هذه الأقيسة قد تستعمل في الخطابة من الأمور التي تلحق الطرفين مثل إذا أراد الخطيب أن يبين أن هذا زان أخذ الذي يلحق الزانى وهو التزين مثلا والمشى بالليل فيقول هذا متزين والزانى متزين فهذا زان

وهذا ليس بصحيح

فإن الزينة قد توجد للزانى ولغير الزانى وكذلك المشى بالليل ومن هذا الموضوع غلط مالسيس حين قال

إن الكل ليس له مبدأ

وذلك أنه لما وجد صادقا أن كل متكون فله مبدأ ظن أن كل ما له مبدأ فمتكون ولما ظن هذا صح له عكس نقيضه

وهو أن ما ليس بمتكون فليس له مبدأ

والعالم ليس بمتكون

فأوجب ألا يكون له مبدأ وأن يكون غير متناه

وليس إن كان كل مكون له مبدأ فواجب أن يكون له مبدأ مكونا

كما أنه كان كل محمول حار البدن فليس واجبا أن يكون كل حار البدن محمولا

وأما الموضوع الذي يعرض فيه التبكيث المغالطي من أخذ ما ليس بعلة للنتيجة على أنه علة فلذلك يكون إذا أخذ في القياس مقدمة ما مع مقدمات تلزم عنها نتيجة كاذبة فأوهم الآخذ أن النتيجة إنما لزمتم عن تلك المقدمة

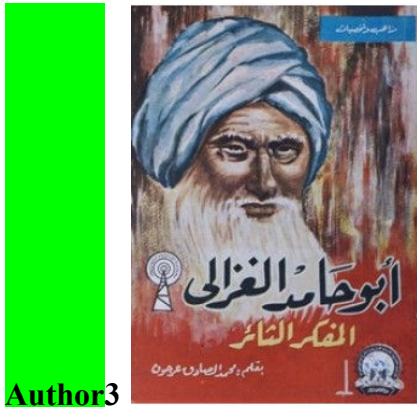
وهذا يعرض في القياس السائق إلى المحال وهو قياس الخلف

فإن هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة يعرض فيه كثيرا أن تدخل المقدمة التي يقصد المغالط إبطالها في جمل المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب

فإذا عرض الكذب أوهم أنه إنما عرض عن تلك المقدمة التي غلط في إبطالها والكذب نفسه لازم لا عن تلك المقدمة بل عن ما عاها من المقدمة أو المقدمات الكاذبة التي وضعها



مثال ذلك أن يقول قائل إنه ليس النفس والحياة شيئا واحدا لأنه إن كانت النفس والحياة شيئا واحدا وكانت جميع أصناف الكون مضادة لجميع أصناف الفساد فلصنف صنف من أصناف الفساد صنف صنف من أصناف الكون يخصه هو له ضد والموت فساد ما فله صنف من أصناف الكون هو ضده والذي يصاد الموت هو الحياة والموت فساد ما فالحياة كون ما وإذا كانت الحياة كونا والحياة ما كان وفرغ والكون ما يتكون فما يتكون فقد كان هذا خلف لا يمكن فإذا ليست النفس والحياة شيئا واحدا فإن هذا المحال يلزم عن هذا القول و إن لم نضع أحد مقدماته أن النفس والحياة شيء واحد ولذلك لا نقول إنه غير منتج على الإطلاق لكن نقول إنه غير منتج بالقياس إلى ما قصد إنتاجه وفي نفس هذا المثال مغالطة ما لكنها لم يعرض لها هنا ومن أجل هذا صار هذا المثال مضللا كثيرا والتضليل الذي يعرض فيه من موقع اللاحق ومن أخذ ما ليس بعلة للإنتاج على أنه علة هكذا يكون فأما التضليل الذي يعرض من أخذ مسألتين كمسئلة واحدة فإنه يعرض من جهة أن ما يحتمل جوابين مختلفين يرد فيه جواب واحد وإنما يعرض هذا الغلط إذا أخذ بدل المحمول الواحد في القضية أكثر من



Author3



Date : Between 1058 And 1111 after the Christ birth.

Author name: Abou Hamed Elghazali

Title: Philosophers panting

Subject : philosophe

Arabic info:

تأليف : أبو حامد محمد الغزالي
موضوع الكتاب: تهافت الفلاسفة

Text 1 :

اختلفت الفلاسفة في قدم العالم فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول بقدمه وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ومسوقا له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعلة ومساوقة النور للشمس وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والترتبة لا بالزمان وحكي عن أفلاطن أنه قال العالم مكون ومحدث ثم منهم من أول كلامه وأبى أن يكون حدث العالم معتقدا له وذهب جالينوس في آخر عمره في الكتاب الذي سماه ما يعتقد جالينوس رأيا إلى التوقف في هذه المسألة وأنه لا يدري العالم قديم أو محدث وربما دل على أنه لا يمكن



Text 2:

اختلفت الفلاسفة في قدم العالم فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول بقدمه وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ومسوقا له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة المعلول للعلة ومساوقة النور للشمس وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان وحكي عن أفلاطن أنه قال العالم مكن ومحدث ثم منهم من أول كلامه وأبى أن يكون حدث العالم معتقدا له وذهب جالينوس في آخر عمره في الكتاب الذي سماه ما يعتقد جالينوس رأيا إلى التوقف في هذه المسألة وأنه لا يدري العالم قديم أو محدث وربما دل على أنه لا يمكن أن يعرف وأن ذلك ليس لقصور فيه بل لاستعصاء هذه المسألة في نفسها على العقول ولكن هذا كالمشاذ في مذهبهم وإنما مذهب جميعهم أنه قديم وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث من قديم بغير واسطة أصلا لو ذهبت أصف ما نقل عنهم في معرض الأدلة وذكر في الاعتراض عليه لسودت في هذه المسألة أوراقا ولكن لا خير في التطويل فلنحذف من أدلتهم ما يجري مجرى التحكم أو التخيل الضعيف الذي يهون على كل ناظر حله ولنقتصر على إيراد ما له وقع في النفس مما لا يجوز أن ينهض مشككا لفحول النظر فإن تشكيك الضعفاء بأدنى خيال ممكن وهذا الفن من الأدلة ثلاثة الأول يستحيل حدوث حادث من قديم مطلقا قولهم يستحيل صدور حادث من قديم مطلقا لأننا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلا فإنما لم يصدر لأنه لم يكن للوجود مرجح بل كان وجود العالم ممكنا إمكانا صرفا فإذا حدث بعد ذلك لم يخل إما أن تجدد مرجح أو لم يتجدد فإن لم يتجدد مرجح بقي العالم على الإمكان الصرف كما قبل ذلك وإن تجدد مرجح فمن حدث ذلك المرجح ولم حدث الآن ولم يحدث من قبل والسؤال في حدوث المرجح قائم وبالجملة فأحوال القديم إذا كانت متشابهة فإما أن لا يوجد عنه شيء قط وإما أن يوجد على الدوام فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع فهو محال وتحقيقه أن يقال لم يحدث العالم قبل حدوثه لا يمكن أن يحال على عجزه عن الأحداث ولا على استحالة الحدوث فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم من العجز إلى القدرة والعالم من الاستحالة إلى الإمكان وكلاهما محالان ولا يمكن أن يقال لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض ولا يمكن أن يحال على فقد آلة ثم على وجودها بل أقرب ما يتخيل أن يقال لم يرد وجوده قبل ذلك فيلزم أن يقال حصل وجوده لأنه صار مريدا لوجوده بعد أن لم يكن مريدا فيكون قد حدثت الإرادة أو قبل حدوث الإرادة وحدوثه في ذاته محال لأنه ليس محل الحوادث وحدوثه لا في ذاته لا يجعله مريدا ولنترك النظر في محل حدوثه أليس الإشكال قائما في أصل حدوثه وأنه من أين حدث ولم حدث قبله أحدث الآن لا من جهة الله فإن جاز حادث من غير محدث فليكن العالم حادثا لا صانع له وإلا فأي فرق بين حادث وحادث وإن حدث بإحداث الله فلم حدث الآن ولم يحدث من قبل أعدم آلة أو قدرة أو غرض أو طبيعة فلما أن تبدل ذلك بالوجود وحدث عاد الإشكال بعينه أو لعدم الإرادة فتفتقر الإرادة إلى

Text 3:

اختلفت الفلاسفة في قدم العالم فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول بقدمه وأنه لم يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ومسوقا له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة



المعلول للعلة ومساوقة النور للشمس وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان وحكي عن أفلاطن أنه قال العالم مكون ومحدث ثم منهم من أول كلامه وأبى أن يكون حدث العالم معتقدا له وذهب جالينوس في آخر عمره في الكتاب الذي سماه ما يعتقده جالينوس رأيا إلى التوقف في هذه المسألة وأنه لا يدري العالم قديم أو محدث وربما دل على أنه لا يمكن أن يعرف وأن ذلك ليس لقصور فيه بل لاستعصاء هذه المسألة في نفسها على العقول ولكن هذا كالشاذ في مذهبهم وإنما مذهب جميعهم أنه قديم وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث من قديم بغير واسطة أصلا لو ذهبت أصف ما نقل عنهم في معرض الأدلة وذكر في الاعتراض عليه لسودت في هذه المسألة أوراقا ولكن لا خير في التطويل فلنحذف من أدلتهم ما يجري مجرى التحكم أو التخيل الضعيف الذي يهون على كل ناظر حله ولنقتصر على إيراد ما له وقع في النفس مما لا يجوز أن ينهض مشككا لفحول النظر فإن تشكيك الضعفاء بأدنى خبال ممكن وهذا الفن من الأدلة ثلاثة الأول يستحيل حدوث حادث من قديم مطلقا قولهم يستحيل صدور حادث من قديم مطلقا لأننا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلا فإنما لم يصدر لأنه لم يكن للوجود مرجح بل كان وجود العالم ممكنا إمكانا صرفا فإذا حدث بعد ذلك لم يخل إما أن تجدد مرجح أو لم يتجدد فإن لم يتجدد مرجح بقي العالم على الإمكان الصرف كما قبل ذلك وإن تجدد مرجح فمن محدث ذلك المرجح ولم حدث الآن ولم يحدث من قبل والسؤال في حدوث المرجح قائم وبالجملة فأحوال القديم إذا كانت متشابهة فيما أن لا يوجد عنه شيء قط وإما أن يوجد على الدوام فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع فهو محال وتحقيقه أن يقال لم يحدث العالم قبل حدوثه لا يمكن أن يحال على عجزه عن الأحداث ولا على استحالة الحدوث فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم من العجز إلى القدرة والعالم من الاستحالة إلى الإمكان وكلاهما محالان ولا أمكن أن يقال لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض ولا أمكن أن يحال على فقد آلة ثم على وجودها بل أقرب ما يتخيل أن يقال لم يرد وجوده قبل ذلك فيلزم أن يقال حصل وجوده لأنه صار مريدا لوجوده بعد أن لم يكن مريدا فيكون قد حدثت الإرادة أو قبل حدوث الإرادة وحدثه في ذاته محال لأنه ليس محل الحوادث وحدثه لا في ذاته لا يجعله مريدا ولنترك النظر في محل حدوثه أليس الإشكال قائما في أصل حدوثه وأنه من أين حدث ولم حدث الآن ولم يحدث قبله أحدث الآن لا من جهة الله فإن جاز حادث من غير محدث فليكن العالم حادثا لا صانع له وإلا فأبي فرق بين حادث وحادث وإن حدث بإحداث الله فلم حدث الآن ولم يحدث من قبل لعدم آلة أو قدرة أو غرض أو طبيعة فلما أن تبدل ذلك بالوجود وحدث عاد الإشكال بعينه أو لعدم الإرادة فتفتقر الإرادة إلى إرادة وكذا الإرادة الأولى ويتسلسل إلى غير نهاية فإذا قد تحقق بالقول المطلق أن صدور الحادث من القديم من غير تغير أمر من القديم في قدرة أو آلة أو وقت أو غرض أو طبع محال وتقدير تغير حال محال لأن الكلام في ذلك التغير الحادث كالكلام في غيره والكل محال ومهما كان العالم موجودا واستحال حدثه ثبت قدمه لا محالة وهذا أقوى أدلتهم فهذا أخبل أدلتهم وبالجملة كلامهم في سائر مسائل الإلهيات أرك من كلامهم في هذه المسألة إذ يقدرون هاهنا على فنون من التخيل لا يتمكنون منه في غيرها فلذلك قدمنا هذه المسألة وقدمنا أقوى أدلتهم لماذا يستحيل حدوث حادث بإرادة قديمة الاعتراض من وجهين أحدهما أن يقال بم تنكرون على من يقول



إن العالم حدث بإرادة قديمة اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه وأن يستمر
العدم إلى الغاية التي استمر إليها وأن يبتدئ الوجود من حيث ابتدأ وأن
الوجود قبله لم يكن مراداً فلم يحدث لذلك وأنه في وقته الذي حدث فيه مراد
بالإرادة القديمة فحدث لذلك فما المانع لهذا الاعتقاد وما المحيل له قولهم
لكل حادث سبب

فإن قيل
هذا محال بين الإحالة لأن الحادث موجب ومسبب
وكما يستحيل حادث بغير سبب وموجب يستحيل وجود موجب قد تم بشرائط إيجابه
وأركانه وأسبابه حتى لم يبق شيء منتظر البتة ثم يتأخر الموجب بل وجود
الموجب عند تحقق الموجب بتمام شروطه ضروري وتأخره محال حسب استحالة وجود
الحادث الموجب بلا موجب
فقبل وجود العالم كان المرید موجوداً والإرادة موجودة ونسبتها إلى المراد
موجودة ولم يتجدد مرید ولم يتجدد إرادة ولا تجدد للإرادة نسبة لم تكن فإن كل
ذلك تغير فكيف تجدد المراد وما المانع من التجدد قبل ذلك وحال التجدد لم
يتميز عن الحال السابق في شيء من الأشياء وأمر من الأمور وحال من الأحوال
ونسبة من النسب بل الأمور كما كانت بعينها
ثم لم يكن يوجد المراد وبقيت بعينها كما كانت فوجد المراد ما هذا إلا غاية
الإحالة

وذلك في الأمور الوضعية أيضاً في الطلاق مثلاً وليس استحالة هذا الجنس في
الموجب والموجب الضروري الذاتي بل وفي العرفي والوضعي فإن الرجل لو تلفظ
بطلاق زوجته ولم تحصل البيونة في الحال لم يتصور أن تحصل بعده لأنه جعل
اللفظ علة للحكم بالوضع والاصطلاح فلم يعقل تأخر المعلول إلا أن يعلق الطلاق
بمجيء الغد أو بدخول الدار فلا يقع في الحال ولكن يقع عند مجيء الغد وعند
دخول الدار فإنه جعله علة بالإضافة إلى شيء منتظر
فلما لم يكن حاضراً في الوقت وهو الغد والدخول توقف حصول الموجب على حضور
ما ليس بحاضر فما حصل الموجب إلا وقد تجدد أمر وهو الدخول وحضور الغد حتى
لو أراد أن يؤخر الموجب عن اللفظ غير منوط بحصول ما ليس بحاصل لم يعقل مع
أنه الواضع وأنه المختار في تفصيل الوضع
فإذا لم يمكننا وضع هذا بشهوتنا ولم نعقله فكيف نعقله في الإجابات الذاتية
العقلية الضرورية المقصود فعله لا يتأخر إلا بمانع وأما في العادات فما يحصل
بقصدنا لا يتأخر عن القصد مع وجود القصد إليه إلا بمانع فإن تحقيق القصد
والقدرة وارتفعت الموانع لم يعقل تأخر المقصود وإنما يتصور ذلك في العزم
لأن العزم غير كاف في وجود الفعل بل العزم على الكتابة لا يوقع الكتابة ما
لم يتجدد قصد هو انبعاث في الإنسان متجدد حال الفعل فإن كانت الإرادة
القديمة في حكم قصدنا إلى الفعل فلا يتصور تأخر المقصود إلا بمانع ولا يتصور
تقدم القصد فلا يعقل قصد في اليوم إلى قيام في الغد إلا بطريق العزم
وإن كانت الإرادة القديمة في حكم عزمنا فليس ذلك كافياً في وقوع المعزوم
عليه بل لا بد من تجدد انبعاث قصدي عند الإيجاد وفيه قول بتغير القديم
لماذا يحدث القصد ثم يبقى عين الإشكال في أن ذلك الانبعاث أو القصد أو
الإرادة أو ما شئت سمه لم حدث الآن ولم يحدث قبل ذلك فإما أن يبقى حادث بلا
سبب أو يتسلسل إلى غير نهاية

ورجع حاصل الكلام إلى أنه وجد الموجب بتمام شروطه ولم يبق أمر منتظر ومع
ذلك تأخر الموجب ولم يوجد في مدة لا يرتقي الوهم إلى أولها بل آلاف سنين لا
تنقص شيئاً منها ثم انقلب الموجب بغتة من غير أمر تجدد وشرط تحقق وهو محال
في نفسه

والجواب أن يقال
استحالة إرادة قديمة متعلقة بإحداث شيء أي شيء كان تعرفونه بضرورة العقل
أو نظره وعلى لغتكم في المنطق تعرفون الالتقاء بين هذين الحدين بحد أوسط أو
من غير حد أوسط
فإن ادعيتم حداً أوسط وهو الطريق النظري فلا بد من إظهاره وإن ادعيتم معرفة
ذلك ضرورة فكيف لم يشارككم في معرفته مخالفوكم والفرقة المعتقدة بحدث
العالم بإرادة قديمة لا يحصرها بلد ولا يحصيها عدد ولا شك في أنهم لا يكابرون
العقول عنادا مع المعرفة فلا بد من إقامة برهان على شرط المنطق يدل على
استحالة ذلك إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا
وإرادتنا وهو فاسد فلا تضاهي الإرادة القديمة القصد الحادثة وأما الاستبعاد
المجرد فلا يكفي من غير برهان
من ضرورة العقل فإن قيل



نحن بضرورة العقل نعلم أنه لا يتصور موجب بتمام شروطه من غير موجب ومجوز ذلك مكابر لضرورة العقل
خصومكم يقولون القول نفسه في علم الله قلنا
وما الفصل بينكم وبين خصومكم إذا قالوا لكم
إننا بالضرورة نعلم إحالة قول من يقول
إن ذاتا واحدا عالم بجميع الكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة ومن غير أن
يكون العلم زيادة على الذات ومن غير أن يتعدد العلم مع تعدد المعلوم وهذا
مذهبكم في حق الله وهو بالنسبة إلينا وإلى علمونا في غاية الإحالة ولكن تقولون
لا يقاس العلم القديم بالحادث
وطائفة منكم استشعروا حالة هذا فقالوا
إن الله لا يعلم إلا نفسه فهو العاقل وهو العقل وهو المعقول والكل واحد
فلو قال قائل
اتحاد العقل والعاقل والمعقول معلوم الاستحالة بالضرورة إذ تقدير صانع
للعالم لا يعلم صنعه محال بالضرورة والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه تعالى عن
قولكم وعن قول جميع الزائغين علوا كبيرا لم يكن يعلم صنعه البتة
بل لا نتجاوز إلتزامات هذه المسألة
دورات الفلك إن كان لا نهاية لأعدادها لا يكون لها أقسام فنقول
بم تنكرون على خصومكم إذ قالوا
قدم العالم محال لأنه يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ولا حصر
لآحادها مع أن لها سدسا وربعا ونصفا فإن فلك الشمس يدور في سنة وفلك زحل في
ثلاثين سنة فتكون أدوار زحل ثلاث عشر أدوار الشمس وأدوار المشتري نصف سدس
أدوار الشمس فإنه يدور في اثني عشر سنة
ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل

Text 4:

اختلفت الفلاسفة في قدم العالم
فالذي استقر عليه رأي جماهيرهم المتقدمين والمتأخرين القول بقدمه وأنه لم
يزل موجودا مع الله تعالى ومعلولا له ومسوقا له غير متأخر عنه بالزمان مساوقة
المعلول للعلة ومساوقة النور للشمس وأن تقدم الباري عليه كتقدم العلة على
المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان
وحكي عن أفلاطن أنه قال
العالم مكون ومحدث
ثم منهم من أول كلامه وأبى أن يكون حدث العالم معتقدا له
وذهب جالينوس في آخر عمره في الكتاب الذي سماه ما يعتقده جالينوس رأيا إلى
التوقف في هذه المسألة
وأنه لا يدري العالم قديم أو محدث
وربما دل على أنه لا يمكن أن يعرف وأن ذلك ليس لقصور فيه بل لاستعصاء هذه
المسألة في نفسها على العقول ولكن هذا كالمشاذ في مذهبهم وإنما مذهب جميعهم
أنه قديم وأنه بالجملة لا يتصور أن يصدر حادث من قديم بغير واسطة أصلا
لو ذهبت أصف ما نقل عنهم في معرض الأدلة وذكر في الاعتراض عليه لسودت في هذه
المسألة أوراقا ولكن لا خير في التطويل
فلنحذف من أدلتهم ما يجري مجرى التحكم أو التخيل الضعيف الذي يهون على كل
ناظر حله
ولنقتصر على إيراد ما له وقع في النفس مما لا يجوز أن ينهض مشككا لفحول
النظار فإن تشكيك الضعفاء بأدنى خبال ممكن
وهذا الفن من الأدلة ثلاثة
الأول يستحيل حدوث حادث من قديم مطلقا قولهم يستحيل صدور حادث من قديم
مطلقا لأننا إذا فرضنا القديم ولم يصدر منه العالم مثلا فإنما لم يصدر لأنه لم
يكن للوجود مرجح بل كان وجود العالم ممكنا إمكانا صرفا فإذا حدث بعد ذلك
لم يخل إما أن تجدد مرجح أو لم يتجدد فإن لم يتجدد مرجح بقي العالم على
الإمكان الصرف كما قبل ذلك وإن تجدد مرجح فمن محدث ذلك المرجح ولم حدث الآن
ولم يحدث من قبل والسؤال في حدوث المرجح قائم
وبالجملة فأحوال القديم إذا كانت متشابهة فيما أن لا يوجد عنه شيء قط وإما
أن يوجد على الدوام فأما أن يتميز حال الترك عن حال الشروع فهو محال
وتحقيقه أن يقال لم يحدث العالم قبل حدوثه لا يمكن أن يحال على عجزه عن
الأحداث ولا على استحالة الحدوث فإن ذلك يؤدي إلى أن ينقلب القديم من العجز
إلى القدرة والعالم من الاستحالة إلى الإمكان وكلاهما محالان
ولا أمكن أن يقال



لم يكن قبله غرض ثم تجدد غرض ولا أمكن أن يحال على فقد آلة ثم على وجودها بل أقرب ما يتخيل أن يقال لم يرد وجوده قبل ذلك فيلزم أن يقال حصل وجوده لأنه صار مريدا لوجوده بعد أن لم يكن مريدا فيكون قد حدثت الإرادة أو قبل حدوث الإرادة وحدثه في ذاته محال لأنه ليس محل الحوادث وحدثه لا في ذاته لا يجعله مريدا ولنترك النظر في محل حدثه وليس الإشكال قائما في أصل حدثه وأنه من أين حدث ولم حدث الآن ولم يحدث قبله أحدث الآن لا من جهة الله فإن جاز حادث من غير محدث فليكن العالم حادثا لا صانع له وإلا فأبي فرق بين حادث وحادث وإن حدث بإحداث الله فلم حدث الآن ولم يحدث من قبل لعدم آلة أو قدرة أو غرض أو طبيعة فلما أن تبدل ذلك بالوجود وحدث عاد الإشكال بعينه أو لعدم الإرادة فتفتقر الإرادة إلى إرادة وكذا الإرادة الأولى ويتسلسل إلى غير نهاية

فإذن قد تحقق بالقول المطلق أن صدور الحادث من القديم من غير تغيير أمر من القديم في قدرة أو آلة أو وقت أو غرض أو طبع محال وتقدير تغيير حال محال لأن الكلام في ذلك التغيير الحادث كالكلام في غيره والكل محال ومهما كان العالم موجودا واستحال حدثه ثبت قدمه لا محالة وهذا أقوى أدلتهم فهذا أخبل أدلتهم وبالجملة كلامهم في سائر مسائل الإلهيات أرك من كلامهم في هذه المسألة إذ يقدر هاهنا على فنون من التخيل لا يتمكنون منه في غيرها فلذلك قدمنا هذه المسألة وقدمنا أقوى أدلتهم لماذا يستحيل حدوث حادث بإرادة قديمة الاعتراض من وجهين أحدهما أن يقال بم تنكرون على من يقول إن العالم حدث بإرادة قديمة اقتضت وجوده في الوقت الذي وجد فيه وأن يستمر العدم إلى الغاية التي استمر إليها وأن يبتدئ الوجود من حيث ابتدأ وأن الوجود قبله لم يكن مرادا فلم يحدث لذلك وأنه في وقته الذي حدث فيه مراد بالإرادة القديمة فحدث لذلك فما المانع لهذا الاعتقاد وما المحيل له قولهم لكل حادث سبب فإن قيل هذا محال بين الإحالة لأن الحادث موجب ومسبب وكما يستحيل حادث بغير سبب وموجب يستحيل وجود موجب قد تم بشرائط إيجابه وأركانه وأسبابه حتى لم يبق شيء منتظر البتة ثم يتأخر الموجب بل وجود الموجب عند تحقق الموجب بتمام شروطه ضروري وتأخره محال حسب استحالة وجود الحادث الموجب بلا موجب

فقبل وجود العالم كان المرید موجودا والإرادة موجودة ونسبتها إلى المراد موجودة ولم يتجدد مرید ولم يتجدد إرادة ولا تجدد للإرادة نسبة لم تكن فإن كل ذلك تغير فكيف تجدد المراد وما المانع من التجدد قبل ذلك وحال التجدد لم يتميز عن الحال السابق في شيء من الأشياء وأمر من الأمور وحال من الأحوال ونسبة من النسب بل الأمور كما كانت بعينها ثم لم يكن يوجد المراد وبقيت بعينها كما كانت فوجد المراد ما هذا إلا غاية الإحالة

وذلك في الأمور الوضعية أيضا في الطلاق مثلا وليس استحالة هذا الجنس في الموجب والموجب الضروري الذاتي بل وفي العرفي والوضعي فإن الرجل لو تلفظ بطلاق زوجته ولم تحصل البيونة في الحال لم يتصور أن تحصل بعده لأنه جعل اللفظ علة للحكم بالوضع والاصطلاح فلم يعقل تأخر المعلول إلا أن يعلق الطلاق بمجيء الغد أو بدخول الدار فلا يقع في الحال ولكن يقع عند مجيء الغد وعند دخول الدار فإنه جعله علة بالإضافة إلى شيء منتظر

فلما لم يكن حاضرا في الوقت وهو الغد والدخول توقف حصول الموجب على حضور ما ليس بحاضر فما حصل الموجب إلا وقد تجدد أمر وهو الدخول وحضور الغد حتى لو أراد أن يؤخر الموجب عن اللفظ غير منوط بحصول ما ليس بحاصل لم يعقل مع أنه الواضع وأنه المختار في تفصيل الوضع

فإذا لم يمكننا وضع هذا بشهوتنا ولم نعقله فكيف نعقله في الإجابات الذاتية العقلية الضرورية المقصود فعله لا يتأخر إلا بمانع وأما في العادات فما يحصل بقصدنا لا يتأخر عن القصد مع وجود القصد إليه إلا بمانع فإن تحقيق القصد



والقدرة وارتفعت الموانع لم يعقل تأخر المقصود وإنما يتصور ذلك في العزم لأن العزم غير كاف في وجود الفعل بل العزم على الكتابة لا يوقع الكتابة ما لم يتجدد قصد هو انبعث في الإنسان متجدد حال الفعل فإن كانت الإرادة القديمة في حكم قصدنا إلى الفعل فلا يتصور تأخر المقصود إلا بمانع ولا يتصور تقدم القصد فلا يعقل قصد في اليوم إلى قيام في الغد إلا بطريق العزم وإن كانت الإرادة القديمة في حكم عزمنا فليس ذلك كافيا في وقوع المعزوم عليه بل لا بد من تجدد انبعث قصدي عند الإيجاد وفيه قول بتغير القديم لماذا يحدث القصد ثم يبقى عين الإشكال في أن ذلك الانبعث أو القصد أو الإرادة أو ما شئت سمه لم حدث الآن ولم يحدث قبل ذلك فإما أن يبقى حادث بلا سبب أو يتسلسل إلى غير نهاية

ورجع حاصل الكلام إلى أنه وجد الموجب بتمام شروطه ولم يبق أمر منتظر ومع ذلك تأخر الموجب ولم يوجد في مدة لا يرتقي الوهم إلى أولها بل آلاف سنين لا تنقص شيئا منها ثم انقلب الموجب بغتة من غير أمر تجدد وشرط تحقق وهو محال في نفسه

والجواب أن يقال استحالة إرادة قديمة متعلقة بإحداث شيء أي شيء كان تعرفونه بضرورة العقل أو نظره وعلى لغتكم في المنطق تعرفون الالتقاء بين هذين الحدين بحد أوسط أو من غير حد أوسط

فإن ادعيتم حداً أوسط وهو الطريق النظري فلا بد من إظهاره وإن ادعيتم معرفة ذلك ضرورة فكيف لم يشارككم في معرفته مخالفوكم والفرقة المعتقدة بحد العالم بإرادة قديمة لا يحصرها بلد ولا يحصيها عدد ولا شك في أنهم لا يكابرون العقول عنادا مع المعرفة فلا بد من إقامة برهان على شرط المنطق يدل على استحالة ذلك إذ ليس في جميع ما ذكرتموه إلا الاستبعاد والتمثيل بعزمنا وإرادتنا وهو فاسد فلا تضاهي الإرادة القديمة المقصود الحادثة وأما الاستبعاد المجرد فلا يكفي من غير برهان

من ضرورة العقل فإن قيل نحن بضرورة العقل نعلم أنه لا يتصور موجب بتمام شروطه من غير موجب ومجوز ذلك مكابر لضرورة العقل

خصومكم يقولون القول نفسه في علم الله قلنا وما الفصل بينكم وبين خصومكم إذا قالوا لكم إننا بالضرورة نعلم إحالة قول من يقول إن ذاتا واحدا عالم بجميع الكليات من غير أن يوجب ذلك كثرة ومن غير أن يكون العلم زيادة على الذات ومن غير أن يتعدد العلم مع تعدد المعلوم وهذا مذهبكم في حق الله وهو بالنسبة إلينا وإلى علومنا في غاية الإحالة ولكن تقولون لا يقاس العلم القديم بالحادث وطائفة منكم استشعروا حالة هذا فقالوا إن الله لا يعلم إلا نفسه فهو العاقل وهو العقل وهو المعقول والكل واحد فلو قال قائل

اتحاد العقل والعاقل والمعقول معلوم الاستحالة بالضرورة إذ تقدير صانع للعالم لا يعلم صنعه محال بالضرورة والقديم إذا لم يعلم إلا نفسه تعالى عن قولكم وعن قول جميع الزائغين علوا كبيرا لم يكن يعلم صنعه البتة بل لا نتجاوز إلهامات هذه المسألة

دورات الفلك إن كان لا نهاية لأعدادها لا يكون لها أقسام فنقول بم تنكرون على خصومكم إذ قالوا قدم العالم محال لأنه يؤدي إلى إثبات دورات للفلك لا نهاية لأعدادها ولا حصر لآحادها مع أن لها سدسا وربعا ونصفا فإن فلك الشمس يدور في سنة وفلك زحل في ثلاثين سنة فتكون أدوار زحل ثلاث عشر أدوار الشمس وأدوار المشتري نصف سدس أدوار الشمس فإنه يدور في اثني عشر سنة

ثم كما أنه لا نهاية لأعداد دورات زحل لا نهاية لأعداد دورات الشمس مع أنه ثلاث عشره بل لا نهاية لأدوار فلك الكواكب الذي يدور في ستة وثلاثين ألف سنة مرة واحدة كما لا نهاية للحركة المشرقية التي للشمس في اليوم واللييلة مرة فلو قال قائل

هذا مما يعلم استحالته ضرورة فيماذا تنفصلون عن قوله بل لو قال قائل أعداد هذه الدورات شفع أو وتر أو شفع ووتر جميعا أو لا شفع ولا وتر ولا تكون شفع أو وتر فإن قلت

شفع ووتر جميعا أو لا شفع ولا وتر فيعلم بطلانه ضرورة وإن قلت

شفع فالشفع يصير وترا بواحد فكيف أعوز ما لانهاية له واحد وإن قلت



وتر فالوتر يصير بواحد شفعاً فكيف أعوز ذلك الواحد الذي به يصير شفعاً فيلزمكم القول بأنه ليس بشفع ولا وتر قولهم المتناهي وحده يوصف بالشفع والوتر فإن قيل إنما يوصف بالشفع والوتر المتناهي وما لا يتناهي لا يوصف به قولنا تكون هناك جملة آحاد قلنا فجملة مركبة من آحاد لها سدس وعشر كما سبق ثم لا توصف بالشفع ولا وتر يعلم بطلانه ضرورة من غير نظر فبماذا تنفصلون عن هذا قولهم ليست هنالك جملة آحاد فإن قيل محل الغلط في قولكم أنه جملة مركبة من آحاد فإن هذه الدورات معدومة أما الماضي فقد انقرض وأما المستقبل فلم يوجد والجملة إشارة إلى موجودات حاضرة ولا موجود هاهنا قولنا لا بأس قلنا العدد ينقسم إلى الشفع والوتر ويستحيل أن يخرج عنه سواء كان المعدود موجوداً باقياً أو فانياً فإذا فرضنا عدداً من الأفراس لزمنا أن نعتقد أنه لا يخلو من كونه شفعاً أو وترًا سواء قدرناها موجودة أو معدومة فإن انعدمت بعد الوجود لم تتغير هذه القضية أمر نفس الإنسان على أنا نقول لهم لا يستحيل على أصلكم موجودات حاضرة هي آحاد متغايرة بالوصف ولا نهاية لها وهي نفوس الأدميين المفارقة للأبدان بالموت فهي موجودات لا توصف بالشفع والوتر فبم تنكرون على من يقول بطلان هذا يعرف ضرورة وهذا الرأي في النفوس هو الذي اختاره ابن سينا ولعله مذهب رسطاليس قولهم النفس واحدة فإن قيل فالصحيح رأي أفلاطن وهو أن النفس قديمة وهي واحدة وإنما تنقسم في الأبدان فإذا فارقتها عادت إلى أصلها واتحدت قولنا هذا مما يخالف ضرورة العقل قلنا فهذا أقبح وأشنع وأولى بأن يعتقد مخالفًا لضرورة العقل فإننا نقول نفس زيد عين نفس عمرو أو غيره فإن كان عينه فهو باطل بالضرورة فإن كل واحد يشعر بنفسه ويعلم أنه ليس هو نفس غيره ولو كان هو عينه لتساويا في العلوم التي هي صفات ذاتية للنفوس داخله مع النفوس في كل إضافة وإن قلتم إنه غيره وإنما انقسم بالتعلق بالأبدان قلنا وانقسام الواحد الذي ليس له عظم في الحجم وكمية مقدارية محال بضرورة العقل فكيف يصير الواحد اثنين بل ألفاً ثم يعود ويصير واحداً بل هذا يعقل فيما له عظم وكمية كماء البحر ينقسم بالجداول والأنهار ثم يعود إلى البحر فأما ما لا كمية له فكيف ينقسم ولذا هم مفحمون والمقصود من هذا كله أن نبين أنهم لم يعجزوا خصومهم عن معتقدهم في تعلق الإرادة القديمة بالأحداث إلا بدعوى الضرورة وأنهم لا ينفصلون عن يدعي الضرورة عليهم في هذه الأمور على خلاف معتقدهم وهذا لا مخرج عنه قولهم إن الله قبل خلق العالم فإن قيل هذا ينقلب عليكم في أن الله قبل خلق العالم كان قادراً على الخلق بقدر سنة أو سنتين ولا نهاية لقدرة فكأنه صبر ولم يخلق ثم خلق ومدة الترك متناه أو غير متناه فإن قلتم متناه صار وجود الباري متناهي الأول وإن قلتم غير متناه فقد انقضى مدة فيها إمكانات لا نهاية لأعدادها راجع الدليل الثاني قلنا المدة والزمان مخلوق عندنا وسنبين حقيقة الجواب عن هذا في الانفصال عن دليلهم الثاني قولهم ما الذي ميز وقتاً معيناً عما قبله وعما بعده فإن قيل



فبم تنكرون على من يترك دعوى الضرورة ويدل عليه من وجه آخر وهو أن الأوقات متساوية في جواز تعلق الإرادة بها فما الذي ميز وقتنا معينا عما قبله وعما بعده وليس محالا أن يكون التقدم والتأخر مرادا بل في البياض والسواد والحركة والسكون فإنكم تقولون

يحدث البياض بالإرادة القديمة والمحل قابل للسواد قبله للبياض فلم تعلقت الإرادة القديمة بالبياض دون السواد وما الذي ميز أحد الممكنين عن الآخر في تعلق الإرادة به ونحن بالضرورة نعلم أن الشيء لا يتميز عن مثله إلا بمخصص ولو جاز ذلك لجاز أن يحدث العالم وهو ممكن الوجود كما أنه ممكن العدم ويتخصص جانب الوجود المماثل لجانب العدم في الإمكان بغير مخصص

وما الذي خصص الإرادة وإن قلتم إن الإرادة خصصت فالسؤال عن اختصاص الإرادة وأنها لم اختصت فإن قلتم

القديم لا يقال له لم فليكن العالم قديما ولا يطلب صانعه وسببه لأن القديم لا يقال فيه

لم

فإن جاز تخصص القديم بالاتفاق بأحد الممكنين فغاية المستبعد أن يقال العالم مخصوص بهيئات مخصوصة كان يجوز أن يكون على هيئات أخرى بدلا عنها فيقال

وقع كذلك اتفقا كما قلتم

اختصت الإرادة بوقت دون وقت وهيئة دون هيئة اتفقا وإن قلتم

إن هذا السؤال غير لازم لأنه وارد على كل ما يريده وعائد على كل ما يقدره فنقول

لا بل هذا السؤال لازم لأنه عائد في كل وقت وملازم لمن خالفنا على كل تقدير قولنا الإرادة تميز الشيء عن مثله قلنا

إنما وجد العالم حيث وجد وعلى الوصف الذي وجد وفي المكان الذي وجد بالإرادة والإرادة صفة من شأنها تمييز الشيء عن مثله ولولا أن هذا شأنها لوقع الاكتفاء بالقدرة

ولكن لما تساوى نسبة القدرة إلى الضدين ولم يكن بد من مخصص يخص الشيء عن مثله فقيل

للقديم وراء القدرة صفة من شأنها تخصيص الشيء عن مثله فقول القائل

لم اختصت الإرادة بأحد المثلين كقول القائل

لم اقتضى العلم الإحاطة بالمعلوم على ما هو به فيقال

لأن العلم عبارة عن صفة هذا شأنها فكذى الإرادة عبارة عن صفة هذا شأنها بل ذاتها تمييز الشيء عن مثله

فإن قيل

إثبات صفة شأنها تمييز الشيء عن مثله غير معقول بل هو متناقض فإن كونه مثلا معناه أنه لا تميز له وكونه مميذا معناه أنه ليس مثلا ولا ينبغي أن يظن أن

السوادين في محلين متماثلان من كل وجه لأن هذا في محل وذاك في محل آخر وهذا يوجب التمييز

ولا السوادان في وقتين في محل واحد متماثلان مطلقا لأن هذا فارق ذلك في الوقت فكيف يساويه من كل وجه

وإذا قلنا

السوادان مثالان عنينا به في السوادية مضافا إليه على الخصوص لا على الإطلاق وإلا فلو اتحد المحل والزمان ولم يبق تغاير لم يعقل سوادان ولا عقلت

الإثنينية أصلا

إذا كان بين يديه قدحان متساويان لا يمكن أن يأخذ أحدهما بدون تمييز يحقق هذا أن لفظ الإرادة مستعارة من إرادتنا ولا يتصور منا أن نميز بالإرادة الشيء

عن مثله بل لو كان بين يدي العطشان قدحان من الماء يتساويان من كل وجه بالإضافة إلى غرضه لم يمكن أن يأخذ أحدهما بل إنما يأخذ ما يراه أحسن أو

أخف أو أقرب إلى جانب يمينه إن كان عادته تحريك اليمين أو سبب من هذه الأسباب إما خفي وإما جلي وإلا فلا يتصور تمييز الشيء عن مثله بحال

إنكار الأمر في حق الله

والاعتراض من وجهين

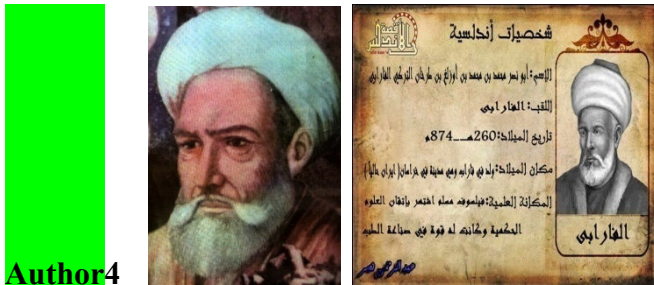
الأول أن قولكم

إن هذا لا يتصور عرفتموه ضرورة أو نظرا ولا يمكن دعوى واحد منهما وتمثيلكم بإرادتنا مقايسة فاسدة تضاهي المقايسة في العلم وعلم الله يفارق علمنا في

أمر قرنها فلم تبعد المفارقة في الإرادة بل هو كقول القائل



ذات موجودة لا خارج العالم ولا داخله ولا متصلا ولا منفصلا لا يعقل لأننا لا نعقله في حقنا قيل
 هذا عمل توهمك وأما دليل العقل فقد ساق العقلاء إلى التصديق بذلك فيم تنكرون على من يقول
 دليل العقل ساق إلى إثبات صفة لله تعالى من شأنها تمييز الشيء عن مثله فإن لم يطابقها اسم الإرادة فلتسم باسم آخر فلا مشاحة في الأسماء
 وإنما أطلقناها نحن بإذن الشرع وإلا فالإرادة موضوعة في اللغة لتعيين ما فيه غرض ولا غرض في حق الله وإنما المقصود المعنى دون اللفظ
 وفي حق الإنسان فإنه إذا كانت بين يديه تمرتين متساويتين يأخذ إحداهما على أنه في حقنا لا نسلم أن ذلك غير متصور فإننا نفرض تمرتين متساويتين بين يدي المتشوف إليهما العاجز عن تناولهما جميعا فإنه يأخذ إحداهما لا محالة بصفة شأنها تخصيص الشيء عن مثله
 وكل ما ذكرتموه من المخصصات من الحسن أو القرب أو تيسر الأخذ فإننا نقدر على فرض انتفائه ويبقى إمكان الأخذ فأنتم بين أمرين إما إن قلتم
 إنه لا يتصور التساوي بالإضافة إلى أغراضه فقط وهو حماقة وفرضه ممكن وإما إن قلتم
 التساوي إذا فرض بقي الرجل المتشوف أبدا متحيرا ينظر إليهما فلا يأخذ إحداهما بمجرد الإرادة والاختيار المنفك عن الغرض وهو أيضا محال يعلم بطلانه ضرورة
 فإن لا بد لكل ناظر شاهدا أو غائبا في تحقيق الفعل الاختياري من إثبات صفة شأنها تخصيص الشيء عن مثله
 لماذا اختص العالم ببعض الوجوه الوجه الثاني في الاعتراض هو أنا نقول أنتم في مذهبكم ما استغنيتم عن تخصيص الشيء عن مثله فإن العالم وجد من سببه الموجب له على هيئات مخصوصة تماثل نقائضها فلم اختص ببعض الوجوه واستحالة تمييز الشيء عن مثله في الفعل أو في اللزوم بالطبع أو بالضرورة لا تختلف
 قولهم بضرورة النظام الكلي فإن قلتم
 إن النظام الكلي للعالم لا يمكن إلا على الوجه الذي وجد وإن العالم لو كان أصغر أو أكبر مما هو الآن عليه لكان لا يتم هذا النظام وكذا القول في عدد الأفلاك وعدد الكواكب
 وزعمتم أن الكبير يخالف الصغير والكثير يفارق القليل في ما يراد منه فليست متماثلة بل هي مختلفة إلا أن القوة البشرية تضعف عن درك وجوه الحكمة في مقاديرها وتفصيلها وإنما تدرك الحكمة في بعضها كالحكمة في ميل فلك البروج عن معدل النهار والحكمة في الأوج والفلك الخارج المركز والأكثر لا يدرك السر فيها ولكن يعرف اختلافها ولا بعد في أن يتميز



Author4

Date : between 874 and 950 after the Christ birth.

Author name: Al-Fârâbî

Title : Chapters snatches

Subject : philosophe

Arabic info:

تأليف: أبو نصر محمد الفارابي
 موضوع الكتاب: فصول منتزعة



Text 1:

فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة فصل لنفس صحة ومرض كما للبدن صحة ومرض فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الخيرات والحسنات والأفعال الجميلة ومرضها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الشرور والسيئات والأفعال القبيحة وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها على أتمما يكون وأكملة كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات أو شرورا ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس

Text 2 :

فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة فصل لنفس صحة ومرض كما للبدن صحة ومرض فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الخيرات والحسنات والأفعال الجميلة ومرضها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الشرور والسيئات والأفعال القبيحة وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها على أتمما يكون وأكملة كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات أو شرورا ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس أفعالها التي تكون بالبدن أو بأجزائه أو تفعلها أنقص مما ينبغي أولا على ما من شأنها أن تفعلها الهيئات النفسانية التي بها يفعل الإنسان الخيرات والأفعال الجميلة هي الفضائل والتي بها يفعل الشرور والأفعال القبيحة هي الرذائل والنقائص والخصائص كما أن صحة البدن هي اعتدال مزاجه ومرضه الانحراف عن الاعتدال كذلك صحة المدينة واستقامتها هي اعتدال أخلاق أهلها ومرضها التفاوت الذي يوجد في أخلاقهم ومتى انحرف البدن عن الاعتدال من مزاجه فالذي يردده إلى الاعتدال ويحفظه عليه هو الطبيب كذلك إذا انحرفت المدينة في أخلاق أهلها عن الاعتدال فالذي يرددها إلى الاستقامة ويحفظها عليها هو المدني فالمدني والطبيب يشتركان في فعليهما ويختلفان في موضوعي صناعتهما فإن موضوع ذلك هو الأنفس وموضوع هذا هو الأبدان وكما أن النفس أشرف من البدن كذلك المدني أشرف من الطبيب المعالج للأبدان هو الطبيب والمعالج للأنفس هو الإنسان المدني ويسمى أيضا الملك غير أن الطبيب ليس قصده بعلاجه للأبدان أن يجعل هيئاتها هيئات تفعل بها النفس خيرات أو سيئات بل إنما يقصد أن يجعل هيئاتها هيئات تكون بها النفس الكائنة بالبدن وأجزائه أكمل كانت تلك الأفعال سيئات أو حسنات وأن الطبيب الذي يعالج البدن إنما يعالجه ليجود بطش الإنسان به سواء استعمل ذلك البطش الجيد في الحسنات أو في السيئات والذي يعالج العين إنما قصده أن يجود بها الإبصار سواء استعمل ذلك فيما ينبغي ويحسن أو فيما لا ينبغي ويقبح فلذلك ليس للطبيب بما هو طبيب أن ينظر في صحة البدن وفي مرضه على هذا الوجه بل للمدني وللملك



فإن المدني بالصناعة المدنية والملك بصناعة الملك يقدر أين ينبغي أن يستعمل و فيمن ينبغي أن يستعمل و فيمن لا يستعمل وأي صنف من الصحة ينبغي أن يفيدها الأبدان وأي صنف منها ينبغي أن لا يفيدها فلذلك صارت صناعة الملك والمدينة حالها من سائر الصناعات التي في المدن حال رئيس البنائين من البنائين لأن سائر الصناعات التي في المدن إنما تفعل وتستعمل ليتم بها الغرض بالصناعة المدنية وبصناعة الملك كما أن الصناعة الرئيسية من صناعات البنائين تستعمل سائرها فيتم بها مقصودها كما أن الطبيب الذي يعالج الأبدان يحتاج إلى أن يعرف البدن بأسره و أجزاء البدن و ما يعرض لجملة البدن و لكل واحد من أجزائه من الأمراض و مما يعرض و من كم شيء و ما الوجه في إزالتها و ما الهيئات التي إذا حصلت في البدن و في أجزائه كانت الأفعال الكائنة في البدن كاملة تامة كذلك المدني و الملك الذي يعالج الأنفس يحتاج إلى أن يعرف النفس بأسرها و أجزائها و ما يعرض لها و لكل واحد من أجزائها من النقائص والردائل

Text 3 :

فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة فصل لنفس صحة ومرض كما للبدن صحة ومرض فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الخيرات والحسنات والأفعال الجميلة ومرضاها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الشرور والسيئات والأفعال القبيحة وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها على أتمما يكون وأكمله كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات أو شرورا ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس أفعالها التي تكون بالبدن أو بأجزائه أو تفعلها أنقص مما ينبغي أولا على ما من شأنها أن تفعلها الهيئات النفسانية التي بها يفعل الإنسان الخيرات والأفعال الجميلة هي الفضائل والتي بها يفعل الشرور والأفعال القبيحة هي الردائل والنقائص والخصائص كما أن صحة البدن هي اعتدال مزاجه ومرضه الانحراف عن الاعتدال كذلك صحة المدينة واستقامتها هي اعتدال أخلاق أهلها ومرضها التفاوت الذي يوجد في أخلاقهم ومتى انحرف البدن عن الاعتدال من مزاجه فالذي يردده إلى الاعتدال ويحفظه عليه هو الطبيب كذلك إذا انحرفت المدينة في أخلاق أهلها عن الاعتدال فالذي يرددها إلى الاستقامة ويحفظها عليها هو المدني فالمدني والطبيب يشتركان في فعليهما ويختلفان في موضوعي صناعتهم فإن موضوع ذلك هو الأنفس وموضوع هذا هو الأبدان وكما أن النفس أشرف من البدن كذلك المدني أشرف من الطبيب المعالج للأبدان هو الطبيب والمعالج للأنفس هو الإنسان المدني ويسمى أيضا الملك غير أن الطبيب ليس قصده بعلاجه للأبدان أن يجعل هيئاتها هيئات تفعل بها النفس خيرات أو سيئات بل إنما يقصد أن يجعل هيئاتها هيئات تكون بها النفس الكائنة بالبدن وأجزائه أكمل كانت تلك الأفعال سيئات أو حسنات وأن الطبيب الذي يعالج البدن إنما يعالجه ليجود بطش الإنسان به سواء استعمل ذلك البطش الجيد في الحسنات أو في السيئات والذي يعالج العين إنما قصده أن يجود بها الإبصار سواء استعمل ذلك فيما ينبغي ويحسن أو فيما لا ينبغي ويقبح فلذلك ليس للطبيب بما هو طبيب أن ينظر في صحة البدن وفي مرضه على هذا الوجه بل للمدني وللملك

فإن المدني بالصناعة المدنية والملك بصناعة الملك يقدر أين ينبغي أن يستعمل و فيمن ينبغي أن يستعمل و فيمن لا يستعمل وأي صنف من الصحة ينبغي أن يفيدها الأبدان وأي صنف منها ينبغي أن لا يفيدها



فلذلك صارت صناعة الملك والمدينة حالها من سائر الصناعات التي في المدن حال رئيس البنائين من البنائين لأن سائر الصناعات التي في المدن إنما تفعل وتستعمل ليتم بها الغرض بالصناعة المدنية وبصناعة الملك كما أن الصناعة الرئيسية من صناعات البنائين تستعمل سائرها فيتم بها مقصودها كما أن الطبيب الذي يعالج الأبدان يحتاج إلى أن يعرف البدن بأسره و أجزاء البدن و ما يعرض لجملته البدن و لكل واحد من أجزائه من الأمراض و مما يعرض ومن كم شيء و ما الوجه في إزالتها و ما الهيئات التي إذا حصلت في البدن و في أجزائه كانت الأفعال الكائنة في البدن كاملة تامة كذلك المدني و الملك الذي يعالج الأنفس يحتاج إلى أن يعرف النفس بأسرها و أجزائها و ما يعرض لها و لكل واحد من أجزائها من النقائص والردائل ومما يعرض و من كم شيء و ما الهيئات النفسانية التي يفعل بها الإنسان الخيرات و كم هي و كيف الوجه في إزالة الردائل عن أهل المدن والحيلة في تمكينها في نفوس المدنيين ووجه التدبير في حفظها عليهم حتى لا تزول وإنما ينبغي أن يعرف من أمر النفس مقدار ما يحتاج إليه في صناعته كما أن الطبيب إنما يحتاج أن يعرف من أمر البدن مقدار ما يحتاج إليه في صناعته والنجار من أمر الخشب والحداد من أمر الحديد مقدار ما يحتاج إليه في صناعته فقط

من أقاويل القدماء فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة

لنفس صحة ومرض
كما للبدن صحة ومرض
فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الخيرات والحسنات والأفعال الجميلة
ومرضها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدأ الشرور والسيئات والأفعال القبيحة
وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها على أتمما يكون وأكملة كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات أو شرورا
ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس أفعالها التي تكون بالبدن أو بأجزائه أو تفعلها أنقص مما ينبغي أولا على ما من شأنها أن تفعلها

الهيئات النفسانية التي بها يفعل الإنسان الخيرات والأفعال الجميلة هي الفضائل والتي بها يفعل الشرور والأفعال القبيحة هي الردائل والنقائص والخصائص
كما أن صحة البدن هي اعتدال مزاجه ومرضه الانحراف عن الاعتدال كذلك صحة المدينة واستقامتها هي اعتدال أخلاق أهلها ومرضها التفاوت الذي يوجد في أخلاقهم
ومتى انحرف البدن عن الاعتدال من مزاجه فالذي يردده إلى الاعتدال ويحفظه عليه هو الطبيب

كذلك إذا انحرفت المدينة في أخلاق أهلها عن الاعتدال فالذي يرددها إلى الاستقامة ويحفظها عليها هو المدني
فالمدني والطبيب يشتركان في فعليهما ويختلفان في موضوعي صناعتيهما فإن موضوع ذلك هو الأنفس وموضوع هذا هو الأبدان
وكما أن النفس أشرف من البدن كذلك المدني أشرف من الطبيب
المعالج للأبدان هو الطبيب والمعالج للأنفس هو الإنسان المدني ويسمى أيضا الملك

غير أن الطبيب ليس قصده بعلاجه للأبدان أن يجعل هيئاتها هيئات تفعل بها النفس خيرات أو سيئات بل إنما يقصد أن يجعل هيئاتها هيئات تكون بها النفس الكائنة بالبدن وأجزائه أكمل كانت تلك الأفعال سيئات أو حسنات
وأن الطبيب الذي يعالج البدن إنما يعالجه ليجود بطش الإنسان به سواء استعمل ذلك البطش الجيد في الحسنات أو في السيئات
والذي يعالج العين إنما قصده أن يجود بها الإبصار سواء استعمل ذلك فيما ينبغي ويحسن أو فيما لا ينبغي ويقبح
فلذلك ليس للطبيب بما هو طبيب أن ينظر في صحة البدن وفي مرضه على هذا الوجه بل للمدني وللملك



فإن المدني بالصناعة المدنية والملك بصناعة الملك يقدر أين ينبغي أن يستعمل و فيمن ينبغي أن يستعمل و فيمن لا يستعمل وأي صنف من الصحة ينبغي أن يفيد الأبدان وأي صنف منها ينبغي أن لا يفيدها فلذلك صارت صناعة الملك والمدينة حالها من سائر الصناعات التي في المدن حال رئيس البنائين من البنائين لأن سائر الصناعات التي في المدن إنما تفعل وتستعمل ليتم بها الغرض بالصناعة المدنية وبصناعة الملك كما أن الصناعة الرئيسية من صناعات البنائين تستعمل سائرها فيتم بها مقصودها كما أن الطبيب الذي يعالج الأبدان يحتاج إلى أن يعرف البدن بأسره و أجزاء البدن و ما يعرض لجملته البدن و لكل واحد من أجزائه من الأمراض و مما يعرض ومن كم شيء و ما الوجه في إزالتها و ما الهيئات التي إذا حصلت في البدن و في أجزائه كانت الأفعال الكائنة في البدن كاملة تامة كذلك المدني و الملك الذي يعالج الأنفس يحتاج إلى أن يعرف النفس بأسرها و أجزائها و ما يعرض لها و لكل واحد من أجزائها من النقائص والردائل ومما يعرض و من كم شيء و ما الهيئات النفسانية التي يفعل بها الإنسان الخيرات و كم هي و كيف الوجه في إزالة الردائل عن أهل المدن والحيلة في تمكينها في نفوس المدنيين ووجه التدبير في حفظها عليهم حتى لا تزول وإنما ينبغي أن يعرف من أمر النفس مقدار ما يحتاج إليه في صناعته كما أن الطبيب إنما يحتاج أن يعرف من أمر البدن مقدار ما يحتاج إليه في صناعته والنجار من أمر الخشب والحداد من أمر الحديد مقدار ما يحتاج إليه في صناعته فقط

الأجسام منها صناعية و منها طبيعية فالصناعية مثل السرير والسيف والزجاج وأشباه ذلك والطبيعية مثل الإنسان وسائر الحيوان وكل واحد منها يلتئم من شيئين أحدهما مادة والآخر صورة فالمادة للجسم الصناعي مثل الخشب للسرير والصورة مثل الشكل للسرير وهو تربيعه وتدويره وغير ذلك فالمادة هي بالقوة سرير وبالصورة تصير سريراً بالفعل والمادة للجسم الطبيعي هو الأسطقس والصورة ما بها صار كل واحد هو ما هو والأجناس شبيهة بالمواد والفصول شبيهة بالصور الأجزاء و القوى العظمى التي للنفس خمسة الغذائي و الحاس و المتخيل و النزوعي والناطق فالغذاء بالجملته هو الذي يفعل في الغذاء أو به أو عنه فعلا ما و الغذاء ثلاثة ضروب: أول و أوسط و أخير فالأول مثل الخبز واللحم وكل مالم يبتديء بعد أن ينهضم والأخير هو الذي انهضم انهضاما تاما حتى صار شبيها بالعضو الذي يغتذي به إن كان العضو لحمًا فبأن يصير ذلك الغذاء لحمًا و إن كان عظمًا فعظمًا والأوسط ضربان أحدهما الذي انطبخ في المعدة و الأمعاء حتى صار معدا لأن يكون منه الدم و الثاني الدم ومن الغذائي القوة الهاضمة والمنمية والمولدة والجاذبة والماسكة والمميضة والدافعة وأحق ما يسمى الغذائي هو الذي ينضج الدم الحاصل في عضو حتى يصير شبيها بذلك العضو والهاضم هو الذي ينضج الغذاء الأول في المعدة والأمعاء حتى يصير معدا لأن يكون منه الدم ثم الذي يطبخ هذا المعد في الكبد مثلا حتى يصير دما والمنمية هي التي تزيد بالغذاء كمية العضو في أقطاره كلها عند النشوء إلى أن تبلغ به أقصى ما يمكن أن يبلغه كل عضو من العظم والمولدة هي التي تفعل من فضلة الغذاء القريب من الأخير وهو الدم جسما آخر شبيها في النوع للجسم الذي من غذائه فضلت الفضلة وهذه صنفان أحدهما يعطي مادة المولود وهو الأنثى والآخر يعطي صورته وهو الذكر وعن هذين يكون الحيوان الكائن عن آخر شبيها في النوع والجاذبة هي التي تجذب الغذاء من مكان إلى مكان إلى أن يصل إلى الجسم المغتذي حتى يماسه و يخالطه والماسكة هي التي تحفظ الغذاء في الوعاء الذي حصل فيه من البدن و المميضة هي التي تميز عن الغذاء فضلاته و تميز



Text 4 :

فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة فصل لنفس صحة ومرض كما للبدن صحة ومرض فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدا الخيرات والحسنات والأفعال الجميلة ومرضاها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدا الشرور والسيئات والأفعال القبيحة وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها على أتمها يكون وأكمله كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات أو شرورا ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس أفعالها التي تكون بالبدن أو بأجزائه أو تفعلها أنقص مما ينبغي أولا على ما من شأنها أن تفعلها الهيئات النفسانية التي بها يفعل الإنسان الخيرات والأفعال الجميلة هي الفضائل والتي بها يفعل الشرور والأفعال القبيحة هي الرذائل والنقائص والخصائص كما أن صحة البدن هي اعتدال مزاجه ومرضه الانحراف عن الاعتدال كذلك صحة المدينة واستقامتها هي اعتدال أخلاق أهلها ومرضها التفاوت الذي يوجد في أخلاقهم ومتى انحرف البدن عن الاعتدال من مزاجه فالذي يرده إلى الاعتدال ويحفظه عليه هو الطبيب كذلك إذا انحرفت المدينة في أخلاق أهلها عن الاعتدال فالذي يردها إلى الاستقامة ويحفظها عليها هو المدني فالمدني والطبيب يشتركان في فعليهما ويختلفان في موضوعي صناعتهم فإن موضوع ذلك هو الأنفس وموضوع هذا هو الأبدان وكما أن النفس أشرف من البدن كذلك المدني أشرف من الطبيب المعالج للأبدان هو الطبيب والمعالج للأنفس هو الإنسان المدني ويسمى أيضا الملك غير أن الطبيب ليس قصده بعلاجه للأبدان أن يجعل هيئاتها هيئات تفعل بها النفس خيرات أو سيئات بل إنما يقصد أن يجعل هيئاتها هيئات تكون بها النفس الكائنة بالبدن وأجزائه أكمل كانت تلك الأفعال سيئات أو حسنات وأن الطبيب الذي يعالج البدن إنما يعالجه ليجود بطش الإنسان به سواء استعمل ذلك البطش الجيد في الحسنات أو في السيئات والذي يعالج العين إنما قصده أن يجود بها الإبصار سواء استعمل ذلك فيما ينبغي ويحسن أو فيما لا ينبغي ويقبح فلذلك ليس للطبيب بما هو طبيب أن ينظر في صحة البدن وفي مرضه على هذا الوجه بل للمدني وللملك فإن المدني بالصناعة المدنية والملك بصناعة الملك يقدر أين ينبغي أن يستعمل و فيمن ينبغي أن يستعمل و فيمن لا يستعمل وأي صنف من الصحة ينبغي أن يفيد الأبدان وأي صنف منها ينبغي أن لا يفيدها فلذلك صارت صناعة الملك والمدينة حالها من سائر الصناعات التي في المدن حال رئيس البنائين من البنائين لأن سائر الصناعات التي في المدن إنما تفعل وتستعمل ليتم بها الغرض بالصناعة المدنية وبصناعة الملك كما أن الصناعة الرئيسية من صناعات البنائين تستعمل سائرها فيتم بها مقصودها كما أن الطبيب الذي يعالج الأبدان يحتاج إلى أن يعرف البدن بأسره و أجزاء البدن و ما يعرض لجملة البدن و لكل واحد من أجزائه من الأمراض و مما يعرض ومن كم شيء و ما الوجه في إزالتها و ما الهيئات التي إذا حصلت في البدن و في أجزائه كانت الأفعال الكائنة في البدن كاملة تامة كذلك المدني و الملك الذي يعالج الأنفس يحتاج إلى أن يعرف النفس بأسرها و أجزائها و ما يعرض لها و لكل واحد من أجزائها من النقائص والرذائل ومما يعرض و من كم شيء و ما الهيئات النفسانية التي يفعل بها الإنسان الخيرات و كم هي و كيف الوجه في إزالة الرذائل عن أهل المدن والحيلة في تمكينها في نفوس المدنيين ووجه التدبير في حفظها عليهم حتى لا تزول وإنما ينبغي أن يعرف من أمر النفس مقدار ما يحتاج إليه في صناعته كما أن الطبيب إنما يحتاج أن يعرف من أمر البدن مقدار ما يحتاج إليه في صناعته



والنجار من أمر الخشب والحداد من أمر الحديد مقدار ما يحتاج إليه في صناعته فقط
من أقاويل القدماء فصول منتزعة تشتمل على أصول كثيرة من أقاويل القدماء
فيما ينبغي أن تدبر به المدن وتعمر به وتصلح به سيرة أهلها ويسددوا به نحو السعادة
لنفس صحة ومرض
كما للبدن صحة ومرض
فصحة النفس أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدا الخيرات
والحسنات والأفعال الجميلة
ومرضها أن تكون هيئاتها وهيئات أجزائها هيئات تفعل بها أبدا الشرور
والسيئات والأفعال القبيحة
وصحة البدن أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات تفعل بها النفس أفعالها
على أتمها يكون وأكمله كانت تلك الأفعال التي تكون بالبدن أو بأجزائه خيرات
أو شرورا
ومرضه أن تكون هيئاته وهيئات أجزائه هيئات لا تفعل بها النفس أفعالها التي
تكون بالبدن أو بأجزائه أو تفعلها أنقص مما ينبغي أولا على ما من شأنها أن
تفعلها
الهيئات النفسانية التي بها يفعل الإنسان الخيرات والأفعال الجميلة هي
الفضائل والتي بها يفعل الشرور والأفعال القبيحة هي الرذائل والنقائص
والخسائس
كما أن صحة البدن هي اعتدال مزاجه ومرضه الانحراف عن الاعتدال كذلك صحة
المدينة واستقامتها هي اعتدال أخلاق أهلها ومرضها التفاوت الذي يوجد في
أخلاقهم
ومتى انحرف البدن عن الاعتدال من مزاجه فالذي يرده إلى الاعتدال ويحفظه عليه
هو الطبيب
كذلك إذا انحرفت المدينة في أخلاق أهلها عن الاعتدال فالذي يردها إلى
الاستقامة ويحفظها عليها هو المدني
فالمدني والطبيب يشتركان في فعليهما ويختلفان في موضوعي صناعتهم
فإن موضوع ذلك هو الأنفس وموضوع هذا هو الأبدان
وكما أن النفس أشرف من البدن كذلك المدني أشرف من الطبيب
المعالج للأبدان هو الطبيب والمعالج للأنفس هو الإنسان المدني ويسمى أيضا
الملك
غير أن الطبيب ليس قصده بعلاجه للأبدان أن يجعل هيئاتها هيئات تفعل بها
النفس خيرات أو سيئات بل إنما يقصد أن يجعل هيئاتها هيئات تكون بها النفس
الكائنة بالبدن وأجزائه أكمل كانت تلك الأفعال سيئات أو حسنات
وأن الطبيب الذي يعالج البدن إنما يعالجه ليجود بطش الإنسان به سواء استعمل
ذلك البطش الجيد في الحسنات أو في السيئات
والذي يعالج العين إنما قصده أن يجود بها الإبصار سواء استعمل ذلك فيما
ينبغي ويحسن أو فيما لا ينبغي ويقبح
فلذلك ليس للطبيب بما هو طبيب أن ينظر في صحة البدن وفي مرضه على هذا
الوجه بل للمدني وللملك
فإن المدني بالصناعة المدنية والملك بصناعة الملك يقدر أين ينبغي أن
يستعمل و فيمن ينبغي أن يستعمل و فيمن لا يستعمل وأي صنف من الصحة ينبغي أن
يفيدها الأبدان وأي صنف منها ينبغي أن لا يفيدها
فلذلك صارت صناعة الملك والمدينة حالها من سائر الصناعات التي في المدن
حال رئيس البنائين من البنائين لأن سائر الصناعات التي في المدن إنما تفعل
وتستعمل ليتم بها الغرض بالصناعة المدنية وبصناعة الملك كما أن الصناعة
الرئيسية من صناعات البنائين تستعمل سائرها فيتم بها مقصودها
كما أن الطبيب الذي يعالج الأبدان يحتاج إلى أن يعرف البدن بأسره و أجزاء
البدن و ما يعرض لجملة البدن و لكل واحد من أجزائه من الأمراض و مما يعرض
ومن كم شيء و ما الوجه في إزالتها و ما الهيئات التي إذا حصلت في البدن و
في أجزائه كانت الأفعال الكائنة في البدن كاملة تامة
كذلك المدني و الملك الذي يعالج الأنفس يحتاج إلى أن يعرف النفس بأسرها و
أجزائها و ما يعرض لها و لكل واحد من أجزائها من النقائص والرذائل ومما
يعرض و من كم شيء و ما الهيئات النفسانية التي يفعل بها الإنسان الخيرات و
كم هي و كيف الوجه في إزالة الرذائل عن أهل المدن والحيلة في تمكينها في
نفوس المدنيين ووجه التدبير في حفظها عليهم حتى لا تزول



وإنما ينبغي أن يعرف من أمر النفس مقدار ما يحتاج إليه في صناعته كما أن الطبيب إنما يحتاج أن يعرف من أمر البدن مقدار ما يحتاج إليه في صناعته والنجار من أمر الخشب والحداد من أمر الحديد مقدار ما يحتاج إليه في صناعته فقط

الأجسام منها صناعية و منها طبيعية فالصناعية مثل السرير والسيف والزجاج وأشباه ذلك والطبيعية مثل الإنسان وسائر الحيوان وكل واحد منها يلتئم من شيئين أحدهما مادة والآخر صورة فالمادة للجسم الصناعي مثل الخشب للسرير والصورة مثل الشكل للسرير وهو ا تربيعه وتدويره وغير ذلك

فالمادة هي بالقوة سرير وبالصورة تصير سريرا بالفعل والمادة للجسم الطبيعي هو الأسطقس والصورة ما بها صار كل واحد هو ما هو والأجناس شبيهة بالمواد والفصول شبيهة بالصور الأجزاء و القوى العظمى التي للنفس خمسة الغاذي و الحاس و المتخيل و النزوعي و الناطق فالغاذي بالجملة هو الذي يفعل في الغذاء أو به أو عنه فعلا ما و الغذاء ثلاثة ضروب: أول وأوسط وأخير

فالأول مثل الخبز واللحم وكل مالم يبتديء بعد أن ينهضم والأخير هو الذي انهضم انهضاما تاما حتى صار شبيها بالعضو الذي يغتذي به إن كان العضو لحما فبأن يصير ذلك الغذاء لحما و إن كان عظما فعظما والأوسط ضربان أحدهما الذي انطبخ في المعدة و الأمعاء حتى صار معدا لأن يكون منه الدم و الثاني الدم

ومن الغاذي القوة الهاضمة والمنمية والمولدة والجاذبة والماسكة والممييزة والدافعة وأحق ما يسمى الغاذي هو الذي ينضج الدم الحاصل في عضو حتى يصير شبيها بذلك العضو

والهاضم هو الذي ينضج الغذاء الأول في المعدة والأمعاء حتى يصير معدا لأن يكون منه الدم ثم الذي يطبخ هذا المعد في الكبد مثلا حتى يصير دما والمنمية هي التي تزيد بالغذاء كمية العضو في أقطاره كلها عند النشوء إلى أن تبلغ به أقصى ما يمكن أن يبلغه كل عضو من العظم والمولدة هي التي تفعل من فضلة الغذاء القريب من الأخير وهو الدم جسما آخر شبيها في النوع للجسم الذي من غذائه فضلت الفضلة وهذه صنفان أحدهما يعطي مادة المولود وهو الأنثى والآخر يعطي صورته وهو الذكر

وعن هذين يكون الحيوان الكائن عن آخر شبيهه في النوع والجاذبة هي التي تجذب الغذاء من مكان إلى مكان إلى أن يصل إلى الجسم المغتذي حتى يماسه و يخالطه والماسكة هي التي تحفظ الغذاء في الوعاء الذي حصل فيه من البدن و الميزة هي التي تميز عن الغذاء فضلاته و تميز اصناف الغذاء فتنفذ الى كل عضو ما يشاكله والدافعة هي التي تدفع أصناف فضلات الغذاء من مكان الى مكان و القوة الحاسة هي التي تدرك بإحدى الحواس الخمس المعروفة عند الجميع و المتخيلة هي التي تحفظ رسوم المحسوسات بعد غيبتها عن مباشرة الحواس لها فتركب بعضها إلى بعض تركيبات مختلفة وتفضل بعضها عن بعض تفضيلات كثيرة مختلفة بعضها صادق و بعضها كاذب و ذلك في اليقظة و النوم جميعا فهذه و الغاذية قد يفعلان عند النوم دون نساءر القوى و القوة النزوعية هي التي بها يكون نزاع الحيوان إلى شيء و بها يكون الشوق الى الشيء و الكراهة له و الطلب و الهرب و الإيثار و التجنب و الغضب و الرضى و الخوف و الإقدام و القسوة و الرحمة و المحبة و البغضة و الهوى و الشهوة و سائر عوارض النفس

وآلات هذه القوة هي جميع القوى التي بها تتأتى حركات الأعضاء كلها و البدن بأسره مثل قوة اليدين على البطش وقوة الرجلين على المشي وغيرهما من الأعضاء والقوة الناطقة هي التي بها يعقل الإنسان وبها تكون الروية وبها يقتني العلوم والصناعات وبها يميز بين الجميل والقبيح من الأفعال وهذه منها عملي ومنها نظري والعملية منه مهني ومنه فكري



فالنظري هو الذي به يعلم الانسان الموجودات التي ليس شأنها أن نعلمها نحن كما يمكننا ونغيرها من حال إلى حال مثل أن الثلاثة عدد فرد والأربعة عدد زوج فإننا لا يمكننا أن نغير الثلاثة حتى تصير زوجا وهي باقية ثلاثة ولا الأربعة حتى تصير فردا وهي أربعة كما أن نغير الخشبة حتى تصير مدورة بعد أن كانت مربعة وهي خشبة في الحالتين جميعا والعمل هو الذي به تميز الأشياء التي شأنها أن نعملها نحن ونغيرها من حال إلى حال والمهني والصناعي هو الذي به تقتنى المهن مثل النجارة والفلاحة والطب والملاحة والفكري هو الذي به يروى في الشيء الذي نريد أن نعمله حين ما نريد أن نعمله هل يمكن عمله أم لا وأن كان يمكن فكيف ينبغي أن يعمل ذلك العمل الفضائل صنفاً خلقيةً ونطقيةً فالنطقية هي فضائل الجزء الناطق مثل الحكمة والعقل والكيس والذكاء وجودة الفهم والخلقية هي فضائل الجزء النزوعي مثل العفة والشجاعة والسخاء والعدالة وكذلك الرذائل تنقسم هذه القسمة وفي حيز كل قسم منها أصداد هذه التي عدت وأغراضها الفضائل والرذائل الخلقية إنما تحصل وتتمكن في النفس بتكرير الأفعال الكائنة عن ذلك الخلق مرارا كثيرة في زمان ما واعتيادنا لها فإن كانت تلك الأفعال خيرات كان الذي يحصل لنا هو الفضيلة وإن كانت شرورا كان الذي يحصل لنا هو الرذيلة على مثال ما عليه الصناعات مثل الكتابة فإننا بتكريرنا أفعال الكتابة مرارا كثيرة واعتيادنا لها تحصل لنا صناعة الكتابة وتتمكن فينا فإن كان ما نكرره ونعوده من أفعال ردية تمكنت فينا كتابة سوء وإن كانت أفعالا جيدة تمكنت فينا كتابة جيدة لا أن يفطر الإنسان من أول أمره بالطبع ذا فضيلة ولا رذيلة كما لا يمكن أن يفطر الإنسان بالطبع حائكا ولا كاتباً ولكن يمكن أن يفطر بالطبع معداً نحو أفعال فضيلة أو رذيلة بأن تكون أفعال تلك أسهل عليه من أفعال غيرها كما يمكن أن يكون بالطبع معداً نحو أفعال الكتابة أو صناعة أخرى بأن تكون أفعالها أسهل عليه من أفعال غيرها فيتحرك من أول أمره إلى فعل ما هو بالطبع أسهل عليه متى لم يحفزه من خارج إلى ضده حافظ وذلك الاستعداد الطبيعي ليس يقال له فضيلة كما أن الاستعداد الطبيعي نحو أفعال الصناعة ليس يقال له صناعة ولكن متى كان استعداد طبيعي نحو أفعال فضيلة وكررت تلك الأفعال واعتيدت وتمكنت بالعادة هيئة في النفس وصدر عنها تلك الأفعال بأعيانها كانت الهيئة المتمكنة عن العادة هي التي يقال لها فضيلة ولا تسمى الهيئة الطبيعية فضيلة ولا نقيصة وإن كان يصدر عنها أفعال واحدة بأعيانها وتكون الطبيعية لا اسم لها وإن سماها مسم فضيلة أو نقيصة فإنما يسميها باشتراك الإسم فقط لا بأن يكون معنى هذه معنى تلك والتي هي بالعادة هي التي يحمده الإنسان عليها أو يذم وأما الأخرى فلا يحمده الإنسان عليها ولا يذم عسير وبعيد أن يوجد من هو معد بالطبع نحو الفضائل كلها والنطقية إعداداً تاماً كما إنه عسير أن يوجد من هو بالطبع معد نحو الصنائع كلها وكذلك عسير وبعيد أن يوجد من هو معد بالطبع لأفعال الشرور كلها إلا أن الأمرين جميعاً غير ممتنعين والأكثر أن كل واحد معد نحو فضيلة ما أو فضائل ذوات عدة محدودة أو صناعة ما أو صنائع ما محدودة فيكون هذا معداً نحو ذا وآخر معداً نحو شيء آخر وثالث معداً نحو شيء ثالث من فضيلة أو صناعة الهيئات الطبيعية والاستعدادات نحو الفضيلة أو الرذيلة متى انضافت إليها الأخلاق المشاكلة لها وتمكنت بالعادة كان ذلك الإنسان في ذلك الشيء أتم ما يكون وما يمكن فيه من الهيئات يكون زواله عن الإنسان خيراً كان الذي يمكن فيه أو شراً عسيراً ومتى وجد في وقت من الأوقات من هو بالطبع معد نحو الفضائل كلها إعداداً تاماً ثم تمكنت فيه بالعادة كان هذا الإنسان فائقاً في الفضيلة للفضائل الموجودة في أكثر الناس حتى يكاد أن يحرز عن الفضائل الإنسانية إلى ما هو أرفع طبقة من الإنسان



وكان القدماء يسمون هذا الإنسان الإلهي وأما المضاد له والمعد لأفعال الشرور كلها الذي تتمكن فيه هيئات تلك الشرور بالعادة يكاد أن يخرجوه عن الشرور الإنسانية إلي ما هو أكثر شرا منها وليس عندهم اسم لإفراط شره وربما سموه السبعي وأشباه ذلك من الأسماء وهذا الطرفان وجودهما في الناس قليل فالأول متى وجد كان عندهم أرفع مرتبة من أن يكون مدنيا يخدم المدن بل يدبر المدن كلها وهو الملك في الحقيقة

وأما الثاني إذا اتفق أن يوجد لم يرؤس مدينة أصلا ولم يخدمها بل يخرج عن المدن كلها

الهيئات والاستعدادات الطبيعية نحو فضيلة أو رذيلة منها ما يمكن أن يزال أو يغير بالعادة زوالا تاما ويمكن في النفس بدلها هيئات مضادة لها ومنها ما يكسر ويضعف وتنقص قوته من غير أن يزول زوالا تاما ومنها ما لا يمكن أن يزال أو يغير ولا أن تنقص قوته ولكن يمكن أن يخالف بالصبر وضبط النفس عن أفعالها والمجاذبة والمدافعة حتى يفعل الإنسان أبدا أصدادا أفعالها

وكذلك متى كانت أخلاق رديئة تمكنت في النفس بالعادة فانها تنقسم أيضا هذه القسمة

بين الضابط لنفسه والفاضل لغيره وذلك أن الضابط لنفسه وإن كان يفعل الأفعال الفاضلة فإنه يفعل الخيرات وهو يهوى أفعال الشر ويتشوقه ويجاذب هواه ويخالف بفعله ما تنهضه إليه هيئته وشهوته ويفعل الخيرات وهو متأذ بفعلها والفاضل يتبع بفعله ما تنهضه إليه هيئته وشهوتهو يعمل الخيرات وهو يهواها ويشتاؤها ولا يتأذى بها بل يستلذها وذلك مثل الفرق بين الصبور على الألم الشديد الذي يجده والذي لا يتألم ولا يحس بالألم وكذلك العفيف والضابط لنفسه

فإن العفيف إنما يفعل ما توجيه السنة في المأكل والمشروب والمنكوح من غير أن يكون له شهوة وشوق إلى ما هو زائد على ما توجيه السنة والضابط لنفسه شهواته في هذه الأشياء مفترطة وعلى غير ما توجيه السنة ويفعل أفعال السنة وشهوته ضدها غير أن الضابط لنفسه يقوم مقام الفاصل في كثير من الأمور

صاحب الخلق المحمود الذي لا تميل نفسه إلى شيء من الرذائل والضابط لنفسه يختلفان في استحقاق الفضل فمدبر المدن إذا كان ذا أخلاق محمودة وصارت المحامد في نفسه ملكات فهو أفضل من أن يكون ضابطا لنفسه

وأما الإنسان المدني و الذي به تعمر المدينة فإنه إذا كان ضابطا لنفسه على ما يوجبه الناموس فهو أفضل من أن تكون الفضائل فيه طباعا والعلة في ذلك أن الضابط لنفسه والقيم بالناموس يستحق فضيلة الاجتهاد وإن هفا هفوة وكان مدنيا لا رئيسا فإن الرؤساء يقومونه ولا يعدوه إثمه وفساده وأن صلاح الرئيس عام لأهل مملكته فإذا هفا هفوة تعدى فساده إلى كثير غيره فيجب أن تكون الفضائل فيه طباعا و ملكات ويكفيه ثواب ما يثبت فيمن يقومهم الشرور تزال عن المدن إما بالفضائل التي تمكن في نفوس الناس و إما بأن يصيروا ضابطين لأنفسهم

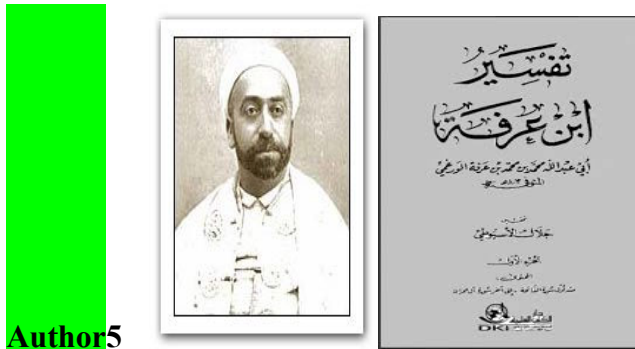
وأي إنسان لم يمكن أن يزال الشر الكائن عنه لا بفضيلة تمكن في نفسه ولا بضبط نفسه أخرج عن المدن

عسير بل غير ممكن أن يوجد إنسان مفطور على استعداد نحو أفعال ثم لا يمكنه أن يفعل أصدادا تلك الأفعال

لكن أي إنسان فطر على هيئة واستعداد نحو أفعال فضيلة أو رذيلة فإنه قادر على أن يخالف ويفعل الفعل الكائن عن ضد ذلك الاستعداد لكن يعسر عليه ذلك إلى أن يتيسر بالعادة ويسهل على مثال ما عليه الأمر فيما يتمكن بالعادة فإن ترك ما قد اعتيد وأن يفعل ضده ممكن إلا أنه يعسر حتى يتعود أيضا الأفعال التي هي خيرات هي الأفعال المعتدلة المتوسطة بين طرفين هما جميعا شر أحدهما إفراط والآخر نقص

وكذلك الفضائل فإنها هيئات نفسانية وملكات متوسطة بين هيئتين وملكتهما رذيلتان إحداهما أزيد والأخرى أنقص مثل العفة فإنها متوسطة بين الشره وبين عدم الإحساس باللذة فأحدهما أزيد وهو الشره والآخر أنقص والسخاء متوسط بين التقدير والتبذير والشجاعة متوسطة بين التهور والجبن

والظرف متوسط في الهزل واللعب وما جانسهما بين المجون والخلاعة وبين
 الفدامة
 والتواضع خلق متوسط بين التكبر وبين التخاسس
 والحرية والكرم متوسط بين البذخ والصلف والطمرة وبين النذالة
 والحلم متوسط بين إفراط الغضب وبين أن لا يغضب على شيء أصلا
 والحياء متوسط بين الوقاحة وبين الحصر
 والتودد متوسط بين التمقت وبين التملق وكذلك سائرهما
 المعتدل والمتوسط يقال على نحوين أحدهما متوسط في نفسه والآخر متوسط
 بالإضافة والقياس إلى غيره
 فالمتوسط في نفسه مثل توسط الستة بين العشرة والاثنتين فإن زيادة العشرة على
 الستة مثل زيادة الستة على الاثنتين وهذا متوسط في نفسه بين طرفين وكذلك كل
 عدد يشبه هذا
 وهذا المتوسط لا يزيد ولا ينقص فإن ما هو متوسط بين العشرة والاثنتين لا يكون
 في وقت من الأوقات غير الستة
 والمتوسط بالإضافة يزيد وينقص في الأوقات المختلفة وبحسب اختلاف الأشياء التي
 يضاف إليها مثل الغذاء المعتدل للصبى والمعتدل للرجل التام الكدود فإنه
 يختلف بحسب اختلاف



Author5

Date : between 1316 and 1400 after the Christ birth.

Author name: Ibn Arafah

Title: Manual in logic

Subject: Philosophy

Arabic info:

تأليف : أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عرفة الورعني
 موضوع الكتاب : المختصر في المنطق

Text 1 :

الحمد لله الذي لا مهدي إلا من هداه
 ولا كائن إلا من قضاه
 ونشهد أن لا اله إلا الله وإن كل كمال بالحقيقة له
 وكل نقص ولو بالمجاز منفي عنه وإن محمدا رسوله
 المنحصر الأفضلية في شخصه المخصوص بجوامع الكلم ظاهر لفظه ونصه
 وبعد لما مزج أكثر متأخري علماء الأصليين بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية
 وفصولا من أحكامه التصورية والتصديقية حتى إن بعض من أدركناه من أشياخ
 الزمان كان يلتمح ببعض ألفاظ مبادئ الفن في المسائل الفقهية فيما يدعيه
 ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه سكوت الأخرس عما يتيقنه و
 يستبصره فأوجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما و

Text 2 :

الحمد لله الذي لا مهدي إلا من هداه
 ولا كائن إلا من قضاه
 ونشهد أن لا اله إلا الله وإن كل كمال بالحقيقة له
 وكل نقص ولو بالمجاز منفي عنه وإن محمدا رسوله



المنحصر الأفضلية في شخصه المخصوص بجوامع الكلم ظاهر لفظه ونصه
وبعد لما مزج أكثر متأخري علماء الأصليين بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية
وفصولا من أحكامه التصورية والتصديقية حتى إن بعض من أدركناه من أشياخ
الزمان كان يلمع ببعض ألفاظ مبادئ الفن في المسائل الفقهية فيما يدعيه
ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه سكوت الأخرس عما يتيقنه و
يستبصره فأوجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما و اتباع الحق فيه ردا
وتسليما وربما كان يجري في الإلقاء لطلبة من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتأصيل ما
لا يجدونه مسطورا مقرررا ولا منقولوا ولا محررا
فرايت أن اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الإكثار منبها
على ما قيل من مشهور رأى مضعف وبرهان مزيف
فالله أسأل ان يجعل ذلك للنصيحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبا
قائنا كاملا لا ناكصا ولا ناقصا
العلم الذي هو مطلق الإدراك
تصور ان كان إدراكا لغير مطابقة النسبة الحكمية لما في نفس الأمر وتصديق
إن كان إدراكا لها
ويشمل التصديق علما واعتقادا وظنا ووهما وشكا لانا المطابقة اعم من كونها
جزما لدليل أو دونه أو راجحة أو مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة
عامة وخاصة
الفخر
التصديق تصور أمر مع الحكم عليه بإيجاب أو سلب
الأقدمون
هو نفس الحكم
والمشهور إن العلم أما تصور أو تصديق
ورد على الثالث بعدم اندراجه وعلى الثاني بلزوم كون قسم الشيء قسيما له
وأجاب الأثير والسراج بان المقسم مطلق للإدراك والقسيم المقيد بعد الحكم
ورده ابن البديع بأنه إن أريد بالتصديق مجموع الإدراك والحكم لما يندرج
لعدم صدق الجزء على الكل وان أريد به الإدراك المقيد بالحكم كان الحكم
خارجا عن التصديق وهو نفسه أو جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل
قلت
إن أرادوا بالتصديق إدراك مطابقة النسبة الحكمية استقام التقسيم والجزء
المعقول يصدق على الكل كالحيوان الناطق على الإنسان والممنوع المحسوس
كالسقف أو الجدار على البيت فلعله من الأول
وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضار ما يفيد إدراكه إدراك
غيره فيدخل مفيد التصور ولو بالخاصة على المشهور
وقول الفخر
ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم أو ظن لا ينعكس لخروج مفيد التصور ولا نظريا
يتوقف عليه وإلا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا عليه فبعض كل منهما نظري يمكن
تحصيله من بعضه الضروري
وللفخر مذهب يأتي في المعرف
ولما غلط الفكر كثيرا احتيج لقانون تعصم مراعاته الفكر من غلظه وهو المنطق
قيل
إن كان ضروريا فلا يتعلم وإن كان نظريا تسلسل
قيل
منقسم يكتسب نظرية من ضرورة
قيل
إن كفي ضرورة فلا حاجة لنظرية وإلا تسلسل
قلت
ضرورة كاف في بعض الطرق الموصل لباقيه لا في كلها ثم رأيت في بيان حق
السراج
وجواب الخونجي والأثير بكفايته وان الإحاطة بكل الطرق أولى ضعيف لاقتضائه
اولية تحصيله لا وجوبه
وجواب مطالع السراج بأن نظرية يكتسب من ضرورة بطريق بين حسن
وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عارضة الذاتي وهو ما لحقه كذاته أو مساويا
أو أعمها الذاتي لا عن عارضة الغريب ما لحقه لخصه أو أعمه العرضي
فموضوع المنطق التصورات

Text 3 :

الحمد لله الذي لا مهدي إلا من هداه



ولا كائن إلا من قضاة
ونشهد أن لا اله إلا الله وإن كل كمال بالحقيقة له
وكل نقص ولو بالمجاز منفي عنه وإن محمدا رسوله
المنحصر الأفضلية في شخصه المخصوص بجوامع الكلم ظاهر لفظه ونصه
وبعد لما مزج أكثر متأخري علماء الأصوليين بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية
وفصولا من أحكامه التصورية والتصديقية حتى إن بعض من أدركناه من أشياخ
الزمان كان يلمع ببعض ألفاظ مبادئ الفن في المسائل الفقهية فيما يدعيه
ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه سكوت الأخرس عما يتيقنه و
يستبصره فأوجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما و اتباع الحق فيه ردا
وتسليما وربما كان يجري في الإلقاء لطلبة من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتأصيل ما
لا يجدونه مسطورا مقررًا ولا منقولًا ولا محررا
فرايت أن اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الإكثار منبها
على ما قيل من مشهور رأي مضعف وبرهان مزيف
فالله أسأل ان يجعل ذلك للنصيحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبا
قائنا كاملا لا ناقصا ولا ناقصا
العلم الذي هو مطلق الإدراك
تصور ان كان إدراكا لغير مطابقة النسبة الحكمية لما في نفس الأمر وتصديق
إن كان إدراكا لها
ويشمل التصديق علما واعتقادا وظنا ووهما وشكا لانا المطابقة اعم من كونها
جزما لدليل أو دونه أو راجحة أو مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة
عامة وخاصة

الفخر
التصديق تصور أمر مع الحكم عليه بإيجاب أو سلب
الأقدمون

هو نفس الحكم

والمشهور إن العلم أما تصور أو تصديق
ورد على الثالث بعدم اندراجه وعلى الثاني بلزوم كون قسم الشيء قسيما له
وأجاب الأثير والسراج بان المقسم مطلق للإدراك والقسيم المقيد بعد الحكم
ورده ابن البديع بأنه إن أريد بالتصديق مجموع الإدراك والحكم لما يندرج
لعدم صدق الجزء على الكل وإن أريد به الإدراك المقيد بالحكم كان الحكم
خارجا عن التصديق وهو نفسه أو جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل
قلت

إن أرادوا بالتصديق إدراك مطابقة النسبة الحكمية استقام التقسيم والجزء
المعقول يصدق على الكل كالحيوان الناطق على الإنسان والممنوع المحسوس
كالسقف أو الجدار على البيت فلعله من الأول
وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضار ما يفيد إدراكه إدراك
غيره فيدخل مفيد التصور ولو بالخاصة على المشهور
وقول الفخر

ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم أو ظن لا ينعكس لخروج مفيد التصور ولا نظريا
يتوقف عليه وإلا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا عليه فبعض كل منهما نظري يمكن
تحصيله من بعضه الضروري
وللفخر مذهب يأتي في المعرف
ولما غلط الفكر كثيرا احتيج لقانون تعصم مراعاته الفكر من غلظه وهو المنطق
قيل

إن كان ضروريا فلا يتعلم وإن كان نظريا تسلسل
قيل

منقسم يكتسب نظرية من ضرورية

قيل

إن كفي ضرورية فلا حاجة لنظرية وإلا تسلسل

قلت

ضرورية كاف في بعض الطرق الموصل لباقيه لا في كلها ثم رأيته في بيان حق
السراج

وجواب الخونجي والأثير بكفايته وإن الإحاطة بكل الطرق أولى ضعيف لاقتضائه
اولية تحصيله لا وجوبه

وجواب مطالع السراج بأن نظرية يكتسب من ضرورية بطريق بين حسن
وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عارضة الذاتي وهو ما لحقه كذاته أو مساويا
أو أعمها الذاتي لا عن عارضة الغريب ما لحقه لاختصه أو أعمه العرضي



فموضوع المنطق التصورات والتصديقات وفي كونها الثواني أي هي من حيث الحكم لبعضها على بعض تقييدا وخبريا موصلة لعلم مجهول نوعا توصلا قريبا أو من حيث مطلق توصيلها وان بعد قول الأثير مع الفخر والشيخ والكتابي مع السراج والخونجي محتجا لهما في التصور من حيث كونه جزئيا وكليا واحد الخمسة والتصديق من حيث كونه عدولا وتحصيلا وعكسا ونقيضا وموصل الأول قريبا يسمى قول شارحا والثاني كذلك حجة وقدم الأول وضعاً لتقدم التصور التصديق طبعاً ضرورة إن الحكم والمحكوم به وعليه إن لم يتصور امتنع الحكم

ولا يلزم تصور حقيقة المحكوم عليه بل بوجه ما قيل

لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه ما صدق المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه وهو كاذب لأن المحكوم عليه فيه إن كان مجهولاً مطلقاً تناقض كذبه وإن كان معلوماً من وجه أمكن الحكم عليه فالحكم بامتناعه تناقض قلت

الحكم عليه باعتبار الشعور به من حيث ذاته ولا تناقض بينهما كاختلاف كيف حينية ومطلقة وجواب الخونجي والسراج بان هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فان كل خارجي معلوم من وجه فيمتنع لزومها لمقدمها وصدقها حقيقية يمكن من غير تناقض فيه نظر لأن كذب التالي في نفسه لا يمنع لزومه المقدم وإلا لما صدقت لزومية استثنى فيها نقيض تاليها ولمنع كل خارجي معلوم من وجه دلالة اللفظ

وقول الخونجي والأثير والسراج هي فهم في المعنى من اللفظ رده الكتابي بان الفهم ثان عن الدلالة باللفظ الثانية عن الدلالة فلو كان إياها ما لزم تأخر الشيء عن نفسه بمرتبتين

وابن واصل بثبوتها للفظ قبل الفهم منه وبصحة تعليله بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه ورده بمنعه لان المعرف غير المعرف به ولذا لم يقبح هذا إنسان لأنه حيوان ناطق

والحق إن الحيثية كالمادية والفهم كالفهمية فهي مشتركة لقول الشيخ أولاً هي ارتسام معنى في النفس لارتسام لفظ في الخيال تعرف النفس إن المسموع للمفهوم وثانياً لا يدل لفظ بذاته وإلا كان لكل لفظ معنى بل الواضع جعله دالاً أي بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى

وهي على أمر لوضعه له مطابقة ولكله تضمن ولملزومه الذهني التزام ولازمه التزام من حيث هو كذلك فيهما احترازا من المشترك بين المعنى وجزئه أو لازمه

فألزموه ذلك في الأولى

وابطل ابن التلمساني عكس الأولى بالمسمى البسيط الفخر

هي على تمام مسماه مطابقة وجزءه تضمنت قلت

وبقصوره على بعض صور نقض طرده وهي دلالاته على آخر أجزاء مسماه والمعتبر اللازم البين وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه والمعروف كونه ذهنياً إذ لا فهم دونه لا نقل ابن الحاجب انه خارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة وفي كونه شرطاً أو سبباً قولاً الأكثر وشيخنا ابن الحباب بناء على إن دلالة الفهم أو الحيثية

والمشهور دخول دلالة المركب فيها

قالوا لان دلالة الهيئة التركيب بالوضع

وما دل بالأخيرتين دل بالأولى دون عكس لجواز بساطة المسمى وعدم لازمه البين وزعم الفخر عكس الأخيرة لأن لكل لازماً اقله ليس غيره

رد بمنع كونه بيناً لأنه ما لزم من فهم المعنى فهمه لا ما إن فهم لزومه ولفظ الأولى حقيقية وغيرها مجاز

والأولى لفظية والثانية عقلية

وفي كون الثانية مثلها أو كالأولى قولاً ابن التلمساني مع الفخر والامدى والأخيرة قيل مهجورة وفسره الكتابي بعدم استعمالها في جواب ما هو ورده الأثير بان تضمن ذلك

وفسره بمنعها في ذكر أجزاء المحدود كحساس ناطق في إنسان والدال على مركب إن قصد بجزئه جزء معناه وهو المؤلف وإلا فمفرد

وقيل المركب ما دل جزءه على غير جزء معناه دون جزئه



وخص الفخر تقسيمه بالدال بالمطابقة فقال ابن التلمساني لا معنى له لانقسام الأخيرين إليهما

ووجهه القرافي بان تخصيصه بإحدهما يخرج البسيط وغير ذي اللازم البين ويرد بان المتعقب تخصيصه به دونه أعمه المقرون بال لا الأخيرين وغيره بأنه اعم منهما فاستلزم تقسيمه

ورد بان مقسم الأعم لا يقسم الأخص والمفرد مشترك إن عدد الوضع معناه وإلا فمفرد علم إن تشخص بالوضع وإلا فمتواطئ استوت أفراده فيه وإلا فمشكك فعل إن استقل بمعناه دالا بهيئته على زمنه اسم إن لم يدل بهاحرف إن لم يستقل

وتصويب ابن واصل إبطال الخونجي عكس رسم الفعل فما يرادفه في لغة العجم لأنه فيها يدل على الزمان بذاته ونظر المنطقي عام في اللغات يرد بان عموم نظره فيها باعتبار أحكامها العلمية وهذه لفظية تختلف بحسب اللغات

وشد الفخر في قولهم الفعل والحرث لا يخبر عنه بان المخبر عنه فيه إن كان اسما كذب وان كان فعلا أو حرفا تناقض

وأجيب بان المراد لا يخبر عن معناه معبرا به عنه واللفظ مرادف إن وافق غيره في المسمى وإلا مباين كلي إن لم يمنع تصور معناه شركه فيه

الأثير

امتنع وجود إفراده أو أمكن وما وجد أو وجد واحد وامتنع غيره أو أمكن أو وجد وزيادة غيره غير متناهية غير خفية جزئي إن منعها أخص من الجزئي الإضافي المندرج تحت كلي وليس جنسا له لتصوره دونه

والإضافي اعم من الكلي من وجه والمفهوم ان لم يصدق على واحد تباينا وإلا لزم صدق كل منهما صدق الآخر تساويا

وإن لزم صدق أحدهما الآخر فالملزوم أخص مطلقا وإلا فكل اعم من الآخر من وجه ونقيضا المتساويين مثلهما ونقيض الأخص مطلقا اعم من نقيض الأعم مطلقا ونقيض الأعم من وجه لا يلزم كونه اعم من نقيض الآخر أو أخص

لان نقيض الأخص اعم من عين الأعم من وجه مع المباينة الكلية بين نقيض الأعم وعين الأخص وبين نقيضي المتباينين مباينة جزئية لصدق نقيض كل منهما مع الآخر فان صدق مع نقيضه أيضا تباين نقيضاهما تباينا جزئيا وإلا فكلية والمحقق الجزئية

والكلي إن اعتبر من حيث هو طبيعي موجود لان جزء الموجود ومن حيث كونه كليا منطقي ومن حيث مجموعهما عقلي

الأثير

وفي وجودهما خلاف

وخص التلمساني الخلاف بالثالث

والمقول في جواب ما بجملة أجزاء وفي طريقة كل جزء منهما دل عليه مطابقة والداخل في جوانبه كل جزء منها دل عليه تضمننا

والكلي أقسام

الأول

الجنس المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو فيخرج العرض العام وأورد إن القول على كثيرين اعم من الجنس المطلق لأنه مقول عليه وعلى غيره لكنه أخص منه لأنه جنس للخمسة

وأجيب بأن الأول باعتبار ذاته والثاني من حيث كونه جنس للخمسة

ومن هنا تعقب شيخنا ابن الحباب قول ابن اندارس المقول على كثيرين عرض عام للجنس

وفي لزوم كون الجنس ذا نوعين طريقا الأثير والكاتب

وعلى الأول في لزوم كونهما خارجين نقل الأثير عن المشهور ورأيه والجنس إن كان تحته جنس لا فوقه فعال وعكسه سافل وما فوقه وتحته متوسط ومقابله مفرد

ومنع الفخر كون الجنس جنسا لها لامتياز ثلاثتها بعدمى ومجموع

Text 4 :

الحمد لله الذي لا مهدي إلا من هداه
ولا كائن إلا من قضاه
ونشهد أن لا اله إلا الله وإن كل كمال بالحقيقة له
وكل نقص ولو بالمجاز منفي عنه وان محمدا رسوله
المنحصر الأفضلية في شخصه المخصوص بجوامع الكلم ظاهر لفظه ونصه



وبعد لما مزج اكثر متأخري علماء الأصليين بكلامهم كثيرا من القواعد المنطقية وفصولا من أحكامه التصورية والتصديقية حتى إن بعض من أدركناه من أشياخ الزمان كان يلمع ببعض ألفاظ مبادئ الفن في المسائل الفقهية فيما يدعيه ويفسره فيسكت بذلك عن مراجعته غير المشارك فيه سكوت الأخرس عما يتيقنه و يستبصره فأوجب ذلك المشاركة فيه علما وتعلما و اتباع الحق فيه ردا وتسليما وربما كان يجري في الإلقاء لطلبة من تحقيق وتحصيل وتدقيق وتأصيل ما لا يجدونه مسطورا مقرررا ولا منقولوا ولا محررا

فرايت أن اجمع لهم قواعد الفن بوسط الاختصار مع زيادة عرية عن الإكثار منبها على ما قيل من مشهور رأى مضعف وبرهان مزيف

فالله أسأل ان يجعل ذلك للنصيحة الدينية خالصا ولخير الدنيا والآخرة جالبا قانصا كاملا لا ناكصا ولا ناقصا

العلم الذي هو مطلق الإدراك

تصور ان كان إدراكا لغير مطابقة النسبة الحكمية لما في نفس الأمر وتصديق إن كان إدراكا لها

ويشمل التصديق علما واعتقادا وظنا ووهما وشكا لانا المطابقة اعم من كونها جزما لدليل أو دونه أو راجحة أو مرجوحة مساوية ومن ثم شمل تصديق الممكنة عامة وخاصة

الفخر
التصديق تصور أمر مع الحكم عليه بإيجاب أو سلب
الأقدمون

هو نفس الحكم

والمشهور إن العلم أما تصور أو تصديق
ورد على الثالث بعدم اندراجه وعلى الثاني بلزوم كون قسم الشيء قسيما له وأجاب الأثير والسراج بان المقسم مطلق للإدراك والتقسيم المقيد بعد الحكم ورده ابن البديع بأنه إن أريد بالتصديق مجموع الإدراك والحكم لما يندرج لعدم صدق الجزء على الكل وان أريد به الإدراك المقيد بالحكم كان الحكم خارجا عن التصديق وهو نفسه أو جزءه وبأن العلم انفعال والحكم فعل

قلت
إن أرادوا بالتصديق إدراك مطابقة النسبة الحكمية استقام التقسيم والجزء المعقول يصدق على الكل كالحيوان الناطق على الإنسان والممنوع المحسوس كالسقف أو الجدار على البيت فلعله من الأول وليس كل منهما ضروريا لا يتوقف على نظر وهو استحضار ما يفيد إدراكه إدراك غيره فيدخل مفيد التصور ولو بالخاصة على المشهور

وقول الفخر
ترتيب تصديقات يتوصل بها لعلم أو ظن لا ينعكس لخروج مفيد التصور ولا نظريا يتوقف عليه وإلا لما احتجنا التحصيل ولا قدرنا عليه فبعض كل منهما نظري يمكن تحصيله من بعضه الضروري وللفخر مذهب يأتي في المعرف ولما غلط الفكر كثيرا احتيج لقانون تعصم مراعاته الفكر من غلظه وهو المنطق

قيل
إن كان ضروريا فلا يتعلم وإن كان نظريا تسلسل

قيل
منقسم يكتسب نظرية من ضرورة

قيل
إن كفي ضرورة فلا حاجة لنظرية وإلا تسلسل

قلت
ضرورة كاف في بعض الطرق الموصل لباقيه لا في كلها ثم رأيته في بيان حق السراج

وجواب الخونجي والأثير بكفايته وان الإحاطة بكل الطرق أولى ضعيف لاقتضائه اولية تحصيله لا وجوبه

وجواب مطالع السراج بأن نظرية يكتسب من ضرورة بطريق بين حسن وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عارضة الذاتي وهو ما لحقه كذاته أو مساويا أو أعمها الذاتي لا عن عارضة الغريب ما لحقه لخصه أو أعمه العرضي فموضوع المنطق التصورات والتصديقات وفي كونها الثواني أي هي من حيث الحكم لبعضها على بعض تقييدا وخبريا موصلة لعلم مجهول نوعا توصلا قريبا أو من حيث مطلق توصيلها وان بعد قول الأثير مع الفخر والشيخ والكاتب مع السراج والخونجي محتجا لهما في التصور من حيث كونه جزئيا وكليا واحد الخمسة والتصديق من حيث كونه عدولا وتحصيلا وعكسا ونقيضا



وموصل الأول قريبا يسمى قولاً شارحاً والثاني كذلك حجة وقدم الأول وضعاً لتقدم التصور التصديق طبعاً ضرورة إن الحكم والمحكوم به وعليه إن لم يتصور امتناع الحكم ولا يلزم تصور حقيقة المحكوم عليه بل بوجه ما قيل

لو استدعى الحكم على الشيء تصوره بوجه ما صدق المجهول مطلقاً يمتنع الحكم عليه وهو كاذب لأن المحكوم عليه فيه إن كان مجهولاً مطلقاً تناقض كذبه وإن كان معلوماً من وجه أمكن الحكم عليه فالحكم بامتناعه تناقض قلت

الحكم عليه باعتبار الشعور به من حيث ذاته ولا تناقض بينهما كاختلاف كيف حينية ومطلقة وجواب الخونجي والسراج بان هذه القضية يمتنع صدقها خارجية لامتناع موضوعها في الخارج فإن كل خارجي معلوم من وجه فيمتنع لزومها لمقدمها وصدقها حقيقية يمكن من غير تناقض فيه نظر لأن كذب التالي في نفسه لا يمنع لزومه المقدم وإلا لما صدقت لزومية استثنى فيها نقيض تاليها ولمنع كل خارجي معلوم من وجه دلالة اللفظ

وقول الخونجي والأثير والسراج هي فهم في المعنى من اللفظ رده الكاتب بان الفهم ثان عن الدلالة باللفظ الثانية عن الدلالة فلو كان إياها ما لزم تأخر الشيء عن نفسه بمرتبتين وابن واصل بثبوتها للفظ قبل الفهم منه وبصحة تعليله بها فيلزم تعليل الشيء بنفسه ورده بمنعه لأن المعرف غير المعرف به ولذا لم يقبح هذا إنسان لأنه حيوان ناطق

والحق إن الحيثية كالمادية والفهم كالثانية فهي مشتركة لقول الشيخ أولاً هي ارتسام معنى في النفس لارتسام لفظ في الخيال تعرف النفس إن المسموع للمفهوم وثانياً لا يدل لفظ بذاته وإلا كان لكل لفظ معنى بل الواضع جعله دالاً أي بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى وهي على أمر لوضعه له مطابقة ولكله تضمن ولملزمه الذهني التزام ولازمه التزام من حيث هو كذلك فيهما احترازا من المشترك بين المعنى وجزئه أو لازمه

فألزموه ذلك في الأولى
وابطل ابن التلمساني عكس الأولى بالمسمى البسيط
الفخر

هي على تمام مسماه مطابقة وجزءه تضمنت قلت

وبقصوره على بعض صور نقض طرده وهي دلالاته على آخر أجزاء مسماه والمعتبر اللازم البين وهو ما يلزم من فهم المسمى فهمه والمعروف كونه ذهنياً إذ لا فهم دونه لا نقل ابن الحاجب أنه خارجي لحصول الفهم دونه كما في العدم والملكة وفي كونه شرطاً أو سبباً قولاً الأكثر وشيخنا ابن الجباب بناء على إن دلالة الفهم أو الحيثية

والمشهور دخول دلالة المركب فيها قالوا لأن دلالة الهيئة التركيب بالوضع وما دل بالأخيرتين دل بالأولى دون عكس لجواز بساطة المسمى وعدم لازمه البين وزعم الفخر عكس الأخيرة لأن لكل لازماً أقله ليس غيره رد بمنع كونه بيناً لأنه ما لزم من فهم المعنى فهمه لا ما إن فهم لزومه ولفظ الأولى حقيقية وغيرها مجاز والأولى لفظية والثانية عقلية

وفي كون الثانية مثلها أو كالأولى قولاً ابن التلمساني مع الفخر والامدى والأخيرة قيل مهجورة وفسره الكاتب بعدم استعمالها في جواب ما هو ورده الأثير بان التضمن كذلك

وفسره بمنعها في ذكر أجزاء المحدود كحساس ناطق في إنسان والدال على مركب إن قصد بجزئه جزء معناه وهو المؤلف وإلا فمفرد وقيل المركب ما دل جزءه على غير جزء معناه دون جزئه وخص الفخر تقسيمه بالدال بالمطابقة فقال ابن التلمساني لا معنى له لانقسام الأخيرين إليهما

ووجهه القرافي بان تخصيصه بإحداهما يخرج البسيط وغير ذي اللازم البين ويرد بان المتعقب تخصيصه به دونه أعمه المقرون بال لا الأخيرين وغيره بأنه اعم منهما فاستلزم تقسيمه



ورد بان مقسم الأعم لا يقسم الأخص والمفرد مشترك إن عدد الوضع معناه وإلا فمفرد علم إن تشخص بالوضع وإلا فمتواطئ استوت أفراده فيه وإلا فمشكك فعل إن استقل بمعناه دالا بهيئته على زمنه اسم إن لم يدل بها حرف إن لم يستقل وتصويب ابن واصل إبطال الخونجي عكس رسم الفعل فما يرادفه في لغة العجم لأنه فيها يدل على الزمان بذاته ونظر المنطقي عام في اللغات يرد بان عموم نظره فيها باعتبار أحكامها العلمية وهذه لفظية تختلف بحسب اللغات وشد الفخر في قولهم الفعل والحرث لا يخبر عنه بان المخبر عنه فيه إن كان اسما كذب وإن كان فعلا أو حرفا تناقض وأجيب بان المراد لا يخبر عن معناه معبرا به عنه واللفظ مرادف إن وافق غيره في المسمى وإلا مباين كلي إن لم يمنع تصور معناه شركه فيه

الأثير امتنع وجود إفراده أو أمكن وما وجد أو وجد واحد وامتنع غيره أو أمكن أو وجد وزيادة غيره غير متناهية غير خفية جزئي إن منعها أخص من الجزئي الإضافي المندرج تحت كلي وليس جنسا له لتصوره دونه والإضافي اعم من الكلي من وجه والمفهوم إن لم يصدق على واحد تباينا وإلا لزم صدق كل منهما صدق الآخر تساويا وإن لزم صدق أحدهما الآخر فالملزوم أخص مطلقا وإلا فكل اعم من الآخر من وجه ونقيضا المتساويين مثلهما ونقيض الأخص مطلقا اعم من نقيض الأعم مطلقا ونقيض الأعم من وجه لا يلزم كونه اعم من نقيض الآخر أو أخص لأن نقيض الأخص اعم من عين الأعم من وجه مع المباينة الكلية بين نقيض الأعم وعين الأخص وبين نقيض المتباينين مباينة جزئية لصدق نقيض كل منهما مع الآخر فإن صدق مع نقيضه أيضا تباين نقيضاهما تباينا جزئيا وإلا فكلها والمحقق الجزئية

والكلي إن اعتبر من حيث هو طبيعي موجود لان جزء الموجود ومن حيث كونه كليا منطقي ومن حيث مجموعهما عقلي الأثير

وفي وجودهما خلاف وخص التلمساني الخلاف بالثالث والمقول في جواب ما بجملة أجزاء وفي طريقة كل جزء منهما دل عليه مطابقة والداخل في جوانبه كل جزء منها دل عليه تضمننا والكلي أقسام الأول

الجنس المقول على كثيرين مختلفين بالحققة في جواب ما هو فيخرج العرض العام وأورد إن القول على كثيرين اعم من الجنس المطلق لأنه مقول عليه وعلى غيره لكنه أخص منه لأنه جنس للخمسة وأجيب بأن الأول باعتبار ذاته والثاني من حيث كونه جنس للخمسة ومن هنا تعقب شيخنا ابن الحباب قول ابن اندارس المقول على كثيرين عرض عام للجنس

وفي لزوم كون الجنس ذا نوعين طريقا الأثير والكاتبى وعلى الأول في لزوم كونهما خارجين نقل الأثير عن المشهور ورأيه والجنس إن كان تحته جنس لا فوقه فعال وعكسه سافل وما فوقه وتحته متوسط ومقابله مفرد ومنع الفخر كون الجنس جنسا لها لامتياز ثلاثتها بعدمى ومجموع وجدودي وعدمى لا يكون نوع وجدودي

والجنس لا يكون ذا نوع واحد ورده السراج والكاتبى باحتمال كون العدمى عارضا لمقوم وجدودي ومنع وحدة نوع الجنس كوحدة شخص النوع قلت غي الأول نظر إذ الماهيات العقلية لا تثبت بالأمور الاحتمالية الثاني النوع الحقيقي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو فخرج الفص والخاصة

والإضافي في الإشارات المقول عليه وعلى غيره الجنس قولاً أوليا الفخر

لأنه لا يكون نوعاً إلا بنسبته لقريب جنسه والحقيقي لكل ما فوقه الأثير والخونجي

احتراز من الصنف لأنه بواسطة النوع



وبينهما عموم من وجه الانفراد الحقيقي في البسطة والإضافي في الجنس المتوسط واجتماعها في السافل ومراتب الإضافي كالجنس الأثير

الجنس وإن علا والفصل وإن أخذ مجردين كانا نوعين حقيقيين الفخر أحد الخمسة الحقيقي لأنها محمولات والإضافي موضوع ورده السراج والخونجي والأثير بأن كونه موضوعا لا يمنع كونه محمولا يرد بأن كونه إضافيا إنما هو من حيث كونه موضوعا فقط الثالث

الفصل في الإشارات المقول على الشيء في جواب ايما هو في جوهره زاد في الشفا من جنسه الفخر

كمال المميز عما يشارك في الجنس الأثير

فلو تركبت ماهية من امرين يساوينها كان كل منهما فصلا على الأول لا الأخيرين ولو تركبت منهما مع جنس فكذلك على غير الأخير ومجموعهما فصل عليه ونسبته للجنس بالتقسيم والنوع بالتقويم

ومقوم العالي مقوم السافل دون عكس والمقسم عكسه وأوجب الشيخ كونه علة لوجود حصة النوع من الجنس لان أحدهما إن لم يكن علة الآخر استغنى كل منهما عن الآخر

وليس الجنس علة له إلا استلزمه فتعين العكس وأجابوه بأنه لا يلزم من عدم العلية التامة الاستغناء ولا من العلية غير التامة الاستلزام

ومنع الفخر وجوبه بان الفصل قد يكون صفة والصفة لا تكون علة للموصوف ورده الأثير والسراج والخونجي بان ذلك في الماهية الحقيقية ممنوع قلت

القول بالعليه عندنا باطل بين في الكلام وليس كل جزء جنسا أو فصلا كأجزاء العشرة بل الجزء المحمول أحدهما قالوا فصل الإنسان الناطق لا النطق الذي لا يحمل عليه إلا بالاشتقاق وكذلك البواقى وحيث يطلق ذلك فهو مجاز

الرابع الخاصة

في الشفاء

الكلبي المقول على أشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة في جواب أي شيء هو قول غير ذاتي وفي الإشارات بدل أشخاص نوع واحد ما تحت طبيعة واحدة قالوا

على الأول تدخل خاصة النوع وان علا أو توسط أو سفلا خاصة الجنس العالي وعلى الثاني تدخل

وربما كان خاصة العالي عرضا عاما للسافل وتكون لازمة وشاملة

السراج

وتخصيص قوم الخاصة بالأولى يبطل التقسيم الخمس وقد تكون مركبة من أمور كل منها اعم منها

الخامس

العرض العام المقول على ما تحت اكثر من طبيعة واحدة قولاً عرضياً وظنه بعض الناس قسيم الجوهر

ورده الخونجي والسراج بان هذا قد يكون جوهرًا ومحمولا على الجوهر حملا حقيقيا دون ذلك

وذلك قد يكون جنسا دون هذا

فالكلبي تمام ماهية أفراده نوع وجزءها جنس أو فصل وخارجا عنها خاصة أو عرض عام

والثاني يسمى ذاتيا

والشيخ قد يفسر الذاتي بما ليس بعرضي فالماهية عليه ذاتية والذاتي جنس أو فصل لأنه إن صان مقولا في جواب ما هو كان جنسا وإلا فأن اختص بالماهية كان فصلا لتمييزه الذاتي اياها فان كان تمام مميزها بقريب وإلا ففصل

فصل وان لم يختص بها امتنع كونه تمام مشترك بينها وبين ما يخالفها وألان مقولا عليها في جواب ما هو والفرض خلافة فوجب كونه جزءا من تمام المشترك لا



مباينة له ولا أخص ولو من وجه لوجود المباين والأعم ولو من وجه دون مباينة وأخصه وامتناع وجود الكل دون جزئه ولا اعم وإلا وجد دونه مشتركا بينها وبين ماهية ما

وامتنع كونه تمام المشترك لفرض كونه غير تام فكان جزءا من تمام المشترك بينهما وعاد الكلام وتسلسل فوجب كونه مساويا لتمام المشترك فهو جنس وفصل للماهية عما يشار لها في ذلك الجنس والخارج غير لازم إن لم يمتنع رفعه عن الماهية وإلا فلازم للوجود أو للماهية بوسط وهو البعيد أم هو القريب والوسط ما يقرب بلانه كذا وإلا لما جهل حمل أمر على غيره وتسلسلت اللوازم

معرف الشيء ما أوجب تصوره أو تمييزه عما سواه فشرطه كونه أجلى منه ومتصورا قبله ومساويا له في الصدق وحد تام إن كان بالجنس القريب والفصل ناقص إن كان به فقط أو به وبالجنس البعيد ورسم تام إن كان بالقرب والخاصة وناقص إن كان بها فقط أو بها وبالبعيد وقول نصير الدين السمرقندي زعم بعض المحدثين إن مجرد الفصل أو الخاصة يفيد تعريفا ناقصا خلاف قول المحققين لا يفيد شيئا غريب

التعريف بالممثل تعريف بمحض المشابهة رسم وخلل كل بعدم شرطه ويقدم الأعم لكونه اعرف وفي كونه أوجب أو أولى قول السراج والأثير مع الخواجي وخلل لفظه عدم ظهور دلالاته

وللفخر في بعض كتبه لا شيء من التصور أما بمكتسب لان التصور أما مشعور به أو غير مشعور وكل مشعور به يمتنع طلبه لأنه تحصيل حاصل وكل غير مشعور به كذلك للغفلة عنه ورده الخونجي والأثير والسراج بان المعلوم ببعض اعتباراته يمكن طلب حقيقته وطلب ماهية الجن

والمراغي بكذب القياس لان العكس المستوي لعكس نقيض كل من الحمليتين ينافي الأخرى ورد الثلاثة بان موضوع الحمليتين تصور مشعور به وتصور غير مشعور به لا مشعور به ولا غير مشعور به والعكس المذكور لكل من القضيتين لا ينافي الأخرى والخونجي والسراج بمنع انعكاسه عكس النقيض إلى الموجب المنعكس عكس الاستقامة إلى منافي الثاني

وشك في التعريف بأنه يمتنع تعريف الشيء بنفسه أو بكل أجزائه لأنها وببعضها لان معرف المركب معرف كل جزء منه وبالخارج لتوقفه على اختصاصه بها الموقوف على معرفتها وعلى العلم بما سواها مفصلا وأجاب الخونجي والسراج بأن معرفة الكل قد لا يعرف جزءه لكونه معروفا ومنع توقف التعريف بالخارج على معرفة الاختصاص سلمناه لكن توقف الاختصاص على العلم بها من وجه قلت

اقتصارهما على جواب الأول يلزمهما الشك في الحد التام ويجاب بأن إجابة الأثير بأن أراد بكل أجزائه ما سوى الهيئة الاجتماعية منعنا أنها هو وإلا سلمناه بكلها وادعيناه ببعضها وهو غير الهيئة الاجتماعية تفيد كونه ببعض فشمّل جواب الأول والمركب إن لم يستقل معناه تقييدي وإلا فأن دل بذاته على طلب فعل فأمر مع الاستعلاء

وسؤال مع الخضوع والتماس مع التساوي وعلى طلب كفه نهى مع الاستعلاء ومع الأخيرين الأخيران وعد الابياري ما دل على الطلب مفردا وإلا فان لم يحتمل الصدق والكذب فتنبيهه منه التمني والترجي والقسم والنداء وان احتمل كما فيخبر وقضية مقدمة إن جعل جزء قياس فان تحلل طرفا القضيتين إلى مفردين أو ما قوتها قوتها فحملية وإلا فشرطية

والحملية مركبة من محكوم عليه هو الموضوع وما صدق عليه تصورا هو العنوان كان تمام ماهيته أو جزها أو خارجا وما حكم بصدقه عليه أو سلبه عنه موجب أو سالبة هو المحمول أو نسبة صدقه أو سلبه فان صرح بلفظها وهي الرابطة زمانية كانت أو غير زمانية وكان وفثلاثية وإلا فثنائية



وتعقب ابن واصل قولهم هو رابطة بأنه اسم لطرف قضية أو لمنع كون ما بعده نعتاً للاسم لا للنسبة حسن

وفي اعتبار صدق العنوان بالفعل وقتنا ما أو بالإمكان قولاً الشيخ والفارابي والتشكيك في الحمل بأن المحمول أن كان نفس الموضوع فلا حمل وان كان غيره امتنع لامتناع كون الشيء عين غيره مردود بأن معناه الحكم بصدق أمر على أمر بواسطة صدق ثالث ولا امتناع فيه

وما موضوعها جزئي مخصوصة وكلية دون سور الشيخ

وهو ما دل على كمية الموضوع لا أجزاءه مهملة مساوية للجزئية وبه محصورة وسورها موجبة كلية كل ومرادفة

وجزئية بعض وواحد

وسالبة كلية لا شيء ولا واحد

وجزئية ليس كل وليس بعض وبعض ليس

والأولى للسلب عن الكل مطابقة وعن البعض التزام عكس الأخيرين والثاني قد يذكر للسلب الكلي ولا يذكر للإيجاب بوجه عكس الثالث فمعنى كل ج كل أفرادها لا الكلي ولا الكل وإلا لم يتعد الحكم من الأوسط الأصغر لا ما حقيقته ج ولا ما هو موصوف به بل الأعم منهما لمنع الأول اندراج الأصغر تحت الأوسط الثاني يوجب لكل موضوع موضوعاً وما اعتبر فيه تقدير وجوده حقيقية وقيدها الأثير بتقدير الإمكان العام

قال وربما استعملت القضية بمعنى الوجود الرهني وحق السور اقترانه بالموضوع لأنه ذو الأفراد فان قرن بالمحمول سميت منحرفة كلية الموضوع أو جزئيه ومحمولها كذلك

فأقسامها أربعة كلما كان أحد طرفيها شخصاً مسوراً أو محمولها إيجاباً كلياً أو سلباً جزئياً أو مادتها امتناعاً أو موافقة من الإمكان لزم صدقها اختلاف طرفيها في مقارنة حرف السلب وإلا لزمه امتناعه

والمعدولة ما السلب جزء طرفيها وغيرها محصلة

فالأقسام أربعة والمعتبر حال المحمول فأن توافقت القضيتان في أحدهما لا كيفهما تناقضتا بشرطه وعلى العكس تعاند صدقهما إيجاباً لا كذبهما لجواز عدم موضوعهما وكذبهما سلباً وإلا صدقت الموجبتان وان اختلفتا فيهما فالسالبة اعم من الموجبة لتوقفها على وجود الموضوع مقرراً أو مقدراً

وأورد منع لزوم وإلا صدقت الموجبتان بل اللازم وإلا كذبنا أخص وكذب الأعم يوجب كذب اخصه

وجواب ابن واصل بأن كذبهما معا لما كان محملاً استلزم المحال مصادرة والصواب وإلا صدقتا وكذبنا معا

السلب إن تأخر عن الرابطة جزء من المحمول وان تقدم فسالب فلا لبس بين الموجبة المعدولة والسالبة المحصلة ثلاثيتين وتمييزهما ثنائيتين بالنية أو تخصيص بعض الألفاظ بالإيجاب ك غير وبعض بالسلب ليس

الفخر في الملخص

لا يشترط وجود موضوع المعدولة عدم البصر إن صدق على الموضوع المعدوم فذلك والأصدق عليه البصر فلم يجب وجوده لإيجاب المحصل بأولى المعدول

ورد بأن الصادق حينئذ السالبة المعدولة وهي اعم من الموجبة المحصلة

قال الشيخ الفقيه العالم الصدر الشهير الخبر النبيل المتفنن الأصيل نسيج وحده وفريد عصره أبو عبد الله محمد بن الشيخ الصالح المجاور المقدس المرحوم أبي عبد الله محمد بن عرفة الوردغمي نسباً إلى التونسي مولداً ومنشأً برد الله ضريحه

واسكنه من أعلى الجنان فسيحه

الحمد لله الذي لا مهدي إلا من هداه

ولا كائن إلا من قضاة

ونشهد أن